

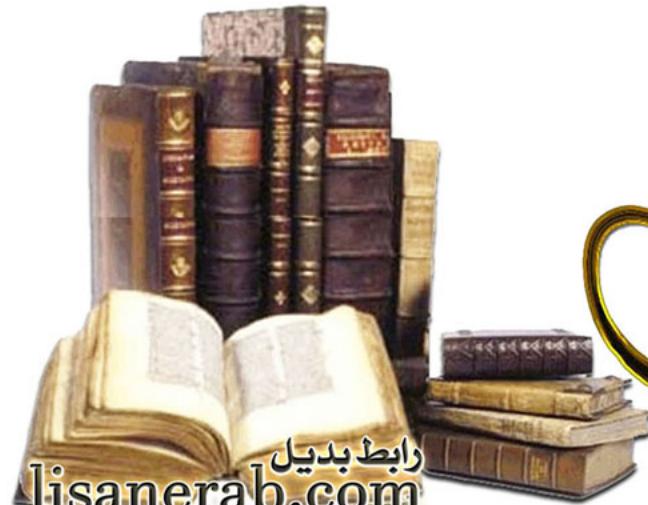


دار المعرف

دكتور شوق حبيب

للسيرة الحجر الطلياني في تطوير جدة
مع هاجن بخدا بهدوء

مكتبة
لين إنرب
Lisan Arab
www.lisanarb.com
lisanerab.com



رابط بديل
lisanerab.com

مَكْتَبَةُ

لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



twitter



facebook



instagram



مكتبة لسان العرب



يَسِيرُ النَّحْوُ الْعُلَمَىٰ مَقْدِيمًا وَجَدِيثًا
مَعَ نَهْجٍ تَحْدِيدًا

بِقَلْمَنْ
الدَّكْتُورُ شُوقِيُّ ضَيْفٌ

الطبعة الثانية



دار المعارف



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

رابط بديل lisanerab.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَرْمِمة

جميع البلاد العربية اليوم تشكو مر الشكوى من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو، أو بعبارة أخرى لا تحسن النطق بالعربية نطقا سليما، وكأنما أصبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع أداء العربية أداءً صحيحا. ونخطئ خطأ كبيرا إذا ظننا أن شيئاً من ذلك أصاب السنة الناشئة في بلادنا العربية جعلها تعجز عن النطق السديد بالعربية، إنما مرجع هذا العجز أو القصور إلى النحو الذي يقدم إليها، والذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفرعياته وأبنيته وصيغه الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي. وهو - مع ذلك - يغفل شطرًا كبيراً من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها، مما يجعل الناشئة لا تبين كثيراً من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة.

والأمران جيئاً من قصور النحو التعليمي الذي يقدم للناشئة عن الإحاطة بصيغ العربية وأوضاعها ومن التوسع في صيغ واستعمالات افتراضية يحفزان الهمم إلى تيسير النحو وتبسيطه. ويتناهى كثيرون دعونا من هذا التبسيط والتيسير لأن من يبغون ذلك يريدون إدراً من الأمر أو نكرأ، وهم إنما يبغون الخير كل الخير حتى تحسن الناشئة نطق العربية لغة القرآن الكريم الذي أتاح لها عزة فوق عزة وسلطاناً على النفوس لا يماثله سلطان، فضلاً عن أنها لغة العرب القومية التي لا يتم للعرب بدونها مجد أو كيان. وقد طالب الجاحظ معلمي العربية منذ اثنى عشر قرناً بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسية التي تكفل لها السلامة من اللحن في كتاب إن كتبته وشيء إن وصفته وشعر إن أنشدته، يقول : « وما زاد على ذلك فهو مشغلة لها عما هي أولى به ، وعوicض النحو لا يجرى في المعاملات ولا يضطر إليه شيء ». وإذا كان الجاحظ

دعا إلى تبسيط العربية للناشرة في زمن من أزمنة ازدهارها فأولى لنا أن ندعو إلى هذا التبسيط للناشرة في زمناً الذي بعده قرонаً طويلاً عن أزمنة هذا الازدهار.

ولم يصرّ معلّمو الناشئة من النحاة لزمن الجاحظ على موقفهم من تعليمها عويسَ النحو ومستغلقاته، ولا ارتفع صوتُ ضده يندد بدعوه ويشطب النحاة عنها، بل لقد استجاب لها أئمة النحو منذ زمنه على مرّ القرون إلى العصر الحديث، فكانوا يؤلّفون للمتخصصين في النحو المؤلفات الضخمة التي تشبه بحاراً متsuma عميقاً، ويؤلّفون للناشرة متوناً ومحضرات تُعرض عليها قواعد النحو الأساسية التي تصحّح نطقها وتقييم أسلوبها. ورأيت أن أذكر من هذه المحضرات المتون أكثر من ثلاثين متوناً ومحضراً ألهفت متلاحقة في أمصار وأعصار مختلفة، حتى يتضح بقوّة أن أسلافنا ظلّوا طوال القرون الغابرة يرون أن تيسير النحو للناشرة واجب حتمي. وسيظل هذا الواجب قائماً في الحاضر والمستقبل كما كان قائماً في الماضي، بل لقد أصبح أكثر ضرورة وحاجة لناشتينا لكتلة ما تتحمل في تعلّم اللغات الأجنبية وتعلم كثرة من العلوم الرياضية وغير الرياضية مما يئودها ويُقصّم منها الظهور.

ورأيت أن أعرض - تتمةً لأعمال الأسلاف في تيسير النحو - دعوة ابن مضاء القرطبي في كتابه : «الرد على النحاة» إلى إلغاء نظرية العامل في النحو وكل ما ترتب عليها من تقديرات وصياغات وأبواب وعلل وأقىسة وتمارين افتراضية. ولم أكتف بذلك فقد مضيت أذكّر المحاولات الحديثة في تبسيط النحو للناشرة، وألمت بكتاب لرفاعة الطهطاوى، وعرضت لجهود حفني ناصف ورفاقه وجهود على الجارم ومصطفى أمين. ثم أخذت أبسط القول في المحاولات العصرية بادئاً بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه : «إحياء النحو» ثم تحدثت عن مقترنات لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) التي شُكلت في سنة ١٩٣٨ وقد أرسلت بها الوزارة إلى مجمع اللغة العربية لدراستها، فدرسها وأدخلت عليها بعض تعديلات في مؤتمره سنة ١٩٤٥ وطلب إلى وزارة المعارف حينذاك أن تؤلف كتب النحو على أساس تلك المقترنات وما اتخذ من قرارات. وبعد نحو عشر سنوات ألهفت هذه الكتب، وعممت الشكوى منها في جميع المدارس، وتقرّر الانصراف عنها. وبذلك أخفقت كل تلك

المحاولات العصرية لتبسيير النحو وتذليل صعابه.

وكانت - حين نشرت كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧ - ذكرت في مدخله مقترنات في تيسير النحو أقامتها على ثلاثة أسس هي إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى، وأن لا تُعرَب الكلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح النطق بها. وفي سنة ١٩٧٧ قدمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتبسيير النحو أضيفت فيه إلى الأسس الثلاثة السابقة أساساً رابعاً، هو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب النحو العسيرة، وأحال المجمع المشروع إلى لجنة الأصول لدراسته، فأقرَّت شطرًا كبيرًا منه وعرضته على مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ فأقرَّه. وفي سنة ١٩٨١ أقيمت محاشرة عامة بمؤتمر المجمع أضيفت فيها إلى أساس التيسير الأربع السالفه أساسين جديدين هما : أولاً : حذف زوائد كثيرة في النحو التعليمى تُعنَى بشروط وقواعد عِقدة، وبإعرابات افتراضية مصنوعة . ثانياً : زيادة نواقص ضرورية في النحو التعليمى حتى تتعرف الناشئة بوضوح صحة النطق بالحروف والكلمات، وحتى تحيط بتصاريف الأفعال مع الضمائر وبدقائق كثيرة في أبنية الأسماء سوى ما ينبغي أن تقف عليه من تقاليد العربية في الذكر والمحذف والتقدم والتأخير وصياغات الجملة الاسمية والفعلية وأنواع الجمل مستقلة، وخاضعة غير مستقلة.

ورأيت أن أضع في هذا التيسير بأسسه الستة كتاباً مرتبًا مفصلاً يُتَّخَذُ أساساً أو أصلاً لتعليم الناشئة خصائص العربية وقواعد النحو والتمرين عليها والذرْبة . وقد ألغى فيه ثمانية عشر باباً فرعياً رُدَّت أمثلتها إلى أبواب الأساسية ، وألغيت فيه العلامات الفرعية في الإعراب والإعراب التقديرى والمحلى وما يتبع ذلك من إلغاء متعلق الظرف والجار والجرور وإلغاء أن المصدرية الناصبة للمضارع مقدرة أو مضمرة ، كما ألغى إعراب أي كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة النطق بها نطقاً سليماً ، ووضع تعريفات ملهمة لالمفعول المطلق والمفعول معه والحال . وحُذفت من قنوات الأبواب كل ما كان بها من أعشاب ضارة كالشروط والقواعد شديدة التعقيد والصيغ المصنوعة ووجوه الإعراب الافتراضية . وأضيفت في كل باب دقائق تصور سُنَنَ العربية في الصياغة والتعبير ، كما أضيفت بعض أبواب ضرورية للتوضيح

الاستعمال اللغوي للكلمات في الجملة، وللجملة الاسمية والفعلية، ولأنواع الجمل وما بينها من علاقات.

وسُمِّيَ الكتاب «تجديد النحو» وهو لا يترخص أى ترخيص في مقومات العربية وأوضاع أبنيتها وصياغاتها المحكمة. ورأيت - دعماً له وأداء لحقه - أن أُولف هذا الكتاب الجديد لأزوده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصبة المستأنفة، حتى يستبين نهجي - غاية الاستبانة - فيما رسمته فيه للنحو التعليمي من تجديد وتيسير. والكتاب موزع على ثلاثة أقسام : قسم لبيان المحاولات المتصلة لتيسير النحو التعليمي قدماً وحدينا مع بيان محاولتي المتواضعة في كتاب «تجديد النحو». وقسم ثان لبيان الشرط الأول من نهجي في تجديد النحو التعليمي وتيسيره بتبخليصه من قواعده وأبوابه الفرعية وزواجده وتعقيداته العسيرة التي كانت - ولا تزال - ترهق الناشئة إرهاقاً شديداً دون أن يجنوا منها شيئاً يفيدهم في إتقانهم للغة العربية. وقسم ثالث لبيان الشرط الثاني من نهجي في تجديد النحو التعليمي وتيسيره باستكمال نواقص فيه ضرورية، حتى تمثل الناشئة تمثلاً قوياً طوابع الصياغة العربية ومقوّماتها في أبنيتها اللفظية وتراثها التعبيرية. والله أَسْأَلُ أَنْ يُلْهِمَنِي السَّدَادُ فِي القَوْلِ وَالْإِخْلَاصِ فِي الْفَكْرِ وَالْعَمَلِ، وَهُوَ حَسْبِيْ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

القاهرة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٦

شوقى ضيف

القسم الأول
في تيسير النحو التعليمي قدِّمَا وَجَدْيَا

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com

رابط بديل

تمهيد عن :

كتاب سيبويه ومطولات كتب النحو

كتاب سيبويه أول كتاب جامع لقواعد النحو وأصوله، وهو فيه يهتم دائمًا بأراء أستاذة الخليل، وقد ذكره باسمه عشرات المرات، بل مئاتها، وقد يكتفى بقوله عنه : «وقال». ولو أن باحثاً عُنى بجمع أقوال الخليل في الكتاب لاستغرقت شطرًا كبيرًا منه - إن لم يكن الشطر الأكبر - حتى ليتمكن أن يذهب باحث إلى أنه هو الواضح الحقيقي للنحو العربي وأن سيبويه إنما هذبه وأكمله على نحو ما صورنا ذلك في كتابنا «المدارس النحوية» فهو الذي أعطاه صيغته النهائية، وهي صيغة تستوعب في الكتاب نحو ألف صفحة من القطع الكبير، وكاد لا يترك قاعدةً نحوية إلا دونها. وقد تحولت قواعده إلى ما يشبه نجوماً قطبية ثابتة، مما جعل صاعد بن أحمد يقول : «لا أعرف كتاباً أَلْفَ في علم من العلوم قد يها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المحسضى لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوى، فإن كلّ واحد من هذه الكتب لم يشد عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له^(١)».

والكتاب موزع على قسمين : قسم خاص بالنحو وقواعدة، وقسم خاص بالصرف ومباحته وما يتصل بها من الإملاء والوقف وما إلى ذلك من جوانب صوتية. ويقوم النحو عند سيبويه وأستاذة الخليل على نظرية أساسية، هي نظرية العوامل، فالعامل هو الذي يُحدث الإعراب وعلاماتاته من الرفع والنصب والجر والجزم، وبدأ سيبويه بعرض الفعل وتعديه ولزومه، وتلاه بما يعلم عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل. وتتوالى

(١) معجم الأدباء لياقوت (طبع القاهرة) ١٦/١١٧.

أبواب النحو، ويتوالى معها عمل العوامل مذكورةً ومحذوفة، مما يفتح الأبواب على مصاريعها لكترة التأويل والتقدير في الصيغ؛ إذ كثيراً ما تُحذف العوامل كما تُحذف المعمولات. ويسوق سيبويه ذلك في كثرة من العلل والأقىسة يرويها عن أستاذة الخليل. ويروى أن بعض معاصرى الخليل سأله : «أعن العرب أخذت ما تذكره من العلل أم اخترعته من نفسك؟» فأجابه : «إن العرب نطقوا على سجيتها وطباعها وعرفت موقع كلامها وقام في عقوها عللها وإن لم يُنقل ذلك عنها. واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علّته منه، فإن أكن أصبحت العلة فهو الذي التمّس، وإن تكن هناك علة له أخرى فمثل في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاحقة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا (الرجل) الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملاً أن يكون علة لذلك، فإن تسنح لغيري علة لما علّته من النحو هي أليق بما ذكرته بالفعل فليأت بها»^(١).

وتتدافع في كتاب سيبويه سيول من تعليلات الخليل كما تتدافع سيول من أقىسته^(٢)، وفيه يقول السيرافي، «كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»^(٣). ويضيف سيبويه إلى تعليلاته وأقىسته كثيراً من الأقىسة والتعليلات بنظر نافذ وعقل ثاقب^(٤). وفتحا معاً باباً واسعاً للتهارين على قواعد النحو والصرف^(٥) مما فسح لكثير من الصيغ الافتراضية المقترحة التي لم ينطق بها العرب ولا جرت على ألسنتهم. وفي كثير من صحف الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، ربما كان مرجعها إلى أن سيبويه كان يضع قواعد النحو والصرف لأول مرة وضعاً

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (تحقيق مازن المبارك - طبع القاهرة ص ٦٥).

(٢) المدارس النحوية (طبع دار المعارف) ص ٤٦.

(٣) معجم الأدباء ١١/٧٣.

(٤) المدارس النحوية ص ٨٠.

(٥) المدارس النحوية ص ٥٥، ٩١.

مفضلاً غاية التفصيل فطبعيًّا أن يدخل عمله شيء من الإبهام والغموض في بعض العبارات. وربما رجعت جوانب من ذلك إلى تلميذ سيبويه الأخفش الأوسط الذي حمل عنه الكتاب وأذاقه في الناس، إذ كان الطريق الوحيد إليه، وقد جلس للطلاب مجلس أستاذه يليه عليهم بعد وفاته. ويبدو أنه أشاع فيه غير قليل من الغموض والعسر اللذين عُرف بهما في مؤلفاته النحوية، حتى لزى الجاحظ يتعرّض له سائلاً: «أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويس وتؤخر بعض المفهوم؟» فأجابه: «أنا رجل لم أضع كتبي هذه للله، وليس من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجاتهم إلى فيها، وإنما كانت غايتي الم nal، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التهالك فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت»^(١).

ويبدو أن الأخفش الأوسط أشاع في كتاب سيبويه بعض ما كان يشيعه في كتبه من الغموض ومن العويس الذي لا يفهم إلا بعد تأمل كثير فيه. ولعل ذلك ما جعل النحاة بعد سيبويه يتداولون شرحه مراراً وتكراراً، وكانوا لا يزالون يضيفون إلى شروحهم له من العلل والاحتجاجات والأقىسة والتمارين غير العملية أثقالاً فوق أثقال، مع تشعيّب مسائل النحو وتفريعها إلى أقصى حدّ، حتى لتحول بعض شروح الكتاب إلى ما يشبه موسوعات نحوية كبرى على نحو ما نقرأ عند السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ في شرحه للكتاب، وهو يقع في ستة مجلدات ضخاماً، تفيض بالأقىسة والعلل وكثرة التخرجات لوجوه الإعراب والرد على مخالفي سيبويه والمدرسة البصرية في بعض المسائل.

وبجانب شروح كتاب سيبويه أخذت تؤلّف كتب مطولة في النحو كثيرة، من أهمها المقتضب للمبرد في القرن الثالث الهجري وكتاب الأصول الكبير لتلميذه ابن السراج، ومؤلفات أبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري وشرح ابن يعيش له موسوعة نحوية

كُبرى في عشرة مجلدات. ومن ذلك نتائج الفكر للسهيلي الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١ وكان يشغف بالعلل النحوية ويختروعها ويرى ذلك كمالاً في صنعة النحو وبصراً بها^(١).

ومنذ القرن الثالث الهجري يعني بعض أئمة النحو بالتأليف في علله على نحو ما يلقانا عند المازني وكذلك عند الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وكتابه «الإيضاح في علل النحو» مطبوع. وبالمثل يعني غير إمام نحوى بتأليف المطولات في علم الصرف منذ المازني الذى يعد أول من فصل مباحثه عن مباحث النحو التى كان مختلطًا بها في كتاب سيبويه. وأهم من خلفوه على هذا العلم ابن جنى في موسوعته الكبرى : الخصائص.

وتتكاثر الموسوعات أو المطولات النحوية منذ القرن السابع الهجرى، وحرى بنا أن نذكر كتاب «ارتشاف الضرب» أى عسل النحل لأبى حيان الأندلسى في القرن الثامن الهجرى، وهو أضخم ما خلفته الحقب السابقة في النحو. وفي كل هذه المطولات النحوية كان المؤلف يستقصى كل ما يستطيع من الشعب والتفرعات والأقىسة والتعليقات والتخريجات والتأويلات والتمارين العملية وغير العملية. وجوانب كثيرة في تلك المطولات تحول إلى ما يشبه غابات ملتفة، من الصعب ارتياحتها والسير في مُنعرجاتها ومنعطفاتها دون إمام نحوى كبير أو عالم نحوى نحري، يتحقق حوله الطلاب ليبيّن لهم مسائل النحو ومشاكله العويصة.

تيسير النحو التعليمي قدما

١

وضع المتون وال اختصارات

كان طبيعياً أن تشتد الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه ولما جدّ بعده من المطولات النحوية، حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتمثلها في يسر. وكان من أوائل من عُنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه ومملئه على طلابه، يدلّ على ذلك تأليفه كتاباً باسم «الأوسط في النحو» ولمعاصره أبي محمد اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ للهجرة مختصر في النحو اشتهر في زمانه. وحاكى المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفاً على الناشئة منذ إمامها الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ إذ صنف في النحو كتاباً مجملأ باسم «مختصر النحو». وعلى هذه الشاكلة أخذت مختصرات النحو ومتونه الملخصة تظهر مبكراً من القرن الثاني الهجري بغرض تيسير النحو وتبسيطه. ويظهر أن كثيرين من معلمى النحو ظلّوا لا يكتفون بالاختصارات فيه يعرضونها على الناشئة فقد مضوا يعرضون عليهم كثيراً من عللها وأقيسنته وتأويلاته وتفرّعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصور قواعد النحو الأساسية واستقامة أسلوبهم، مما جعل الجاحظ يتعرض لمعلم الصبية أو الناشئة ناصحاً: «أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشاء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عما هو أردى عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع. وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومحاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسميات الأمور والاستنباط لغوماض التدبير لمصالح العباد والبلاد.. ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعویض النحو لا يحرى في المعاملات ولا يضطر إليه شيء».

واستجاب كثيرون من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ فمضوا يضعون ملخصات وختصرات للناشئة على نحو ما يلقانا عند هشام بن معاوية صاحب الكسائي المتوفى سنة ٢٠٩ للهجرة وأبي عمر الجرمي تلميذ الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢٥ فلكل منها مختصر في النحو استخلص فيه بإجمال قواعده. وتعاقب على هذا التلخيص كثير من أعلام النحاة البصريين والковفيين طوال القرن الثالث الهجري، منهم ثعلب والمفضل بن سلمة وأبو موسى الحامض، إذ كان لكل منهم في النحو مختصر لطيف. وبالمثل كان ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة ولمعاصره ابن شقير مختصر موجز في النحو، وكذلك لنقطويه المتوفى سنة ٣٢٣ للهجرة. ولعل مختصاراً في النحو للناشئة لم يلق من الشهرة حينئذ ما لقيه مختصر الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وقد سماه «الجمل في النحو» وطارت شهرته في الآفاق إذ ظل طويلاً يُدرس للناشئة في الشام واليمن ومصر وبلدان المغرب والأندلس، وأكَّ عليه أعلام النحاة في تلك الأمصار بالشرح، حتى قيل إن شروحه أربت على مائة وعشرين شرحاً، ويقال إنه صنَّفه بمكة، ولذلك كان من الكتب المباركة إذ لم يستغل به أحد إلا انتفع به، وهو فيه يحمل أبواب النحو في لغة مبسطة، تخلو من بعض التفريعات ومن الشذوذات التي لا تشيع في لسان العرب، كما تخلو من العلل والأقise التي لا تفيد الناشئة في النطق السليم بالعربية. وكان يعاصر الزجاجي أبو جعفر النحاس المصري، وكان يدرس لطلابه المتخصصين شرحه على كتاب سيبويه، واتسعت شهرته فقصده الطلاب من كل فجَّ، وفي مقدمتهم محمد بن يحيى الرباحي الأندلسي وعنه حمل كتاب سيبويه، ودرَّسه لطلابه بقرطبة، ونسخته هذه التي رواها عن أبي جعفر النحاس تُعدَّ أم الدراسات النحوية المتخصصة في الأندلس. وألف أبو جعفر بجانب شرحه المطول لكتاب سيبويه مختصاراً في النحو للناشئة، سماه كتاب التفاحة، عرض فيه بإيجاز قواعد النحو الأساسية فيها لا يتجاوز ست عشرة صحيفة. ولا بن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ مختصر في النحو سماه «الهدایة»، ولا بن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ مختصر سماه باسم مختصر الزجاجي : الجمل في النحو، ولكن لم ينل حظاً من الشهرة.

وللنحو الكبير ابن الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ مختصر باسم الأوليات في

النحو، ولعاصره على، بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ مختصر باسم الإيجاز في النحو، ولا بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ مختصر باسم التمع في النحو أكثر الأسلاف من شرحه، ولا بن بابشاذ نحوى مصر في القرن الخامس مختصر في النحو سماه المقدمة وكانت في عشرة أبواب، ولعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ مختصر سماه الجمل، وللتبريزى المتوفى سنة ٥٠٢ مقدمة اختصر فيها النحو اختصاراً حسناً، وللزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ مختصر محمل في النحو اختصره من كتابه المفصل، وسماه الأنموذج، شرحه الأسلاف مراراً، طبع في القاهرة وإستانبول بالقرن الماضى. ولعاصره الجواليقى البغدادى مختصر موجز في النحو. ولا بن برى المصرى المتوفى سنة ٥٨٢ مقدمة في النحو نقلها عنه عيسى الجزوی وأشاعها في المغرب والأندلس، وللمطرزى الإيراني المتوفى سنة ٦١٠ مقدمة في النحو وختصر باسم المصباح، ولعبد اللطيف البغدادى المتوفى سنة ٦٢٨ قبسة العجلان في النحو، وللشلوبيني الأندلسى المتوفى سنة ٦٤٥ مختصر في النحو باسم التوطئة. ومن أئمة النحو المصريين في القرن السابع الهجرى ابن الحاچب المتوفى سنة ٦٤٦ وله مختصر في النحو باسم مقدمة وجيبة، وله متن أكثر سعة وتفصيلاً سماه الكافية، عدّ بروكلمان له نحو سبعين شرحاً، وللإمام النحوى المشهور ابن مالك الأندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ عدّة الحافظ وعمدة اللافظ في مبادئ النحو، ولا بن أبي الربيع الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨ المخصوص في النحو، وللبيضاوى المتوفى سنة ٧١٦ مختصر في النحو باسم لب اللباب في علم الإعراب.

ولعل مختبراً في النحو لم ينل من الشيوخ والشهرة ما نالته المقدمة الأجرامية في مبادئ علم العربية وتشتهر باسم متن الأجرامية مؤلفها ابن آجروم المغربى المتوفى سنة ٧٢٣ للهجرة، وظللت لهذا المتن أو المختصر في تعليم الناشئة النحو الحظوظة الكبرى في جميع بلدان العالم العربى من الخليج إلى المحيط، واهتم به علماء النحو في كل مكان ووضعوا له شروحأً شتىً، وهو لا يكاد يتتجاوز عشرين صحيفنة من القطع المتوسط. ونعرض أبوابه لتتضاح للقارئ هذه الصورة الطريفة من صور مختصرات النحو ومتونه الكثيرة، وهى تجرى على هذه الشاكلة: باب الإعراب - باب معرفة علامات الإعراب - باب الأفعال - باب مرفوعات الأسماء - الفاعل - نائب الفاعل

- المبتدأ والخبر - العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر - النعت - العطف - التوكيد -
البدل - المفعول به - المصدر - ظرف المكان وظرف الزمان - التمييز - الحال -
الاستثناء - باب لا - المنادى - المفعول من أجله - المفعول معه - مخوضات
الأسماء.

و واضح أن ابن آجروم حذف من النحو في مختصره أبواباً فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التي تكفي الناشئة في تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية. وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحاتنا وطلابهم في الحقب الماضية أقبل المستشركون على طبعه ونشره، فطبع بروما في أواخر القرن السادس عشر، وسرعان ما ترجم إلى اللاتينية في برسلاو، وطبع مع تلك الترجمة في ليدن وغيرها. وترجم إلى الفرنسية وطبع مع تلك الترجمة في باريس والجزائر، وطبع في كمبردج وإنجلترا وفي ألمانيا. وإنما أطلنا في عرض هذا المختصر بعض الشيء لنذكر على أنه مع إيجازه في تلخيص النحو ظلّ وسيلة قيمة في بيان مقومات العربية وأوضاعها الإعرابية لا لناشئة البلدان العربية على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم فحسب، بل أيضاً للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها النحوية.

ونرى أبا حيان أستاذ ابن آجروم الذي عاش بعده نحو عشرين عاماً والذي اشتهر بتأليفه أضخم كتب النحو المتأخرة حجماً، ونقصد كما مر بنا كتابه : «ارتشاف الضرب» الذي لا يزال مخطوطاً، وهو في ستة مجلدات كبار، يحاول بدوره أن يضع في النحو مختصراً للناشئة، سماه : «اللمحة البدريّة في علم العربية» وهو في نحو عشرين صحفة. وكان يعاصره ابن هشام المصري المتوفى سنة ٧٦١ وله موسوعة نحوية سماها : «معنى الليب عن كتب الأعaries» ألفها على منهج مبتكر لم يسبقها إليه سابق، إذ وزّعها على قسمين كبيرين : قسم أفرده للحرروف والأدوات موضحاً وظائفها واستخدامها في الصيغ والتركيب، وقسمًا أفرده للجملة وأبوابها المتنوعة الكثيرة، وألف، للمتخصصين أيضاً كتابه «أوضح المسالك». وبجانب ذلك ألف للناشئة ثلاثة مختصرات مختصرًا موجزاً شديداً الإيجاز هو «الإعراب عن قواعد

الإعراب» وختصاراً متوسط الإيجاز هو «قطر النّدا» وختصاراً أوسع منه هو «شذور الذهب». فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأول، وإذا أراد التوسيع قليلاً درس المختصر الثاني، فإن أراد التوسيع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث، وحاول أن يفقهه ويفهمه فهماً حسناً. وكانوا يدرسون في الأزهر الشريف إلى عهد قريب للطلاب متن الأجرامية في السنة الأولى بالقسم الابتدائي، وفي السنة الثانية كانوا يدرسون لهم مختصاراً أوسع قليلاً هو المقدمة الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ للهجرة، وكانوا يدرسون لهم في السنة الثالثة. «قطر النّدا» لابن هشام، وهو أوسع منها جيئاً، وفي السنة الرابعة كانوا يدرسون لهم متن الألفية. وبذلك كانت تُختَّم دراسة النحو في الأزهر الشريف بتلك الطريقة المثل التي لا يتوزّع النحو فيها على سنوات التعليم كما يحدث في مدارسنا، بحيث تنسى الناشئة في السنوات المقبلة ما درسته في السنوات الماضية ولا ترتسם في أذهانهم صورة النحو متکاملة أبداً. وقد ظلّ علماء النحو في الفترة العثمانية يعنون بوضع المختصارات والملخصات في النحو وللشيخ الشعراوي المتصرف مختصر في النحو لطيف سماه: «لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب».

ولعل في كل ما قدمت ما يوضح المنهج أو المسلك الذي اتبّعه الأسلاف في تيسير النحو على الناشئة وتعلّيمه لها تعليماً يسيراً ويرفع العقاب والصعب منه، فقد دأبوا منذ القرن الثاني الهجري إلى العصر الحديث يضعون في النحو مختصارات ومتوناً موجزة يستخلصون فيها من مطّولاته قواعده الأساسية، ويُصفّونها - أو قل يقطّرونها - في صيغ مجملة أشبه ما تكون بقوانين مرکزة، كي تستظهرها الناشئة وتدرّسها دراسة تتّيح لها استيعاب أوضاع العربية ومقومات صياغاتها وتمثّلها تمثلاً بيّناً.

ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة

ظلّت مطّولات كتب النحو تزخر بسيول من نظرية العامل والمعمولات وما يُطْوى فيها من كثرة التقديرات والتأويلات وكثرة التعليلات والأقىسة والتمارين الافتراضية. ولا نضي طويلاً مع دولة الموحدين في المغرب والأندلس - وكانت ظاهرية المذهب - حتى نجد قاضى قضاتها ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ للهجرة يثور على النحو والنحاة ثورة عنيفة، وهى ثورة استوحى فيها المذهب الظاهري في الفقه وما دعا إليه من التمسك بحرفية النص في الكتاب الكريم والسنة النبوية دون تأويل فيها، وأيضاً ما دعا إليه هذا المذهب من إلغاء العلل والأقىسة في مسائل الشريعة.

وكانت الدولة - وخاصة أميرها يعقوب بن يوسف - قد تشدّدت في التمسك بالذهب الظاهري ورفض كتب الفقه الحنفي والمالكى والشافعى والحنفى وما تحمل من فروع لا تكاد تُحصى أو تستقصى، وبالغ يعقوب في ذلك حتى لنجد أنه يأمر بحرق كل ما عدا كتب الذهب الظاهري في الفقه. وعلى ضوء من هذه الثورة الحادة ألف قاضى قضاته ابن مضاء كتاب الرد على النحاة الذى نشرته سنة ١٩٤٧ وفيه يهاجم بقوة نظرية العوامل والمعمولات في النحو داعياً إلى إلغائها حتى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقىسة احتمالية وتمارين افتراضية. ولا يهمنا مقصده من تطبيق الذهب الظاهري في الفقه على النحو ومباحثه وقواعد، وإنما يهمّنا ما أدى إليه هذا التطبيق من تيسير للنحو وتبسيط، أجمله في قوله بسطوره الأولى من مؤلفه : «قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه». وبدأ بنظرية العوامل والمعمولات يتبعى أن ينقضها نقضاً، هى وكل ما جرّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية ومن معمولات مذكورة ومضمرة ممحوّفة. ولكن يدلّ على فساد تلك النظرية أورد ما ترتب عليها في الصيغة العربية من عوامل ممحوّفة إما لعلم المخاطب بها كما يقول النحاة في

مثل : «مَنْ جاءَ؟» فيقال «زيد» ويقدرون أن أصل الجواب : جاء زيد. وإنما لمجرد الافتراض كتقدير النحاة في مثل «الكتاب قرأته» أن الكتاب مفعول به لفعل مذوف، وأصل الجملة : «قرأت الكتاب قرأته». وإنما لما هو أبعد من ذلك في الافتراض والتخيل إذ يقدرون في مثل : «يا عبد الله» أن المنادي مفعول به لفعل مذوف والتقدير : «أدعُ عبد الله» وهو افتراض أشد عتّاً من الافتراض في الجملة السالفة .

ويبيّن ابن مضاء فساد كل هذه التقديرات وما تجرب إليه من زيادة الفاظ على الذكر الحكيم حين يفترض النحاة في صيغه عوامل مذوفة، إذ يزيدون عليه ما ليس منه دون حجة أو دليل. وسرعان ما نفذ من ذلك إلى إلغاء ما تصوره النحاة من متعلق للجار والمجرور حين يقعان أخباراً أو صلات أو صفات أو أحوالاً في مثل : «القلم على المكتب - رأيت مَنْ في الغرفة - التقيت بطالب في الفصل - قابلت علياً في المكتبة» إذ يقدرون متعلقات مذوفة في هذه الجمل، وهي على الترتيب : «مستقر - استقر - كائن - كائناً» ويقول ابن مضاء : إن هذا كله تمحل لأن الكلام تام بدونه ولا يحتاج إليه، وحرى أن نرفضه ونرفض معه نظرية العامل التي تمدنا بمثل هذه التقديرات الافتراضية التي لا تمر بذهن المتكلم. ومتعلق الظرف كمتعلق الجار والمجرور في تصور هذه التقديرات المتخيلة، حين يقع خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً في مثل : «الكتاب فوق المكتب - رأيت ما عنده - أراني كتاباً لديه - كلمت علياً أمام رفقاء» .

ويتحول ابن مضاء من نقض فكرة العوامل المذوفة إلى نقض فكرة المعمولات المذوفة ويختار لبيان ذلك الضمائر المستترة وما يذكره النحاة في مثل «زيد قام» من أن في فعل «قام» الماضي ضميرًا مستترًا، وأنكر هذا الضمير وقال : إن «قام» مثل «قائم» في نحو «زيد قائم» لا تشتمل على ضمير مستتر بل هي تدل عليه بمادتها كما تدل عليه «قائم» تماماً وكما تدل عليه الأفعال المضارعة : «أقوم - تقوم - نقوم» . وينفذ ابن مضاء من ذلك إلى أن ضمائر الشنية والجمع في مثل : قاما - قاموا - قمن «ليست ضمائر ولا فواعل كما زعم النحاة : وإنما هي علامات أو إشارات - كما قال

المازن - تدل على الثنوية والجمع بالضيغط كدلالة التاء الساكنة على التأنيث في مثل : «قامت». وكما أن هذه التاء تذكر مع الفعل إذا تقدم الفاعل وكان مؤنثاً مجازياً فيقال مثلاً : «الشمس اشرقت» وإذا تأخر هذا الفاعل عن الفعل جاز أن تذكر التاء وأن تمحذف فيقال : «أشرقت الشمس - أشرق الشمس» كذلك صنع العرب بأدوات الثنوية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، فقد يذكرونها وقد يمحذفونها، وأثبتت ذلك النحاة وسموها لغة «أكلون البراغيث» وهي لغة طبيعية وبلحارث بن كعب وأزد شنوة، فيقولون «قاموا الزيدون» ويقول غيرهم : «قام الزيدون» ولا يقولون جميعاً إلا : «الزيدون قاموا». وفي ذلك ما يشهد - كما يذكر ابن مضاء - بأن العرب تعامل أدوات الثنوية والجمع معاملة تاء التأنيث الساكنة، فلا تعدُّها ضمائر - على الأقل في لغة «أكلون البراغيث» - بل تعدُّها أدوات دالة على الثنوية والجمع بنفس دلالة التاء الساكنة على التأنيث.

ولكى يقيم ابن مضاء الدليل القاطع على فساد نظرية العوامل والمعمولات عرض بابين من أبواب النحو ليبيَّن كيف أَدَّت نظرية العوامل والمعمولات فيها إلى رفض بعض أساليب العرب الصحيحة ووضع أساليب جديدة لا يعرفها العرب ولا تعرفها المستهتم. وأول البابين باب التنازع فقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم قد يسلطون عاملين على معمول واحد فيقولون مثلاً : «أقبل وجلس إخوتك». وينكر النحاة البصريون والковيون هذا الأسلوب لأنَّه لا يصح في رأيهما أن يتسلط عاملان على معمول واحد أو بعبارة أخرى لا يصح أن يتسلط مؤثران على أثر واحد، واختار البصريون أن يعملوا العامل الثاني في الصيغة المارة ويضمروا في العامل الأول فيقولون : «أقبلوا وجلسوا إخوتك» واختار الكوفيون أن يعملوا العامل الأول ويضمروا في العامل الثاني فيقولون : «أقبل وجلسوا إخوتك». وبذلك رفضوا معاً الصيغة العربية الصحيحة للعبارة، ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين لا تعرفهما العربية. ولم يكتفوا في باب التنازع بعرض مثل هاتين الصيغتين، فقد مضوا يطبقون التنازع على باب ظن وأعلم مسيغين أن يقال : «ظننت وظنان شاصحاً الزيدين شاصحين» وكذلك أن يقال : «أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمران منطلقين»

والصيغتان لم يلفظ بها العرب، إنما لفظ بها النحاة مستلهمين نظرية العوامل والمعمولات التي وضعوها. ويقول ابن مضاء أنه ينبغي أن ينحوها عن قواعد النحو وأبوابه، حتى لا يرفضوا من أجلها أساليب عربية سليمة ويضعوا مكانها أساليب عربية سقيمة.

والباب الثاني الذي رأى ابن مضاء أن يبين به كيف دفعت نظرية العوامل والمعمولات النحاة إلى فتح أبواب حرّى بها أن تمحّف هى وما جلبت من أساليب لا تعرفها العربية بـ«الاشغال»، إذ وزّع النحاة الصيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يتراجع فيه الرفع أو النصب وما يجوز فيه الأمران مقدرين في أكثر الصيغ عوامل محدّفة لا دليل عليها في الكلام مثل: «الكتاب قرأته» - الكتاب قرأت صفحاته». إذ يقدرون الجملتين هكذا: «قرأت الكتاب قرأته» - قرأت الكتاب قرأت صفحاته». وذكر ابن مضاء أنه لا داعى لكل هذه التقديرات وما يُطوى فيها من أقسام قائلاً: «إن الاسم المتقدم وهو «الكتاب» في المثالين السابقين إذا عاد عليه ضمير منصوب كما في المثال الأول نصب، أو متصل بمنصوب كما في المثال الثاني نصب أيضاً، أما إذا عاد عليه ضمير رفع في مثل: «أزيد قرأ كتابه» فإنه يرفع على الابتداء. وإن لا داعى لفتح هذا الباب في النحو، فضلاً عما جلب إليه النحاة من صيغ لم ينطق بها العرب ولا دارت في ألسنتهم مثل: «أزيداً لم يضر به إلا هو - أخواك ظناهما منطلقين - أنت عبد الله ضربته» فإن هذه الصيغ وما يماثلها في الباب ينبغي أن تنحى عن النحو، بل ينبغي أن ينحى الباب كله».

ويضيف ابن مضاء إلى باب الاشتغال والتنازع الجديرين بالمحذف من النحو ما زعمه النحاة من نصب المضارع بعد فاء السبيبة وواو المعية بأن مصدرية مضمرة وجوباً في مثل: «لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه - لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ويضون فيقدرون «أن المحدّفة» مع الفعل التالي للفاء والواو بمصدر ويصنعون نفس الصنيع بالفعلين الأوّلين في الجملتين بحيث تصبحان هكذا: «لا يكون شتم من عمرو ولزيد فإذا - لا يكون منك أكل للسمك وشرب للبن». ويقول ابن مضاء إن هذا تعسف في التأويل إذ المتكلّم لا يقصد إليه، إنما يقصد في الجملة الأولى إلى أن

شتم عمره لزید يتسبب عنه إيداؤه، والشتم بذلك من أنواع الإيذاء. ولو أن المتكلم رفع الفعل لأصبح المعنى مغايراً لذلك إذ يصير المراد: «فهو يؤذيه» أى أن عادته إيداؤه. ولو أنه جزم الفعل عاطفاً له على ما قبله لأصبح المعنى أيضاً مغايراً، إذ يصير المراد أن الشتم يؤذيه. ويقف ابن مضاء عند الصيغة الثانية: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ويقول إن المتكلم إذا نصب الفعل الثاني كان المعنى: لا تجتمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإن رفعه كان قد نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن، وإن جزم انصب النهي على الفعلين معاً. وابن مضاء بذلك كله يريد أن يثبت أن نصب المضارع بعد فاء السibilية وواو المعية لا يرجع إلى أنه معمول لأن مضمورة وجوباً، وإنما يرجع إلى المعنى الذي يريده المتكلم وكذلك الشأن إن رفع المضارع أو جزم مع الأداتين ولم ينصب. وإذا فحركات الإعراب لا يراد بها الدلالة على عوامل محدوفة كما يزعم النحاة وإنما يراد بها دائمة الدلالة على معان في نفس المتكلم. وفي ذلك ما يؤكد دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، إذ تضع حجاباً على الدلالات الحقيقة لحركات الإعراب، فلا نفهمها فهماً دقيقاً، فضلاً عن أنها تخطئ صيغاً عربية قوية كما رأينا في باب التنازع وتحلّب فيه وفي باب الاستعمال صيغاً لم ينطق بها عربي، مما يحتم تحنيتها عن النحو وقواعده، حتى لا تدخل الضمير على العربية وصيغها المحكمة القوية.

وعلى هذا النحو يوضح ابن مضاء - على ضوء مذهب الظاهري المتمسك بظاهر النصوص - ما ينبغي من إلغاء نظرية العوامل والمعلمولات في النحو لكثرة تأويلاً لها وتقديراتها في الصيغ والعبارات، ولأنها تحرّفها عن وجوهها الظاهرة الصحيحة، ويمضي فيوجب - مستضيئاً بالمذهب الظاهري - إلغاء العلل من النحو كما ألغاه الظاهري في الفقه. ويلاحظ أن في النحو علاً أولى وثانية وثالثة، ويرتضى إبقاء العلل الأولى التعليمية التي تفيد الحكم النحوي ويرفض ما عداها، ويمثل للعلة الأولى بقول النحاة: إن كل فاعل مرفوع، وهي علة توضح أن حكم الفاعل الرفع، ولا بأس بها، بل لعلها ضرورية، غير أن النحاة لا يكتفون بها، بل يأتون بعلة ثانية لبيان السبب في رفع الفاعل فيقولون: إنه رفع للفرق بينه وبين المفعول. ولا يكتفون بهذه

العلة الثانية إذ يأتون بعلة ثالثة لبيان السبب في أن الفاعل رفع ولم ينصب وكان ينبغي أن يعكس الحكم الإعرابي، فينصب الفاعل ويرفع المفعول، حينئذ يُدْلُون بالعلة الثالثة قائلين إن الفاعل رفع لأنه قليل ونصب المفعول لأنه كثير، ولما كان الرفع ثقيلاً والنصب خفيفاً أعطى الثقيل للقليل وأعطى الخفيف للكثير، ليتم التوازن. وواضح أن العلة الأولى التي تصور الحكم النحوي هي العلة التي يحتاجها متعلم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابي للفاعل، أما العلتان الثانية والثالثة ففرضيتان تقومان على مطلق الظن والتخيّل ولا ضرورة لها في تعلم النحو، بل هما تزييد لا جدوى منه ولافائدة تنفع في النطق بالعربية. وابن مضاء حَقَّ كل الحق في ثورته على هذه العلل الثنائي والثالث ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو لأنها لا تفيده سوى التخيّل والفرض العقلي البعيد دون أي تصحيح للنطق وما يتصل بالنطق. ومع ذلك تجادل فيها النحاة طويلاً وألفوا فيها كتباً مستقلة، وليس وراءها أي نفع أو طائل نحو.

وبجانب دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثنائي والثالث من النحو دعا - مستضيئاً أيضاً بالمذهب الظاهري - إلى إلغاء القياس، وطبعي أن يلغيه الظاهرية في فقههم لأنهم لا يعتدون إلا بالنصوص، وأنه يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم، وهم يردّون العلل وقياس الفروع على الأصول. ويطبق ذلك ابن مضاء على النحو، وبين فساده فيه ضارباً لذلك بعض الأمثلة من أقىسة النحاة، وبدأ منها بقياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبيهه به دون أخويه : الماضي والأمر، وبذلك جعلوا الاسم أصلاً في الإعراب والفعل المضارع فرعاً له فيه، وقالوا إنها فرعية اكتسبها المضارع لعلتين : أولاهما أنه يكون شائعاً ويتخصص مثل الاسم فإن كلمة «رجل» فيه تصدق على جميع الرجال، فإذا قلت «الرجل» اختصّ الاسم بعد أن كان شائعاً. وبالمثل الفعل المضارع فإن كلمة «يذهب» تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت «سوف يذهب» اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعاً. والعلة الثانية التي ذكرها النحاة لشبه المضارع بالاسم أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم، فتقول : «إن زيداً ليقوم» كما تقول : «إن زيداً لقائم». وبهاتين العلتين - في رأي النحاة - أخذ المضارع حكم الاسم في الإعراب. وواضح

ما في العلتين من ت محل ، ولذلك رفضهما ابن مضاء وقال : إن إعراب المضارع أصل فيه مثله في ذلك مثل الاسم . وحسبنا حكمه الإعرابي ، ولا داعي لهذا القياس الفاسد . على أنه يعود إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم وزعمهم أن الإعراب أصل فيه لأنه يكون على صيغة واحدة ، وتحتفل أحواله ، إذ يكون تارة فاعلاً وتارة ثانية مفعولاً وتارة ثالثة مضافاً إليه ، فأعرب - أو كان الإعراب فيه أصلاً - لبيان هذه الأحوال . ويراجعهم ابن مضاء فيما زعموا من اختلاف أحوال الاسم وأن ذلك علة أصالته في الإعراب قائلاً : إن هذه العلة التي جعلوا بمقتضاها الإعراب أصلاً في الاسم موجودة بوضوح في الفعل المضارع لأنه يأتي منفيًا وموجبًا ومنهياً عنه ومأمورًا به وشرطًا وشرطًا ومحبراً به ومستفهمًا عنه ، فحاجته إلى الإعراب لاختلاف أحواله كحاجة الاسم ، وبعبارة أخرى أصالته في الإعراب كأصالة الاسم . وبذلك هدم ابن مضاء فرعيته للاسم في إعرابه وقياسه عليه ، وأولى من ذلك - في رأيه - أن نقول إن الفعل المضارع يُعرَب إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد ، ويكتفينا هذا الحكم الإعرابي في المضارع ولا حاجة لفرض قياس له في الإعراب أو الإتيان بعلل لا تثبت عند التمعيّن ، فكل ذلك ت محل وترتيد لا تدعوا إليه أي حاجة في تصور الحكم الإعرابي وسلامته .

وعلى نحو ما دعا ابن مضاء إلى إلغاء الأقise والعلل في النحو دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التي يفترضها النحاة افتراضًا دون أن تفيد أي فائدة في النطق بالعربية ، وضرب لها مثلاً قول النحاة - على سبيل التدريب - ابن من البيع على مثال فعل . فقد يقول شخص «بوع» محتاجاً لقوله بأن الياء سكنت وضم ما قبلها فقلبت واواً قياساً على قلب العرب لها واواً في مثل «موقن - موسر» إذ أصلهما «مُيْقَن - مُيْسَر» من «أيْقَن - أيسِر» . وقد يقول شخص آخر بل الصيغة «بيع» محتاجاً بأن الياء سكنت وضم ما قبلها فقلبت الضمة كسرة قياساً على قلب العرب للضمة كسرة في مثل : «بيض - عين - غيد» في جمع «بيضاء - عيناء - غيداء» . ويدرك ابن مضاء حجاجاً أو علاً تالية لكل من القولين ، فاما من أبدلوا الياء واواً فقالوا : إن «بوع» مفرد وقياسه على مثل «موسر» أولى من قياسه على جمعه وهو «مِيَسِير» وأيضاً فإن

الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس كما في «مِيعاد» فأصلها «موعد» فبدلوا الثاني للأول ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو. وأما من أبدلوا الضمة كسرة فقالوا إن العرب صنعوا ذلك في مثل «بِيْض». وأيضاً قد يتبع الأول الثاني في مثل «امْرُؤ» وفي مثل «ادْخَل» فإن ألف الوصل في فعل الأمر تضمّ إتباعاً لعين الفعل. وابن مضاء يحرّر كل ذلك ليصوّر بوضوح كيف أن التمارين غير العملية في النحو تُلتمس لها علل وحجج لا تفيده أيّ فائدة سوى مجرد التمرير على صيغ لم يستعملها العرب ولا نطقوا بها، وحرى أن تمحّف من النحو هي وكل ما طوى فيها من أقىسة وعلل افتراضية.

و واضح أن ثورة ابن مضاء على النحو ومطولاًاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب التعليلات الثوانى والثالث وشوائب الأقىسة والتمارين غير العملية. وبذلك مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعباته وتعقيداته، غير أن خالفه من النحاة في زمانه وبعد زمانه صَمُّموا آذانهم عن دعوته، وظلّوا يؤلّفون مطولاً لهم النحوية الضخمة حاملة ما لا يكاد يحصى من مسائل النحو العويصة وعُقدَه العَسْرَة مما كان ينفق فيه النحاة المتخصصون من الشباب وشيوخهم حياً لهم باذلين كل ما يستطيعون من وقت وجهد في فهمها وإساغتها، لما استقر في عقولهم جمِيعاً من أنهم يعيشون للنحو ويعيشون به، أما الناشئة فقد رأى أئمة النحاة أن ييسروا لها النحو عن طريق ما وصفناه من وضع المختصرات والمتون.

محاولات حديثة

ظللت مختصرات النحو ومتونه تُدرَسُ للناشئة في العصر الحديث، وأخذ الشعور يزداد بحاجتها إلى كتاب عصرى في النحو، وكان من شعروا بذلك رفاعة الطهطاوى أبو الفكر المصرى الحديث (١٨٠١ - ١٨٧٣) وكان قد أتم دراسته الأزهرية وعيّن إماماً لأول بعثة ذهبت في عهد محمد على إلى باريس، فأكِّبَ على الفرنسية يدرسها حتى أتقنها. وعاد إلى مصر، وكانت صحيفة الواقع المصرية تكتب بالتركية فحوّلها إلى العربية، وأنشأ مدرسة الألسن، وقاد حركة الترجمة إلى العربية للقوانين الفرنسية ولبعض الروايات الأدبية، وألَّفَ في الفلسفة الغربية كتاباً. وباختصار وضع رفاعة أسس النهضة الفكرية المصرية الحديثة ونفع في روحها بكل ما أوق من قوّة. وهذه بصيرته النافذة إلى أن الناشئة محتاجة في تعلمها النحو إلى كتاب مبسط، فألَّفَ لها كتاباً سماه : «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» استضاء فيه بمتون النحو وخاصة بمتن الأجرمية الذي بلغ من إعجابه به أن نظم على غراره أرجوزة تجمع قواعد النحو في إيجاز سماها جمال الأجرمية. وهو في التحفة يقتصر على أبواب النحو الأساسية منحِّياً عنها الأبواب الفرعية، ورأى أن يدخل على الكتاب فكرة الجداول المعروفة في كتب النحو الخاصة باللغة الفرنسية، واتسع فيها، حتى ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه صيغه المختلفة.

وأنشت - فيما بعد - مدرسة دار العلوم لغرض تحرير معلمين عرفوا الثقافة الأزهرية والثقافة الحديثة حتى يستطيعوا النهوض بهؤلاً حسناً بتعليم العربية للناشئة، ولم يلبث أحد خريجيها النابحين وهو حفني ناصف أن ألَّفَ مع بعض رفاقه كتاباً مبسطاً في النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم قواعد اللغة العربية في نحو مائة صفحة

وألحقوا به قواعد البلاغة. وهو أكثر تفصيلاً في عرض أبواب النحو من كتاب رفاعة الطهطاوى، وبه طائفة غير قليلة من أبواب النحو الفرعية. وتجدد الشعور في العقد الثالث من القرن الحاضر بأن الناشئة في حاجة أكثر إلى التبسيط والتيسير، وانبرى للمهمة على الجارم ومصطفى أمين، فأخذوا النحو للأساليب التربوية الحديثة في كتابهما: «النحو الواضح» وفيه يُفتح الباب وتذكر الأمثلة الموضحة له ويتبعها بحث تحليلي تعقبه القاعدة أو القواعد المستنبطة منه ثم تمارينات تدريبية. وربما كان أهم ما يوجه إلى هذا الكتاب من نقد أنه وزع أبواب النحو على سنوات التعليم، فتقطعت بذلك أوصاله، وكان حرياً أن يسير على منهج القدماء في عرض النحو جملةً بصورة موجزة، وتتسع تدريجياً مع السنين حتى تتمثل الناشئة تمثلاً واضحاً.

٢

كتاب إحياء النحو

في يناير سنة ١٩٣٧ نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه «إحياء النحو» وهو يلتقي فيه بشورة ابن مضاء على نظرية العامل في النحو والدعوة بقوّة إلى إلغائها، يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة.. وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تُقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيح بعد ما انحرف عنها آماداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوّة على الأداء ومزية في التصوير». ويلتقي الأستاذ إبراهيم مصطفى أيضاً في كتابه بابن مضاء في تكراره القول بأن النحاة بالتزامهم نظرية العامل أضاعوا العناية بمعانى الكلام ودللاته. ومرّ بنا كيف أن ابن مضاء صور ذلك في نصب المضارع بعد فاء السبيبة وواو المعية وأن الفعل بعدهما ينصب للدلالة على معنى، لا بسبب عامل مضمر أو مقدر هو «أن المصدرية» وبالمثل يُرفع ويُجزم للدلالة على معانٍ أخرى. فليس مدار حركات الإعراب العامل أو العوامل، وإنما مدارها الدلالات على المعانى المختلفة في نفس المتكلّم.

وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى - بعد إلغائه لنظرية العامل في النحو - أن يضع له بناءً جديداً، أقامه على حذف الفتحة من علامات الإعراب والإبقاء فقط على الضمة والكسرة، أما الضمة فقال إنها علم الإسناد، وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان، واعتراضه المنادى المضموم في مثل «يا زيد» فقال إن الضمة فيه ليست علامة إسناد، وعَلَّ لها بأن المنادى المضموم حُرِم التنوين الدال على التنكير؛ ولذلك ضُمَّ آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وفي هذا التعليل نظر من وجهين، وذلك أن الأعلام جميعها - ما عدا الممنوعة من الصرف - منونة ولا نستطيع أن نقول إن تنوينها يدل على التنكير، أما أن المنادى ضُمَّ فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم فهو مجرد فرض. واعتراضه أيضاً في أن الضمة علم الإسناد اسم إن لأنها منصوب مع أنه مسند إليه وحده الرفع على الأصل الذي قررها، وحاول التخلص من ذلك بأن اسم إن جاء مرفوعاً على لسان جمهور القراء في آية سورة طه: ﴿إِنَّ هَذَا لِسَاحْرَانٍ﴾ وعُطِّف عليه بالرفع في آية سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. أما الآية الأولى فخرج الأخفش «إن» فيها على أنها ليست «إن» المؤكدة، بل هي حرف جواب بمعنى نعم^(١)، ومن الشواهد على ذلك أن أعرابياً قال لابن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له ابن الزبير: إن وراكبها. وقرأ حفص - كما في المصاحف المصرية - ﴿إِنَّ هَذَا لِسَاحْرَانٍ﴾ وحيثئذ تكون إن مهملاً عن العمل، وقرأ الآية أبو عمرو بن العلاء: ﴿إِنَّ هَذِينَ لِسَاحْرَانٍ﴾. وبذلك كله لا تشهد الآية لرفع اسم إن كما يقول صاحب إحياء النحو، والمعروف أن قاعدتها العامة المطردة في آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر أنها تنصب اسمها التالي لها، ولم يقل أحد من النحاة أنه يرفع في بعض لغات العرب البة. وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى شاهداً لرفعه من الحديث، والمعروف أن الحديث لا يحتاج به في القواعد لأن كثريين من حملته كانوا أعاجم؛ ولذلك لم يحتاج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة والковفة. أما العطف على اسم إن بالرفع في آية

سورة المائدة فخرجه النحاة على أنه من عطف الجمل وأعربوا (الصابئون) مبتدأ خبره محدود تقديره «كذلك» ومن النحاة من عطف (الصابئون) على إن واسمها لأن موضعها معًا الابتداء. على كل حال لا يبقى لصاحب إحياء النحو من افتراضه أن اسم إن مرفوع أو يجوز العطف عليه بالرفع شيء يستند إليه، وتظل قاعدته في أن الضمة علم الإسناد منقوضة بباب إن وباب المنادي جميًعا.

وعلامة الإعراب الثانية عند صاحب إحياء النحو الكسرة، و يجعلها علم الإضافة، وتضم بابين : باب الإضافة المعهودة في مثل «كتاب زيد» وباب حروف الجر أو بعبارة أخرى حروف الإضافة، مثل من وعن واللام وفي وما إلى ذلك. وتسمية حروف الجر بحروف الإضافة مجرد اصطلاح غير مألف، وما أظنه ييسر في النحو شيئاً. وأخرج صاحب الكتاب الفتحة من علامات الإعراب، فهي إما مرفوعة، وإما مضافة. وبذلك أصبح لا يُعرَبُ إلا المضموم أو المضاف بما يشمل المجرور. وما عدا هذين القسمين يكون منصوباً ولا تفتح له أبواب لبيان أنواعه فقد ألغاهما الكتاب جميًعاً، فلم يعد هناك مفعول به ولا مفعول مطلق ولا مفعول فيه ولا مفعول لأجله ولا مفعول معه ولا استثناء ولا حال ولا تمييز. وواضح أن هذا الإلغاء يُضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها.

ويعد الكتاب فصلاً للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة في مثل : «أبوك - أباك - أبيك» وجمع المذكر السالم في مثل : «الزيدون - الزيدين» ويدهب الكتاب إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، إنما هي مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها، والإعراب إنما هو بتلك الحركات الممدودة وإلى ذلك ذهب المازفي والزجاج قدِيمًا^(١)، وطبق الكتاب ذلك على جمع المذكر السالم، فالواو في حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها أيضًا في حالتي النصب والجر. ويعرض لرأى النحاة في أن الفتحة تنوب

عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ويقول إنها لم تنب عنها، وإنما أعرب بالفتحة لأنه حرم التنوين، فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم. وهو تعليل واضح التكلف. ويترب عليه وعلى ما قيل في المنادى المضموم أن الاسم حين يحرم من التنوين يضم تارة كما في المنادى ويفتح تارة كما في الممنوع من الصرف!. ويعرف الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن المثنى يخرج بعلاماته الفرعية عما رأينا من تعليله لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، ويفترض فيه الشذوذ. ولم يعرض لنهاية الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، وأكبر الظن أنه يفترض فيه أيضاً الشذوذ. ولعل في هذين البابين الشاذين ما يدلّ بوضوح على ضعف تصوراته وتعليقاته للعلامات الفرعية.

ويفتح الأستاذ إبراهيم مصطفى فصلاً لدراسة التوابع ويبداً فيه بالحديث عن العطف، ويذهب إلى أنه ينبغي أن يخرج من باب التوابع لأنه ليس مثل النعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمل. وأرى أنه لا داعي لإخراجه من باب التوابع لأنه فعلًا تابع لما قبله في إعرابه. وإذا كان قد أخرجه من باب التوابع فإنه أدخل مكانه باباً جديداً هو باب الخبر، إذ جعله تابعاً للمبتدأ، ولاحظ اعترافاً قوياً يرد عليه، وهو أن الخبر في باب كان منصوب دائماً، وأحاجب إجابة غير دقيقة، وكان يستطيع أن يأخذ برأى الكوفيين في أن خبر كان ليس خبراً في الحقيقة، إنما هو حال، ولاحظ أيضاً اعترافاً ثائرياً ربما كان أهم من سابقه هو أن اسم «إن» منصوب وخبرها مرفوع فلا يمكن أن يعرب تابعاً لاسمها، وتحلل بما ذكره سابقاً من أن الاسم في باب «إن» قد يأق مرفوعاً، ومرّ بنا آنفاً أنه رأى واضح البطلان. ويفرد حدثاً للا نافية للجنس ويقول إن الاسم بعدها منصوب فلا يحتاج إعراباً، ويخلل لحرمانه من التنوين باستغراق النفي، مما يعطى اسم «لا» ضرباً من التعريف يمنع تنوينه؛ إذ التنوين علم التنکير!. ويتحدث عن باب الاستعمال، ويقول إن الاسم السابق للفعل إذا كان متحدّثاً عنه رفع، وإذا كان الفعل هو المتحدث عنه نصب، ومرّ بنا أن ابن مضاء وضع للباب قاعدة لعلّها أوضح هي أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب مثل «الكتاب قرأته - الكتاب قرأت صفحاته» نصب، وإلا رفع لأنه في مكان رفع. ويعرض للمفعول معه، ويقول أنه يتبع في النصب إذا قُصدت المعية

نَصَّا مثُل : «استوى الماء والخشبة».

وينهى الأستاذ إبراهيم مصطفى الكتاب بفصل واسع عن الممنوع من الصرف، ويقول إن الأعلام في الباب مُنعت من التنوين لخلوها من معانى التنكير، وهو مجرد افتراض، لأن سواها من الأعلام وهى الكثرة متونة، ولم يقل أحد بأنه يدخل فى معانيها التنكير. ويذهب إلى أن الصفة في آخر ومثل ثلث ورابع مُنعت من الصرف لما تحمل من نِيَّة التعريف ! ويقول إن الصفة في مثل غضبان مذكر غضبي لا تنون لزيادة الألف والنون في الكلمة، إذ التنوين نون أخرى، وهى علة لا تطرد لأن ندمانا مذكر ندمانة ينون مع زيادة الألف والنون فيه، ولذلك اشترط الصرفيون في منع صرف الصفة حين تكون على وزن فعلان أن يكون مؤنثها على وزن فَعْلٌ كغضبان وغَضْبٍ وسَكْرَان وسَكْرَى، فإن كانت تؤنث بالباء كندمان وندمانة صُرْفت. وعن نفس هذا القوس في التعليل المبهم ذهابه إلى أن أكبر وأصغر منعتا من الصرف لصاحبتها من، وكان ذلك نوع من التعريف، وبالمثل مُنعت صيغة منتهى الجموع من الصرف لما فيها من معنى التعريف !

وعلى هذه الشاكلة حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء يسره على الناشئة إذ جمعه في بابين : باب للضمة وأنها علم الإسناد، وباب للكسرة وأنها علم الإضافة. وقد تأثرت اللجان والمجامع - فيما بعد - بهذه الفكرة أو بجوانب منها، كما سرى عما قليل. وكان موقفه من العلامات الفرعية في الإعراب ومحاولة إلغائهما أثر فيمن جاءوا بعده، وإن خالفوه في التوجيه. وقد أجملنا مباحث الكتاب، وهي في غالب الأمر لا تضيف تيسيرات إلى النحو، إنما تضيف تعليقات وافتراضات جديدة. وقد رأينا ابن مضاء يدعوا إلى إلغاء نظائرها عند القدماء، وهو محق، لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو، وهي دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض في علل لا تنفع في تصحيح نطق ولا تفيد في تقويم لسان.

مقررات^(١) لجنة وزارة المعارف

في سنة ١٩٣٨ تألفت لجنة في وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة وتبسييرها على الناشئة، وقد شُكّلت من كبار الأساتذة في الأدب والنحو بكلية الآداب ودار العلوم ومن بعض القائمين على تعليم العربية في الوزارة، وتولت اجتماعاتها، وقدّمت تقريراً بمقرراتها، ونعرض فيما يلي ما يختصّ النحو والصرف من هذه المقررات

بدأت اللجنة في مقرراتها بباب الإعراب فرأى وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى في مثل : «الفتى - الداعى - كتاب» فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المقصور مثل «الفتى» يُعرب بحركات مقدرة على آخره يمنع من ظهورها التعذر، ولا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المنقوص مثل «الداعى» تقدّر فيه حركتا الرفع والجر، ويقال : منع من ظهورهما الثقل، وأيضاً لا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل : كتاب تقدّر فيه الحركات الثلاث، ويقال : منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن في ذلك كلّه مشقة يتحملها التلميذ دون فائدة تعود عليه في ضبط الكلمة أو تصحيح نطق. وكذلك يجب الاستغناء أيضاً عن الإعراب المحلى في الأسماء المبنية، فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المبني مثل : هذا في قولنا : «هذا كتاب» مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ولا داعى لأن يذكر لهم أن هذا في قولنا : «يا هذا» منادى مبني على ضمٌ مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى في محل نصب. فكل ذلك عناء لا طائل وراءه. ولكل ما تقدم رأت اللجنة الاستغناء عن الإعرابين : التقديرى في المفردات وكذلك المحلى في الجمل.

(١) انظر هذه المقررات في تيسير تعليم اللغة العربية في سجل ندوة الجزائر لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية (طبع القاهرة) ص ٩٢.

وكانت كتب النحو قد درجت على أن تجعل علامات الإعراب قسمين : أصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والجزم ، وفرعية وهي نوعان : نوع تنوب فيه الفتحة عن الكسرة أو العكس ، ونوع تنوب فيه حروف العلة عن الحركات . أما النوع الأول فيدخل فيه بابان : باب الممنوع من الصرف الذي تنوب فيه الفتحة عن الكسرة والباب الثاني باب جمع المؤنث السالم الذي تنوب فيه الكسرة عن الفتحة . وأما النوع الذي تنوب فيه حروف العلة عن الحركات فيشمل ثلاثة أبواب : باب المثنى ، وباب جمع المذكر السالم وباب الأسماء الخمسة . ورأت اللجنة الاستغناء عن القول في النوع الأول بنيابة حركة عن حركة ، وكذلك الاستغناء عن القول في النوع الثاني بنيابة ألف المثنى وواو جمع المذكر السالم عن الضمة ونيابة الياء فيها عن الفتحة والكسرة . وأخذت اللجنة برأى الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي مرّ بما في علامات الأسماء الخمسة في مثل : «أبوك - أباك - أبيك» وهو أنها تُرفع بضمة مدودة تولّدت منها الواو وتنصب بفتحة مدودة تولّدت منها ألف ، وتجزء بكسرة مدودة تولّدت منها الياء . وكان حريًّا باللجنة أن تجعل علامات الإعراب في تلك الأسماء كعلامات المثنى وجمع المذكر السالم ، فالواو علامة الرفع والألف علامة النصب والياء علامة الكسرة ، وكلها علامات أصلية . وضمت اللجنة في حديثها عن العلامات الفرعية الاسم المنقوص مثل «الداعي» في حالة النصب إذ يقال مثلاً : «رأيت الداعي» بفتح الياء ، وكأنما غاب عنها أن هذا الفتح ليس بنيابة عن شيء .

ووقفت اللجنة عند ألقاب الإعراب وهي الرفع والنصب والجر والجزم وألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون ، فمثل «زيد» يتناوبه الرفع والنصب والجر ويحزم المضارع في مثل : «لم يقم» ومثل «حيث» ظرف مبني على الضم و«أين» ظرف مبني على الفتح و« أمس» ظرف مبني على الكسر و«هذا» اسم مبني على السكون . وهي تفرقة أراد بها النحاة الدقة في التفرقة بين حركات الاسم العربى الذى يتداوله الرفع والنصب والجر وحركات الاسم المبني الذى يلزم حركة واحدة من الحركة دون تنوين كما نرى في «حيث - أين - أمس - هذا» . ورأت اللجنة تحفيظاً على الناشئة الاستغناء عن ألقاب الإعراب والاكتفاء بأنقاب البناء وتعويضها في تلقيب المعرفات . وفي رأى أنه كان ينبغي الإبقاء على ألقاب الإعراب بنيابة أنقاب البناء

لتميّز الناشئة بين مجموعتين من الحركات، إحداها تتغير بتغيير العوامل الداخلة عليها في مثل : « جاء زيد - رأيت زيدا - التقيت بزيد » والثانية تلزم صورة واحدة غير منونة كما في « حيث - أين - أمس - هذا »

وأخذت اللجنة بفكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى القائلة بأنه ينبغي اختصار أبواب النحو، وجعلتها ثلاثة أبواب: هي باب الإسناد ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن، وباب الإضافة، وباب التكملة ويشمل المنصوبات مع إلغاء أبوابها جمِيعاً. وانتهت اللجنة إلى فكرة أن الجملة العربية تتالف من جزأين أساسين ومن تكملة، وترددت في تسمية الجزأين بين تسميتها مسندًا إليه ومسندًا كما يسميهما علماء البلاغة أو تسميتها المحدث عنه والحديث أو تسميتها الموضوع والمحمول كما يسميهما علماء المنطق، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها. والموضوع بذلك يشمل المبتدأ واسم « كان » واسم « إن » والفاعل ونائبه والمحمول يشمل خبر المبتدأ وخبر « كان » وأخواتها وخبر « إن » وأخواتها. وذكرت اللجنة أن الموضوع مضموم دائمًا إلا أن يلى « إن » أو إحدى أخواتها فيفتح . والمحمول هو الركن الثاني من ركني الجملة. ويكون أساميًّا فيضم إلا إذا وقع مع « كان » أو إحدى أخواتها فيفتح ، ويفتح أيضًا حين يكون ظرفاً . ويكون فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة (الجر) أو جملة . ويكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول . والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير، ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلًا في مثل « قام زيد » وكذلك إذا كان الموضوع نكرة في مثل : « فوق المكتب كتاب ». وينبغي دائمًا المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع أو بعبارة أخرى في التذكير والتأنيث . أما في العدد فإذا كان المحمول متاخرًا لحقه علامة العدد موافقة للموضوع مثل « الرجال قاموا » وإذا كان المحمول متقدماً لم تلحقه مثل : « قام الرجال ». وعلامات العدد في المحمول هي واو الجماعة كما في المثال السابق ونون الإناث في مثل : « الطالبات انصرفن ». وألف الثنوية للإناث والذكور جمِيعاً في مثل : « هما قاما - هما قاما » وكذلك تاء الوحدة في مثل « هند قامت ». ونصّت اللجنة على أن الضمائر في الأمثلة السالفة إنما هي إشارات للعدد، كما قال المازفي لا ضمائر، ومرّ بنا عند ابن مضاء

أخذه بهذا الرأي. ولم تعرض اللعنة لباب «كاد» وأخواتها ومعروفة أنه يليها موضوع جملتها وهو دائمًا مرفوع، وعرضت لباب «ظنّ» ورأت رده إلى باب المفعول به، وسنترى فيما بعد أنه رأى سديداً.

ومرّ بنا أن ابن مضاء على هذى ما انتهى إليه من وجوب حذف التقديرات للعوامل والمعمولات رأى حذف ما قرره النحاة من تقدير متعلقات للمجرورات حين تقع أخباراً أو صلات أو صفات أو أحوالاً في مثل «زيد في الدار - رأيت الذي في الدار - أفادت من مجلس في الدار - رأى زيد اهلال في السماء» إذ يتولى تقدير متعلقات الجار والمجرور على هذا الترتيب: «زيد مستقر في الدار - رأيت الذي استقر في الدار - أفادت من مجلس كائن في الدار - رأى زيد اهلال كائناً في السماء». ويرفض ابن مضاء كل هذه التقديرات وال المتعلقات كما أسلفنا، ويجعل الجار والمجرور حسب موقعه من هذه العبارات خبراً في الجملة الأولى وصلةً في الثانية وصفةً في الثالثة وحالاً في الرابعة. ومثل ذلك تماماً متعلق الظرف في مثل: «الكتاب فوق المكتب - قرأت الكتاب الذي فوق المكتب - أفادت من كتاب عندك - رأيت الكتاب عندك» فهو ملغى مثله في ذلك مثل المتعلقات العامة السابقة للمجرورات. وبهذه الفكرة أخذت اللعنة فقررت إلغاء المتعلق العام للمجرورات والظروف. أما المتعلقات الخاصة للمجرورات في مثل «أنا واثق بك» فهي موجودة معها ولا يقدر لها متعلق، وكذلك الشأن في المتعلقات الخاصة للظروف مثل « جاء يوم السبت».

ورأينا - فيها أسلفنا - أن ابن مضاء ألغى الضمير المستتر جوازاً في مثل: «زيد قام» ووجوباً في مثل: «أقوم - نقوم» وقال: «إن الفعل يدلّ على هذا الضمير بمادته كما يدلّ عليه اسم الفاعل في مثل: «قائم» وبالمثل ألغى الضمائر المتصلة البارزة الدالة على العدد في مثل: «قاما - قاموا - قمن» كما مرّ بنا آنفاً. وبكل ذلك أخذت اللعنة، وزادت عليه ضمائر الرفع البارزة المختصة بالماضي في مثل: «قمت - قمت - قمت». وهي زيادة مفهومة من كلام ابن مضاء، وللعنة بذلك تلتقي به في هذه الفكرة التقاء تماماً. وهي - فيرأى - تحدث اضطراباً في باب

ال فعل والفاعل إذ تكون عندنا أفعال لها فواعل وأفعال لا فواعل لها، مما يحدث ببللة في أذهان الناشئة، ومن هنا كنت أرى أن يظل النحو التعليمي معتداً بفكرة الضمائر المستترة والمتعلقة البارزة وإعرابها فواعل، أخذًا بقانون الاطراد في وضع القواعد، حتى لا تحدث فيها خلخلة وببللة.

وتلتئم اللجنة مع فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى التي تجعل المتصوبات جميعاً نوعاً واحداً في الكلام منصوباً وقد سمته التكملة، وتقول : «كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكيها أنها مفتوحة أبداً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف إضافة (جر)». فكل ما عدا الموضوع والمحمول والمضاف إليه والمحروم يسمى تكملة. وتقول اللجنة : «ونجح ء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع، وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة، دون أن نضيع غرضاً». وإندي اثنين إما كانت اللجنة حريصة على الأغراض التي ذكرتها وهي على الترتيب أغراض : «المفعول فيه والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول به، والحال والتمييز» وإنذ كان ينبغي أن تبقى على الأبواب التي تدرسها في كتاب النحو التعليمي مضيفة إليها باب المفعول معه وبيان غرضه وهو المصاحبة، وكذلك الاستثناء. وإنما كانت اللجنة غير حريصة على تصوّر الناشئة تصوّراً حسناً لتلك الأغراض، وإنذ يفوت عليها استعمالها الدقيق لصيغها المتعددة ووظائفها المتنوعة، وهو المقصود الأساسي لكتاب النحو التعليمي، إذ الغاية منه أن تقف الناشئة على صيغ العربية وتتبين الفروق في استخدامها تبيناً قوياً. وقد ألحنت اللجنة بالتكملة باب التوابع لأنها تكمل ما قبلها وتتبعه.

وتفتح اللجنة باباً جديداً في كتاب النحو تسميه باب الأساليب، وتقول : «في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تحريرها على قواعدهم» وتقول إنه ينبغي أن توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفتها تحريرها». وتذكر اللجنة من أنواع هذه العبارات باب التعجب في مثل : «ما أجمل زيداً - أجمل بزيد» وتقول إنه يكفي أن تتبين الناشئة معنى

الجملتين واستعمالهما مع القياس عليهما. أما إعرابها فيقال : «ما أجمل» صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح . و «أجمل» صيغة تعجب أيضاً والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة . ومعروف أن النحاة يعربون : «ما أجمل» ما أداة تعجب مبتدأ وأجمل فعل ماض فاعله ضمير يعود على ما و «زيداً» مفعول به منصوب ، كأنك تقول : ما الذي جَّمَلَه ؟ تعجباً ، وليس في إعراب الصيغة أي صعوبة . وأعرب الكوفيون : «أجمل بزيد» : أجمل فعل أمر والفاعل أنت والجار والمجرور متعلق بالفعل ، كأنك تقول : اعتدَّ بجمال زيد . وليس في إعراب الصيغة على هذا النحو أي صعوبة . وذكرت اللجنة من الأساليب الصعبة التخريج والإعراب في رأيها بباب التحذير والإغراء في مثل «النار - إياك والنار - النار النار» تحذيراً ومثل : «الصبر - المذاكرة» إغراء . ومعروف أن النحاة يقدرون كلمات التحذير مفعولات مخدوفة الفعل كأنك قلت : احذر النار - أحذرك والنار - احذر النار النار» وكذلك الحكم في الإغراء كأنك قلت : «الزم الصبر - الزم المذاكرة». وليس في إعراب هذه الصيغ وتخريجها أي صعوبة ، وكل ما هناك أنه لا داعي حقاً ليفتح بابان لها في النحو التعليمي ، بل يكفي أن يلحقا بباب المفعول به وصورة حين يحذف فعله .

وكل ما قدمنا يتصل بآراء اللجنة في النحو ، أما الصرف فأشارت إلى أن أكثر مسائله تدرج في فقه اللغة ولا يحتاج إليها البدئ في العربية بل قد لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تنتهي إلى هيئتها في النطق . ورأت اللجنة أن يخفَّ عن الناشئة عناه هذا كله وأن يقتصر في تعليم العربية على تقسيم الكلمة إلى اسم و فعل وحرف وتصريف الفعل ومعرفة مجرده ومزيده وصحيحه ومعتهله ولازمه ومتعدديه ومبنيه ومعربه وطريقة صوغ المبني للمجهول منه مع بيان مشتقاته ومصدره وأمثلته وطرق استعماله ، وعلى تقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث مع بيان علامات التأنيث وإلى صحيح الآخر ومعتهله وإلى مفرد وثنى وجمع مع بيان طريقة الثنوية لنهج صور والمددود وبيان طريقة الجمع جمعاً سالماً مذكراً ومؤنثاً ومع أمثلة من جمع التكسير . وتدرس الناشئة أيضاً تقسيم الاسم إلى منكر ومعرف مع بيان أنواع المعارف كما تدرس الاسم المصغر : الثلاثي والرباعي فقط والمسوب إليه مع

ملاحظة أكثر أحكام النسب دوراً في الكلام وكذلك المُعَرب والمُبْنِي، مع بيان أنواع الإعراب ومع بيان المبنيات وهي أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط. ووضعت اللجنة جداول لإحصاء ما يدرس في الصرف والنحو جميعاً، واتسع فيها باب الأساليب التي تُعرَضُ صيغها دون إعرابها وتخرّجها نحوياً، فشملت بجانب التعجب والتحذير والإغراء أبواب الاستفهام بالنفي والتوكيد والقسم والتفضيل ونعم وبئس والنداء والاستثناء والاختصاص. وفي رأى أن تخليلها جميعاً أو إعرابها النحوى يسير على نحو ما صورنا ذلك آنفاً في أبواب التعجب والتحذير والإغراء. وأضيف في الجداول باب كبير للجملتين اشتمل على صياغة الشرط وجوابه والقسم وجوابه، كما اشتمل على الجملة الفرعية حين تكون محمولة أو تكملة أو نعتاً أو صلة. وبذلك انتهى التقرير وانتهت مقترحته.

قرارات^(١) مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٤٥

أرسلت وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) نسخاً من التقرير انسالف إلى مجمع اللغة العربية في شهر يولية سنة ١٩٣٨ طالبة إلى أعضائه دراسته وإبداء آرائهم فيه. وفي شهر فبراير سنة ١٩٤٢ أصدر وزير المعارف قراراً عهد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف، فشكل المجمع لجنة الأصول فيه لدراسة التقرير وما تضمن من مقترنات لتيسير النحو والصرف التعليميين. وتدارست اللجنة المقترنات، وفي مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥ درس المجمع تلك المقترنات وأصدر قراراته فيها على أساسين : أولاً : أن تلك المقترنات صالحة للمناقشة والمراجعة، وثانياً : أن كل رأي يؤدى إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه . وفيما يلى موجز لتلك القرارات :

يبقى التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف، ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو، وقد نصَّ الجدول الملحق بمقترنات لجنة وزارة المعارف على إبقاء هذا التقسيم كما أسلفنا. واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحل فى الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلِّم، وكذلك في الأسماء المبنية، غير أن المجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعاً، فيقال في إعراب «من» في مثل : « جاءَ مَنْ سافر » : « من » اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع، ويقول في إعراب : « جاءَ الفتى والقاضى » اسمان مسند إليهما محلهما الرفع .

واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يسمى بالعلامات الأصلية في الإعراب والعلامات الفرعية، فليس هناك حرفة تنوب عن أخت لها في الممنوع من الصرف

(١) انظر هذه القرارات في تيسير تعليم اللغة العربية السابق ص ١١٢ .


وجمع المؤنث السالم، وأيضاً ليس هناك حرف ينوب عن حركة كما في المثنى وجمع المذكر السالم. وأضاف المجمع إلى ذلك أن الأسماء الخمسة لا تعرب بحركات ممدودة كما قالت لجنة الوزارة متأثرة برأى الاستاذ إبراهيم مصطفى في إعرابها كما مر بنا، بل تعرب بالواو والألف والياء في مثل : «أبوك - أبيك» وهي إضافة سديدة. وتأسيساً على ذلك يقال في الممنوع من الصرف إنه مجرور بالفتحة، وفي جمع المؤنث السالم إنه منصوب بالكسرة، وفي المثنى إنه مرفوع بالألف حين يكون في موضع رفع ويقال في جمع المذكر السالم في نفس الموضع إنه مرفوع بالواو، وينصب المثنى وجمع المذكر السالم - ويُحَرَّان - بالياء. وبالمثل الأسماء الخمسة ترفع بالواو مباشرة لا نيابة عن الضمة وتنصب بالألف لا نيابة عن الفتحة وتجر بالياء لا نيابة عن الكسرة، فقد ألغيت فكرة نيابة حرف عن حركة وكذلك نيابة حركة عن حركة وأصبحت علامات الإعراب متساوية في الأصلية .

وكانت لجنة الوزارة قد لاحظت إسراف النحاة في جعلهم لحركات الإعراب ألقاب الرفع والنصب والجر والجزم والحركات البناء ألقاب الضم والفتح والكسر والسكون، فرأى تخفيفاً على الناشئة الاكتفاء بألقاب البناء بحيث يعم استخدامها في ألقاب الإعراب. واتفق المجمع مع اللجنة في أساس الفكرة غير أنه رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء. ويلاحظ أن النحاة في تمرين الناشئة يجمعون بين النوعين من الألقاب في المعربات والمبنيات فيقولون مثلاً في زيد من قولنا «زيد قائم» : زيد مبتدأ مرفوع (والرفع من ألقاب الإعراب) غير أنهم يكملون إعراب زيد بقولهم : وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (والضم من ألقاب البناء) وبالمثل يقولون في المبنيات مثل : «الآن» : ظرف مبني على الفتح في محل نصب. وفي رأى أنه لا ضرورة لتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، بل لعل التفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضرورية للناشئة كي يميزوا بين ألقاب الإعراب المنونة وألقاب البناء التي يمتنع تنوينها في الكلام .

واتفق المجمع مع اللجنة في أن الجملة تتالف من جزأين أساسين ومن تكميلة تذكر حين يحتاج إليها، غير أن اللجنة سمّت الجزأين الأساسين، كما أسلفنا،

الموضع والمحمول مصطلحى المناطقة وسماهما المجمع المسند إليه والمسند مصطلحى علماء البلاغة. وهى تسمية يصعب على الناشرة تصوّرها، وخاصة أن المسند إليه يتتنوع بين مبتدأ واسم لكان واسم لأن وفاعل ونائب فاعل. وأيتها أسهل في تصور الناشر أن يقال له إن الاسم المرفوع في أول الكلام مبتدأ لأنه فعلًا يبتدئ الكلام والاسم المرفوع بعد الفعل فاعل لأنه فعلًا هو الفاعل للفعل أو يقال إن الاسمين جمِيعًا مسند إليه؟ ويلاحظ أن اسم «إن» - الداخل تحت لواء المسند إليه - منصوب وليس مرفوعًا، وكان يستطيع النحاة أن يسمّوه مبتدأ منصوبًا، ولكنهم فروا من ذلك إلى تسميته اسم إن ليميز الناشرة وغيرهم بين المبتدأ المرفوع وحين تدخل عليه إن وأخواتها فتنصبه. وبالمثل يتتنوع المسند فهو قد يكون اسمًا مرفوعًا تالياً لمبتدأ أو ظرفًا أو جارًا و مجرورًا، وهو حينئذ يسمى خبراً وقد يكون جملة فعلية مثل «زيد قام أخيه». وهذه الأنواع في المسند إليه والمسند لا يستطيع الناشر أن يفهمها إلا بعرضها عليه مفصلة، أما حين توجز وتختصر في مصطلحى مسند إليه ومسند فإنها تغمض عليه وتنبئهم صورها وصياغاتها المختلفة.

وكاد المجمع يتفق مع اللجنة في أن المتعلق العام للظرف والجار والجرور لا يقدر دائمًا، ومررّ بنا أن ابن مضاء أشار إلى ذلك في حديثه عن متعلق الجار والجرور وقد منع كل صور التقدير، وكأنما اللجنة صدرت في ذلك كله عن رأيه، وأوشك المجمع أن يعتدّ برأي اللجنة في ذلك فقال : يجب إرشاد المبتدئين إلى أن هذا المتعلق مذوف وإن كانوا لا يتكلّفون كل مرة تقديره. وكان ينبغي أن يعمّم عدم تقديره لهم في مثل : «زيد في الدار» و«زيد عندك» بحيث يقال «في الدار» مسند لزيد وأيضاً «عندك» ولا يذكر لهم بحال أن وراء الجار والجرور والظرف متعلقاً عاماً مذوفاً.

ومررّ بنا أن اللجنة اتفقت مع ابن مضاء في إلغاء ضمائر الرفع المتصلة المسترة جوازاً أو وجوباً، وقد اعتبرت اللجنة ضمائر الرفع المتصلة البارزة في مثل «قمت» حروف إشارة لا ضمائر، وأخذت برأي ابن مضاء في أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أو حروف عدد، مثلها في الدلالة عليه مثل التاء الساكنة في الدلالة على التأنيث. واتفق المجمع مع اللجنة في كل ذلك، وأوضاع كيف

يعرب الفعل مع الضمائر، ففي مثل «قمت» يقال : صيغة الماضي المتكلم . و«قُمْ» صيغة أمر للمخاطب ولا تقام صيغة نهي للمخاطب ، وأقوم مضارع للمتكلم ، وقاموا ماضي الغائبين ، ويقومان مضارع الغائبين ، وتقومين مضارع المخاطبة ، ويقمن مضارع الغائبات ، ويقال في إعراب : «أنا قمت» : أنا مسند إليه ، وقمت صيغة ماضي المتكلم مسند ، ويقال في إعراب «المحمدون قاموا» : المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو ، وقاموا صيغة ماضي الغائبين مسند ، وهكذا . ورتب المجمع على ذلك إلغاء النص على العائد في مثل : «الذى اجتهد يكافأ» فيقال في إعرابه : «الذى اسم موصول مسند إليه و«اجتهد» ماضي الغائب صلة و«يكافأ» صيغة مضارع مبني للمجهول للغائب مسند .

وأرى أنه كان حرياً بابن مضاء واللجنة والمجمع ألا يقرروا هذه القاعدة التي تلغى الضمائر المستتره وتحيل ضمائر الرفع المتصلة البارزة في مثل «قمت» حروف إشارة كما تحيل ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة حروف عدد أو علامات عدد؛ لأن ذلك من شأنه أن يخلخل قاعدة الفاعل؛ إذ تارة يكون للفعل فاعل في مثل «زيد سافر إخوته» وتارة لا يكون له فاعل في مثل : «زيد سافر»، والأصل في قواعد العلوم أن تكون مطردة . على أن من يتأمل في ضمائر الرفع المتصلة البارزة مع الماضي يرى أنها مقتطعة من ضمائر منفصلة مقابلة لها، فمثلاً «تِ» من قمت لالمخاطب و«تِ» من قمت و«تُمْ» من قمت و«تُنْ» من قمتَنَ و«تُما» من قمتا . كل هذه الضمائر مقتطعة على الترتيب من أنت لالمخاطب وأنت لالمخاطبة وأنتم جماعة الذكور وأنتن جماعة الإناث وأنتما للمثنى . ونستطيع أن نلاحظ أيضاً أن مضارع المتكلم مثل أقوم يبدأ باهمزة الموجودة في الضمير أنا بينما مضارع المتكلمين مثل نقوم يبدأ بالنون الموجودة في الضمير المنفصل «نحن» وأيضاً مضارع المخاطب مثل «تقوم» يبدأ بالتاء الموجودة في الضمير المنفصل «أنت» . ولعل في ذلك ما يدل على أن النحاة كانوا في منتهى الدقة العلمية حين عدّوا التاء في مثل «قمت» ضمير رفع متصل بارز فاعلاً، وكذلك حين ذهبوا إلى أن مضارع المتكلم في مثل «أقوم» يحمل ضمير رفع مستتر وجوباً على أساس أنها جميعاً ضمائر لا حروف . ولذلك كنت أرى الابقاء في النحو التعليمى على فكرة الضمائر المستترة جوازاً ووجوباً والضمائر المتصلة البارزة وأن لا تعدد الأولى لا أصل لها

ولا حقيقة وقد رأينا في وضوح أن مثل «أقوم - نقوم - تنوم» مقطعة من ضمائر مثل أخواتها الضمائر البارزة في مثل قمت وغيرها، وينبغي أن تُعرب الضمائر فيها جيّعاً فواعل كما أعرّبها النحاة.

وأتفق المجمع مع اللجنة في أن كل ما يُذكر في الجملة سوى الجزأين الأساسيين المستند إليه والمستند يسمى تكملة، وهي منصوبة دائمًا إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف جر. وكان المجمع أكثر دقة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدّها تكملة لأنها تتبع في الإعراب ما قبلها منصوباً أو مرفوعاً أو عبوروًّا. وأيضاً فإنه نظر في صور التكملة من المفعولات والحال والتمييز والاستثناء ورأى الإبقاء على اسم المفعول به للتكميلة الدالة على ما وقع عليه الفعل. أما بقية التكميلات من المفعول لأجله والمفعول المطلق والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء فرأى أن يكتفى بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر لفظ التكملة. ففي إعراب المفعول لأجله في مثل : «قمت إجلالاً لك» يقال : قمت صيغة ماضي المتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفي إعراب مثل «ضربته ضرباً شديداً» يقال : ضرباً تكملة مصدرية للفعل وشديداً وصف مكمل لضرباً. وكأنما فات المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت مع التوابع من التكملة، فكان ينبغي أن يكتفى في إعراب «شديداً» بأنها وصف لضرباً دون ذكر الكلمة مكمل. وفي إعراب مثل : «سرت والنيل» يقال النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة، وفي إعراب مثل : جاء زيد راكباً يقال : راكباً تكملة لزيد مبينة للحال. وفي إعراب مثل : شربت اللبن ساخناً يقال : ساخناً تكملة للمفعول به مبينة للحال. وفي إعراب مثل : «اشترت عشرين كتاباً» يقال : كتاباً تكملة مميزة للمفعول به. وفي حالة الاستثناء التام مع إلا وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وما حاشا في مثل : «جاء القوم إلا زيداً» يعرب زيداً تكملة للمستثنى منه منصوباً. وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى كانتا منصوبتين وجراً ما بعدهما بالإضافة أما الاستثناء المفرغ فهو قصر لاستثناء، وتتبع القواعد العامة في تحليله وإعرابه.

ومن يقرن هذا الإعراب الجديد في كل تلك الصيغ إلى إعراب النحاة يجد إعرابهم أوجز وأختصر إذ يتولى في الصيغ السابقة على هذا النمط : إجلالاً. مفعول لأجله.

ضرباً مفعول مطلق. شديداً نعت منصوب. النيل مفعول معه. راكباً حال. ساخناً حال. كتاباً مفعول به. زيداً مستثنى منصوب. وكان اقتراح المجمع في قسم التكملة إنما يلغى أبوابها فحسب، ولا يلغى الدلالة على وظيفتها. وإلغاء أبوابها من شأنه أن يُسْدِلُ عليها ضرباً من الإبهام في أذهان الناشئة، ولذلك كنت أرى إعادة هذه الأبواب. ونفس ذلك أشرت إليه في نقدى لمصطلحى المسند إليه والمسند، وأنه ينبغي أن تعود أبواب الأنواع المندرجة فيها، فيعود باب المبتدأ والخبر وباب كان وأخواتها إلا إذا عدناها مع الكوفيين أفعالاً تامة وخبرها حالاً وباب إن وأخواتها وباب الفاعل وباب نائب الفاعل. وبذلك تبقى على بناء النحو وأبوابه الأساسية حتى تمثل الناشئة الوظائف الإعرابية للكلمات في الصياغة العربية. واتفق المجمع مع اللجنة في إفراد قسم للأساليب والتركيب التي يصعب إعرابها وتخرّيجها وقد جمع المجمع فيه : التوكيد - القسم - التعجب - التفضيل - نعم وبئس - النداء - الاستغاثة - الندبة - الاختصاص - التحذير - الإغراء. وتحليل هذه الصيغة الإعراب سهل يسير.

ووافق المجمع اللجنة على ما ذكرته في الصرف من حذف الإعلال والإبدال والقلب وتقلُّل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتتها في النطق، لأن يقول الصرفيون في «قال» أصلها «قول» و«خاف» أصلها «خوف» و«يقول» أصلها «يَقُولُ» بسكون القاف وضم الواو، ومثلاً «مرمى» أصلها «رموى». وبحق عرض مثل ذلك كله على الناشئة وأخذها بمعرفته عناء دون طائل. ورأى المجمع كما رأت اللجنة أن يُدرَس في الصرف ما عدا ذلك على نحو ما ينضح في الجداول المرفقة بقرارات المجمع، فيدرس تقسيم الكلمة إلى اسم و فعل وحرف وتقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث، وصحيح الآخر ومعته، ومفرد ومتثنى وجمع ومقصور ومددود، ومنكراً ومعرف مع بيان أنواع المعرف والتضغير (للاسم الثالثي والرابعى فقط) والنسب وأحكامه الأكثر دوراناً والمعرف والمبني والمبنيات وتصريف الأفعال وتقسيماتها إلى مجردة ومزيدة وصحيحة ومعتلة واتصال الفعل بما يدل على نوعه أو عدده وبنائه للمجهول وتعديه ولزومه ومبنيه ومعرفه والمشتقات : اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء المكان والزمان.

واعتَدَ المجمع بإدخال اللجنة الصفة المشبهة وصيغها في اسم الفاعل. والنهاية يفردونها عنه، وهم محقون لاختلاف صيغها عن صيغ اسم الفاعل اختلافاً بِيَنَّا lisanelarb.com رابط بديل lisanelarb.com

وأتفق المجمع واللجنة فيما وراء ذلك من أحكام الجملة. وتتوالى الأبواب في جداول المجمع على هذا النمط : المسند إليه والمسند والتكميلة والتتابع وأحكام العدد والتركيب انفة الذكر. ويلي ذلك الجملتان في الشرط وجوابه والقسم وجوابه ثم الجملة الفرعية مسندة وتكميلة ونعتا وصلة. واضح أنه أهمل في جداول المجمع ومن قبله جداول اللجنة : الجملة مضاف إليها والمفسرة والمعترضة، والأخيرة مهمة جداً لشيوعها في الكتابات المعاصرة، ويحسن عرضها على الناشئة.

وطلب المجمع إلى وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو للناشئة على أساس قراراته في التيسير، وتُعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها. وفي سنة ١٩٤٩ قدم هذا الطلب إلى الوزارة، واستجابت له بعد الثورة، وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر، وسرعان ما عمت الشكوى منه. وأكثرها يعود إلى ما ذكرنا في التعليق على القرارات من أنها أفرطت في إجمالها لأبواب النحو، فانبهمت صيغها على الناشئة، ولم تستطع أن تستوعبها وتمثلها تماماً دقيقاً.

ومن الحق أنه إذا كان التيسير الكلى للنحو لم يحظ بالنجاح فإن قرارات منه لقيت اهتماماً منذ أقرها المجمع، وأول ما يلقانا من ذلك قرارات المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧ إذ كان بين لجانه لجنة للغة والقواعد، وقد أكد المؤتمر حاجة القواعد إلى التيسير ووضع منهجاً مفصلاً لتعليم النحو في المدارس الابتدائية والثانوية قدم له بقواعد عامة مقتبسة من قرارات المجمع اللغوي ومقترحات وزارة التربية والتعليم، هي : عدم التعرض للإعراب التقديرى في المفردات والإعراب المحلى في المفردات والجمل، وكذلك عدم التعرض لذكر أن هناك علامات فرعية للإعراب نائبة عن العلامات الأصلية. والقاعدتان مقبولتان غير أن المؤتمر أضاف إليهما الأخذ بفكرة إلغاء الضمائر المستترة في الأفعال وسبق أن نقدناها. وذكر المؤتمر أنه لا يقال في مضاف إليه مضاف إليه فحسب، بل يقال إنه مجرور بالإضافة، واضح ما في هذا من تحكم. وقرر المؤتمر أن يقال في إعراب اسم كان إنه مبتدأ مرفوع، وهو في الواقع ليس مبتدأ إذ يسبق جملته فعل كان وأخواتها. وقرر المؤتمر أيضاً أن لا يعني بالتعاريف وأن يقتصر في الإعراب على وظيفة الكلمة في الجملة وحكمها

وحيث انعقد المؤتمر الأول للمجتمع اللغوية العلمية بدمشق سنة ١٩٥٦ كان من بين جنائزه لجنة اللغة العربية، فعينت بدراسة مقتراحات وزارة التربية والتعليم في التيسير وقرارات المجمع اللغوي، ورأت أن تلك القرارات والمقتراحات أصل صالح محقق لكثير من أغراض التيسير المطلوب، وأثرت مصطلح المجمع الخاص بتسمية جزأى الجملة باسم المسند إليه والمسند، واقترحت أن يضاف موضوع التمرين على الميزان الصRFي. ثم رأت أن الاقتراحات في التيسير موجزة وأن من الواجب تأليف كتاب يفصل مسائلها ليكون مرجعًا في أيدي المعلمين. ولما عرضت اللجنة المذكورة توصياتها على المؤتمر قرر أنها لا تزال في حاجة إلى الدراسة المفصلة، وقرر تأجيلها إلى مؤتمر مقبل.

وكان مجع اللغة العربية قد أرسل بقراراته في شأن تيسير تعليم العربية في المناهج الدراسية للناشئة إلى كل من : مجع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمي العراقي ليبيديا رأيهما فيها. أما مجع اللغة العربية بدمشق فكتب ديباجة طويلة لرأيه تضمنت توصيته باستغلال علم المعانى في قواعد النحو، حتى تقف الناشئة على ما يتناوب الصيغ العربية أحيانًا من اختلاف في المعنى. وأرى أن ذلك إن لم يستغل بحذر شديد ضاعف مئونة النحو على الناشئة، وربما تحول إلى عوائق في التيسير والتبسيط المطلوبين. وتوصية ثانية هي الاقتصار في النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تعليل وتحليل، ومن قديم أوصى ابن مضاء برفع العلل النحوية من النحو وإخلائه منها إخلاءً تاما. وتوصية ثالثة هي العناية ببحث الأصوات، ولم توضح التوصية مدى ذلك في النحو وحدوده. هذه هي أهم توصيات مجع الدمشقى المتصلة بمادة النحو. ورأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين : التقديرى والمحلى، وتوقف بإزاء إلغاء علامات الإعراب الفرعية مت Shankًا في قربه من أفهم الناشئة. ومرةً بنا تفصيل القول في هذا الإلغاء وأنه لا داعى لأن يقال مثلاً في المنوع من الصرف حين يُجرّ إنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه منوع من الصرف بل يقال فقط إنه مجرور بالفتحة لأنه منوع من الصرف، وبالمثل في المثنى المرفوع في نحو «أقبل الزيدان» لا يقال : الزيدان فاعل مرفع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، بل يقال إنه مرفع بالألف فحسب

لأنه مثنى . ورأى المجمع الدمشقى أيضا العدول عن تسمية ركنى الجملة باسم المستند إليه والمستند والإبقاء على المصطلحات القديمة : المبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبرها واسم إن وأخواتها وخبرها والفاعل ونائب الفاعل . وبالمثل رأى العدول عن مصطلح التكملة والرجوع إلى المصطلحات الخاصة بأنواعها أى إلى المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه والاستثناء وال الحال والتمييز . وبذلك لم يكدر يرتضى مجمع اللغة العربية بدمشق شيئاً من قرارات التيسير التي قدّمتها إليه مجمع اللغة العربية لتبين رأيه .

وكتب المجمع العلمي العراقي ديباجة لمناقشة القرارات ضمنها طائفة من التوصيات بدوره ، أهمها : عدُ القرآن الكريم والحديث النبوى وكلام الصدر الأول أهم المصادر في اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية . والمعروف أن النحاة اعتدوا بالقرآن الكريم منذ أول الأمر ، أما الحديث فتوقفوا فيه لأنه مع الزمن أصبح أكثر رواته من الأعاجم ، ومع ذلك عاد النحاة إلى اقتباس الشواهد النحوية منه بكثرة منذ القرن السادس الهجرى . ووصية ثانية هي الاعتداد في القواعد بما جاء في الذكر الحكيم من صيغ ، تخالف الشائع أحياناً . ووصية ثالثة هي الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابي كأدوات النفي . ووصية رابعة هي الوصل بين علم النحو وعلم المعانى في بيان وجوه الذكر والمحذف لعناصر الجملة ، وكذلك وجوه التقديم والتأخير . هذه هي أهم الوصايا ومعها ما اتفق فيه المجمع العلمي مع مجمع اللغة العربية وما اختلف فيه معه . وأهم وجوه الخلاف الالتزام بإبقاء علامات الإعراب والإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء بأن الكلمة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة أو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة . ويظل الإعراب المحلى في المبنيات كما هو وتظل معه ألقاب البناء من ضم وفتح وكسر وسكون . واتفق المجمع العراقي مع مجمع دمشق في العدول عن تسمية ركنى الجملة بالمستند إليه والمستند والعودة إلى المبتدأ والخبر وبقية أبواب المرفوعات ، وأيضاً اتفق المجمع العراقي مع مجمع دمشق في العدول عن مصطلح التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل : المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله . والمفعول معه وال الحال والتمييز مع الإبقاء على الاستثناء وأحكامه ومراقبة أنه أسلوب

خاص . وકأن الأركان الأساسية لقرارات مجمع اللغة العربية لم تلق قبولاً عند المجمع العراقي ، مثله في ذلك مثل المجمع الدمشقي . وحاول المجمع العراقي أن يستبقى باب التنازع والاشتغال بوضع صيغة جديدة لها ومرّ بنا نقد ابن مضاء للبابين ورأيه في وجوب إلغائهما دون تردد . وعاد المجمع العراقي إلى ضرورة تقدير المتعلق العام للظرف والجار والمحرر مع التغاضي عنها في المرحلة التعليمية الأولى ، ومرّ بنا وجوب إلغاء هذا المتعلق في قرارات المجمع وعند ابن مضاء ، وهى وجهة نظر سديدة . وعاد المجمع العراقي أيضاً إلى استبقاء مصطلحات الضمائر واستبقاء مصطلح الضمير المستتر . وكذلك استبقى المجمع العراقي الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، واقتراح للصفة المشبهة اسم الصفة الثابتة . ولا داعي لتغيير المصطلحات ، لأن تغييرها لا يفيد تيسيراً ، وقد يأى قيل : لا مشاحة في الاصطلاح . ورأى المجمع العراقي أن لا مانع بل من الواجب أن يدرس للناشئة الميزان الصرفي ، وفي رأيي أن في ذلك مشقة على الناشئة لا داعي أن يتحملوها لأنها قليلة الغناء . واتفق المجمع مع مجمع اللغة العربية في ترك التصغير لغير الثلاثي والرباعي ، أما النسب فرأى العودة إلى التوسيع في درس قواعده . ورأى أن تُعد الأفعال التي جاءت على صيغة المبني للمجهول مثل عُنى وزُهى أفعالاً مبنية للمعلوم ، فيما بعدها فواعل وليس نائباً عن فواعل . ورأى أيضاً أن تعرض صيغة التعجب على أنها أسلوب متميز وتوضح صيغتها : «ما أجمله - أجمل به» وتضاف إليها صيغ التعجب السماوية مثل : الله دره عالماً . وياله شجاعاً . ورأى المجمع أخيراً أن يُعدَّ اسم المصدر مصدرًا جاريًا على غير الأوزان القياسية . وواضح أن كل ما اقترحه المجمع العراقي من جديد إنما هو جزئيات لا تزيد تيسير النحو شيئاً ذا خطر ، ويمكن أن يقال بصفة عامة إن مجمع العراق كمجمع دمشق لم يرتضى الأركان والعمد الأساسية في قرارات تيسير النحو التي عرضها عليه مجمع القاهرة .

أسس لتسهيل النحو وتبسيطه

في سنة ١٩٧٧ قدمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتسهيل النحو أقامته على أربعة أسس : ثلاثة منها كنت اقترحتها في مدخل كتاب الرد على النحاة لابن مضاء حين نشرته سنة ١٩٤٧ وهي تصنيف النحو تصنيفًا جديداً ينسق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله، وإلغاء الإعرابين التقديري والمحل في المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية، وأن لا تُعرَّب كلمة في الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد أي فائدة في صحة النطق وسلامته، وأضفت إلى هذه الأسس أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية . وقد ناقشت لجنة الأصول بالمجمع هذا المشروع لتسهيل النحو، وأقرَّ مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ الشطر الأكبر منه وأجمله فيما يلى :

(١) إعادة تنسيق أبواب النحو

كان أول ما وقفت عنده في تنسيق أبواب النحو نقل التوابع : النعت والعطف والتوكيد والبدل من باب الجمل كما صنع ابن مالك وغيره إلى باب الاسم المفرد وتقسيماته حتى يستقر في أذهان الناشئة أن المตبع في مثل : « جاء زيد الشاعر - جاء زيد وعمرو - جاء زيد وعمرو كلاهما - جاء الشاعر زيد» لا يكون مع توابعه جملًا مفيدة تامة ، وبذلك يزول من نفوسهم إلى غير رجعة الخلط بين النعت مثلاً والخبر ، وكذلك بينه وبين الحال ، فلكلّ وظيفة معينة يفترق بها مفارق بینة .

وانتقلت إلى تنسيق أبواب المفوعات ، وهي تبدأ بباب المبتدأ والخبر ، وسيظل قائماً ، غير أن النحاة يفرّعون منه سبعة أبواب هي أبواب كان وأخواتها ، وما ولا ولات العاملات عمل ليس ، وكاد وأخواتها ، وإن وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، وظنّ وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وأعلم وأخواتها مما ينصب ثلاثة

مفاعيل . وينبغي حذف تلك الأبواب ما عدا باب «إن» وأخواتها وباب «لا» النافية للجنس . أما باب «كان» وأخواتها فقد أراح الناشئة منه الكوفيون إذ أعربوا كان وأخواتها مثل «أمسى وأصبح ومازال» فأعلاً تامة لاناقصة ، وما بعدها فواعل والمنصوبات أحوالاً . وتأخذ كتب النحو التعليمي الآن بإعراب البصريين الذاهبين إلى أن المرفوعات بعدها أسماء لها والمنصوبات أخبار ، وإعراب الكوفيين أدقّ من الناحية التربوية إذ لا تنقسم الأفعال بسبب كان وأخواتها إلى أفعال تامة تليها فواعل مثل : «قام» وأفعال ناقصة لا يليها فواعل . بل تطرد قاعدة الفعل والفاعل دون استثناء صوري . ولم يوافق المجمع على إلغاء هذا الباب محتاجاً بأن الخبر بعد كان وأخواتها قد يكون ثابتاً مثل : «كان الله غفوراً رحيمًا» والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة مثل : «كان زيد واقفاً» وأيضاً فإن خبر كان وأخواتها قد يكون معرفة مثل : كان الواقف زيداً» والأصل في الحال أن تكون نكرة . غير أن الحال قد تأتي ثابتة مثل : «ونحنُ الإنسان ضعيفاً» ومثل : «أنزل إليكم الكتاب مفصلاً» وأيضاً قد تأتي الحال معرفة مثل : « جاء زيد وَحْدَه - صنع ذلك جَهْدَه ». وقيل أيضاً الأصل في الحال أن تكون مشتقة وقد يأتي خبر كان جامداً مثل : «كان زيد أسدًا» ويصدق ذلك نفسه على الحال في مثل : « جاء زيد أسدًا ». واضح أن إعراب الكوفيين لكان وأخواتها يسقط الخلل الداخل على الفعل في تقسيمه إلى ناقص لا فاعل له وتم يليه فاعل ، كما يسقط دراسة باب من أبواب النحو نشغل به الناشئة دون حاجة ، إذ ندمج أمثلته في باب الحال .

ومثل هذا الباب في وجوب حذفه من كتب النحو التعليمي باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس ، فإن ليس المقيس عليها الباب من أخوات كان ، ولم يعد ما بعدها يعرب اسماً لها والمنصب خبراً ، بل أصبح المرفوع يعرب فاعلاً والمنصب حالاً . وإذا أنعمنا النظر في صيغة : «ما زيد مسافراً» في لغة الحجازيين ورجعنا إلى إعراب الكوفيين لها وجدناهم لا يأخذون بإعراب البصريين القائل بأن المرفوع بعدها اسم لها والمنصب خبراً ، بل يعربون المرفوع مبتدأ والمنصب بعدها خبراً^(١) بنزع الباء

الخاضة له، كما تشهد لذلك أمثلة «ما» الكثيرة التي يأتي بعدها المتصوب مجروراً بباء زائدة، فيقال : «ما زيد بمسافر». وبذلك تتخلص من الخلل الذي يحدثه البصريون في قاعدة الخبر وأنه دائمًا مرفوع بإعرابهم المتصوب بعد ما في لغة الحجازيين خبراً منصوباً. أما «لا» فلم يأتي بعدها اسم مرفوع ثم اسم متصوب إلا في مثال قديم واحد، ولذلك أنكر بعض^(١) أئمة النحو أن يأتي اسم متصوب بعد المرفوع التالي لها وحتموا أن يكون مرفوعاً خبراً للمبتدأ السابق له. وواضح أنه ينبغي حذف إعرابها الشاذ - الذي لا تؤيده العربية نفسها - من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغي حذف إعراب «لات» في مثل : (ولات حين مناص) إذ يزعم النحو البصريون أن اسمها محدود والتقدير ولات حين حين مناص، ولم تأت في العربية إلا مع ظرف متصوب كما في الآية الكريمة، وإن يكتفى في إعرابها بأنها لنفي الظرف ويعرب ما بعدها ظرفاً منصوباً ويلغى إعرابها القديم. ولم يرتضى المجمع إلغاء هذا الباب : باب ما ولا ولات المشبهات بليس، مع ملاحظة أن كتب الناشئة لا تعنى به الآن، وهي محققة في ذلك.

واقتصرت حذف باب كاد وأخواتها ومعرفة أنه يليها اسم مرفوع ثم مضارع مقتربن بأن أوبيدونها مثل : «كاد زيد يقوم - كاد زيد أن يقوم» وال بصريون يعربون المرفوع اسمياً لكاد وجملة المضارع خبراً ذاهبين إلى أن أصل جملتها هي وأخواتها مبتدأ وخبر مثل كان وأخواتها، وفاتهم أننا لو حذفنا «كاد» من الصيغة الثانية لم تستقيم إذ تصبح «زيد أن يقوم» وخبر المبتدأ لا يكون أبداً اسم معنى إذ «أن وما بعدها» في تأويل مصدر تقديره «القيام» ولا يصح أن يقال «زيد القيام». وأكبر الظن أن ذلك ما جعل سيبويه يُعدُّ من قديم كاد وأخواتها أفعالاً متعددة، وما بعدها فواعل مرفوعة وجملة المضارع التالي لها مفعولاً به ، فإذا قلت : «كاد زيد يقوم - عسى زيد يقوم» كان معنى الجملة قارب زيد القيام ومثل كاد وعسى بقية أفعال المقاربة والرجاء. وردَّ القول في مثل : «كاد زيد أن يقوم - عسى زيد أن يقوم» فإما أن نعرب المصدر الأول مفعولاً به ، وبذلك يكون الفعل متعدداً، وإما نجعل كاد وعسى فعلين لازمين، وجملة

أن والمضارع بعدها مؤوله بمصدر مجرور كأنك قلت : قَرُبَ زيد من القيام . وأولى أن نأخذ بإعراب المصدر المؤول مفعولاً به ، حتى يطرد إعراب جملة المضارع مع «أن» وبدونها مفعولاً به لkad وأخواتها . وهو إعراب سديد ، غير أن المجمع لم ير الأخذ به وقرر الاستمرار مع إعراب البصريين للصيغة ، وهو إعراب يؤدى إلى ثلثة منطقية إذ نعرب «كاد زيد أن يقوم» : زيد اسم لها مرفوع وأن يقوم خبر وخبريته - كما أسلفنا - لا تتجه ولا يمكن أن تقتنع الناشئة بها ، مما يرجح حذف الباب - كما ذهبت - ورده إلى باب المفعول به حين لا يتعدد .

وقد أبقيت باب إن وأخواتها وباب «لا» النافية للجنس ، إذ ينصب المبتدأ بعد «إن» ويسمى اسمها كما يبني على الفتح بعد «لا» النافية للجنس في مثل : «لاكتاب في الغرفة» ويعرب أيضاً اسم للا . أما باب «ظن» وأخواتها فقد أنكر بعض^(١) أئمة النحو ما ذهب إليه البصريون في هذا الباب من أن المفعولين بعدها في مثل «ظن زيد عمراً مسافراً» أصلهما مبتدأ وخبر ، وبذلك أراح الناشئة من الباب ومن كل ما اتصل به من أحكام ، وطبعي أن ترد أمثلته إلى باب المفعول المتعدد . ومعروف أن باب أعلم وأخواتها مؤسس على باب «ظن» ، فيقال : «علم زيد عمراً مسافراً» ، و«أعلم زيد علياً عمراً مسافراً» وفي تقدير نحاة البصرة أن المفعولين الثاني والثالث مع أعلم أصلهما مبتدأ وخبر شأنهما في صيغة «علم» السابقة لهما . وقد سقط هذا القول في «علم» فحرى أن يسقط أيضاً في «أعلم» وأخواتها وأن يحذف باهبا في كتب الناشئة ، وأقرني المجمع في هذا الحذف لبابي ظن وأعلم . وأبقيت بعد ذلك باب الفاعل ونائبه .

وتوقفت بإزاء باب التنازع وأخذت برأى ابن مضاء في وجوب حذفه ، إذ جاء عن العرب مثل : «قام وقعد إخوتك» ورفض النحاة أن يتسلط عاملان أو فعلان على معمول واحد : فاعل أو غير فاعل ، حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد في رأيهم ، وافتراض البصريون في الصيغة المذكورة أن يقال : «قاموا وقعدوا إخوتك» وافتراض الكوفيون أن يقال : «قام وقعدوا إخوتك» . والصيغتان لم تردا عن العرب ، ولذلك

رأى ابن مضاء إلغاء هذا الباب لسبب طباعي وهو أن ما جمع النحاة من أمثلة فيه صنعواها صناعة وافتراضوها افتراضًا. وينبغي أن يحذف الباب من كتب الناشئة. وبالمثل ألغى ابن مضاء باب الاشتغال وتوزيع النحاة لصيغه بين ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يتراجع فيه النصب أو الرفع وما يجوز فيه الوجهان. وقد لاحظ فيه ما لاحظ على باب التنازع من أن النحاة افترضوا فيه كثيراً من الصيغ لم ترد عن العرب، ثم ذهبوا يعتقدونه تعقيداً شديداً، والمسألة - في رأيه - أهون من ذلك بكثير لأن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية إما مرفوعة في مثل «الكتاب إن وجدته فأطلعني عليه» وهي حينئذ مبتدأ وترفع حتماً، وإما منصوبة في مثل : «هلا الكتاب قرأته» والكتاب حينئذ مفعول به ولا يجوز إعرابها ببتدأ مرفوعاً لأن هلا لا يليها جملة اسمية إما تليها جملة فعلية. وقد تكون الكلمة السابقة للفعل صالحة لأن تنصب مفعولاً به، أو ترفع مبتدأ مثل : «الكتاب قرأته». وإذا فجملة المبتدأ تردد إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به تردد إلى بابه. والجملة الثالثة هي المستخدمة في الباب والجملتان الأولى والثانية من افتراضات النحاة، ولذلك كان ابن مضاء محقاً حين رأى حذف هذا الباب، وينبغي إعفاء الناشئة منه. ووافقتني مؤتمر المجمع على إلغاء هذا الباب والاكتفاء في التنازع بصورة التي وردت في الفصحى سواء سلط فيها فعلان على فاعل أو مفعول به مع الإشارة إلى المحذوف مع العامل الأول بأنه استغنى عنه لدلالة السياق عليه كما صرحت بذلك سيبويه، وفي ذلك ما يؤذن بإلغاء الباب. واضح أن المشروع الذي قدمته للمجمع يحذف حتى الآن من النحو الميسر سبعة أبواب هي أبواب كان وأخواتها وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، والتنازع، والاشغال.

وما يوضح أن محاولة تنسيق أبواب النحو تنسيقاً جديداً تعفى الناشئة من أبواب عسراً فيه تنسيق باب التمييز، وعادة يعرض النحاة فيه تمييز المقادير كيلاً وزاناً ومساحة في مثل : «قدح قمحاً - كيلو تُمراً - فدان أرضاً» كما يعرضون تمييز النسبة في مثل : «زيد كريم خلقاً» يقولون أصل التعبير «زيد كريم خلقه» ومثل «طاب زيد نفساً» يقولون أصل التعبير «طابت نفس زيد» ومثل قوله عز وجل : «*وَفَجَرْنَا www.lisanerab.com lisanerab.com رابط بديل www.lisanerab.com lisanerab.com *»

الأرض عيوناً» والأولى أن تُعرب عيوناً في الآية الكريمة بدلاً، لا تميزاً. والناشئة تجد عسرًا في نصّور تمييز النسبة، وهو ما جعلني أنسق باب التمييز تنسيقاً يحصر صيغه في العربية على هذا النمط :

- ١ - بعد أسماء المقادير وما يشبهها كما ذكرنا آنفًا ومثل : «قراءة القرآن جهراً شفاءً» ومثل : «أنت ملء الصدر مودةً».
- ٢ - بعد الفعل اللازم مثل : «طاب محمد نفساً - كرم خلقاً - عظم مكانة».
- ٣ - بعد الصفة المشبهة مثل : «زيد فصيح لساناً - رقيق شعوراً - حميد خلقاً».
- ٤ - بعد اسم التفضيل مثل : «زيد أبلغ من عمرو شعراً - أكثر ذكاءً - أعلى مقاماً».
- ٥ - بعد فعل التعجب مثل «ما أحسن الحديقة منظراً» ومثل «أحسن بالحديقة منظراً». وإذا أعرّينا الصيغة الأخيرة فعل أمر والفاعل أنت كما أعرّبها الفراء وبعض أئمة النحو لم نعد في حاجة إلى فتح باب لإعراب صيغ التعجب. ومعروف أن البصريين يعربون هذه الصيغة إعراباً معقداً إذ يذكرون أن «أحسن» فعل ماض جاء على صيغة الأمر.
- ٦ - بعد أفعال المدح والذم مثل «نعم الشاعر زيد» وإذا أعرّبنا «زيد» بدلاً من الشاعر كما أعرّبها ابن كيسان ولم نعرّبها مبتدأ مخصوصاً بالمدح وما قبلها خبر مقدم لم نعد أيضاً في حاجة إلى فتح باب لإعراب هذه الأفعال.
- ٧ - بعد كنایات العدد: كم - كأين - كذا. وكم تكون استفهامية وتمييزها مفرد منصوب، إلا إذا جرّت بالباء فيجوز في تمييزها النصب أو الجرّ بالإضافة مثل : بكم قرشاً (قرش) اشتريت الكتاب؟ وتكون خبرية وتمييزها سواء أكان مفرداً أو جمعاً مجرور بالإضافة مثل كم كتاب (كتب) قرأتُ أى قرأتُ كتاباً كثيرة. وكأينْ حكم تمييزها حكم «تمييزكم» الخبرية وهو دائمًا مفرد مجرور بمن وتمييز «كذا» مثل تمييز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب.

- ٨ - بعد الضمير المبهم في صيغة الاختصاص مثل : «نحن - أبناء النيل - أوفياء» والتمييز في هذه الصيغة دائمًا معرفة ولا ضير في ذلك إذ أجاز الكوفيون تعريف

٩ - بعد صيغ محفوظة مثل «الله دره فارساً» و(كفى بالله شهيدا) و«ياله عملا».

و واضح أن من شأن عرض التمييز - بهذا التنسيق الجديد - أن يلغى ستة أبواب كانت تُفتح فيه لبيان إعراب صيغها، وهي أبواب الصفة المشبهة واسم التفضيل و فعل التعجب وأفعال المدح والذم وكنيات العدد: كم وكأين وكذا وصيغة الاختصاص إذ لم تعد تُعرب مفعولاً به لفعل محذوف كما كان يُعربها النحوة بل هي تمييز وتبيين للضمير أو الضمائر قبلها. وطبعاً تُعرض الصفة المشبهة واسم التفضيل في باب المشتقات لبيان صيغها لا لبيان إعرابها فهو مبين بغایة الوضوح في باب التمييز.

وإذا ضممت الأبواب الستة المحذوفة في باب التمييز إلى الأبواب السبعة السابقة يصبح المحذوف من النحو في هذا التنسيق الجديد لأبوابه ثلاثة عشر بابا. وينبغي أن يُحذف أيضاً باب التحذير في مثل «النار - إياك والنار» أى احذرها، وكذلك باب الإغراء في مثل : «الشجاعة - المذاكرة» أى الزمهما. و واضح أن الصيغتين ينبغي إدماجهما في باب المفعول به حين يُحذف فعله، فلا داعي لأن يفرد لها بابان مستقلان. وبالمثل ينبغي حذف أبواب الترخيص والاستغاثة والنديبة، أما الترخيص فلأنه حُذف الحرف الأخير في العلم المنادى مثل : «ياجعف» بدلاً من «ياجعفر» وهي صيغة ماتت في العربية فلا داعي لأن يُعقد لها باب في تعليم الناشئة. وللاستغاثة التابعة للمنادى صيغ معينة هي : «يازيد للمظلوم - يازيد لعمرو - يازيدا لعمرو». وللنحوة في هذه الصيغ إعراب معقد لا داعي أن يُزجّ به في تعليم الناشئة، بل يكفي أن تذكر في النداء بعقبه صيغ الاستغاثة دون إعرابها. وبالمثل صيغ النديبة في مثل : «واعلى - واعلياً - واعلياه» تُلحق كالاستغاثة وصيغها بالنداء دون محاولة لعرض إعرابها.

ونذكر فيما يلي نتائج هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو.

١ - لا تزال الأبواب الأساسية للنحو في هذا التنسيق الجديد قائمة، وهي :

باب المبدأ والخبر - باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس - باب الفاعل -
باب نائبه - باب المفعول به - باب المفعول المطلق - باب المفعول فيه - باب المفعول

لأجله - باب المفعول معه - باب الاستثناء - باب الحال - باب التمييز - باب العدد - باب حروف الجر - باب الإضافة - باب إعمال المصادر والمشتقات - باب النعت - باب التوكيد - باب العطف - باب البدل - باب النداء - باب أسماء الأفعال - باب ما لا ينصرف - باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه - باب نون التوكيد. وهي ٢٥ باباً أساسياً.

٢ - حذفت من النحو في هذا التنسيق الجديد مجموعة من الأبواب الفرعية، وهي :

باب كان وأخواتها - باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس - باب كاد وأخواتها - باب ظن وأخواتها - باب أعلم وأخواتها - باب التنازع - باب الاشتغال - باب الصفة المشبهة - باب اسم التفضيل - باب التعجب - باب أفعال المدح والذم - باب كنایات العدد - باب الاختصاص - باب التحذير - باب الإغراء - باب الترميم - باب الاستغاثة - باب الندبة. وهي ١٨ باباً فرعياً.

٣ - كثرة من الأبواب التي حذفت تيسيراً على الناشئة تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين كما سيتضح من المذكرات في القسم الثاني من الكتاب.

٤ - جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه، وغاية الأمر أنها ردت إلى أبوابها الأساسية، لـتُعرض مع صيغها المختلفة.

٥ - لا يزال النحو في هذا التنسيق الجديد محافظاً على هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضاً تفصيليًّا دقيقاً. وكل ما هناك أنه حذفت بعض أبوابه الفرعية أو بعض تفريعاته طلباً لاستيعاب قواعده في صورة مبسطة تستطيع الناشئة أن تسيرها وتمثلها في يسر دون أن تنفق في النحو ما تنفق الآن من العناء الشاق.

(ب) إلغاء الإعرابين التقديرى والمحل

الأساس الثاني من أسس مشروع التيسير للنحو الذي قدمته إلى المجمع كنت قد استوحيته في المدخل الذي وضعته بين يدي كتاب الرد على النحوة من اقتراحات

اللجنة الوزارية - كما مرّ بنا - وقرارات المجمع، وأقصد إلغاء الإعرابين التقديرى في مثل : «الفتى - القاضى - كتاب» والمحل فى المبنيات مثل : «هذا - ياهذا». وكانت اللجنة الوزارية قد رأت الاستغناء التام عن الإعرابين التقديرى والمحل ، ورأى المجمع أن يسوّى في مثل : « جاء الفتى - هذا زيد» بحيث يقال : الفتى فاعل محله الرفع : وهذا مبتدأ محله الرفع ، ويكتفى بذلك . وهو اقتراح سديد . غير أن المجمع عاد في سنة ١٩٧٩ حين ناقش مشروعى في مؤتمره إلى الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحل دون تعليل بحيث قال في مثل : « جاء القاضى » : القاضى فاعل مرفوع بضممة مقدرة وفي مثل « جاء من سافر » : من فاعل محله الرفع ، وهو في ذلك يتبع قرار اتحاد المجامع العربية الذى مررت الاشارة إليه . وفي رأى أن قراره في مؤتمر سنة ١٩٤٥ كان أكثر دقة وأدخل في التيسير على الناشرة ، حتى يكون هناك مصطلح واحد لإعراب الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية . وأخذت في المشروع الذى قدمته باقتراح اللجنة الوزارية إلغاء الإعراب المحل في الجمل ، فيكفى أن يقال : هذه الجملة خبر أو نعت أو مفعول به أو حال أو صلة دون محاولة لبيان محلها من الإعراب .

١ - لا تقدير متعلق الظرف والجار والجرور

تمة لإلغاء هذا الإعراب التقديرى أخذت برأى ابن مضاء واللجنة الوزارية والمجمع في إلغاء المتعلق العام للظرف والجار والجرور في مثل : « زيد عندك - زيد في الدار » إذ يقدر النحاة أن الظرف والجار والجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ولا داعى لهذا التقدير، فهما أنفسهما الخبر ، وكذلك إذا وقعا نعتا أو حالا .

٢ - لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع

وبالمثل أخذت برأى ابن مضاء القائل بأن المضارع بعد فاء السibilية وواو المعية منصوب ولا داعى لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوبا ، وعممت ذلك في أخواتها ، وهي لام التعليل ولام الجحود وكى وحتى وإذن وأو التي تعنى إلى أو إلا ،

فجميعها يأقِن المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمراً جوازاً أو وجوباً.

٣ - لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب

وأخذت بقرار المجمع كاملاً في إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية للإعراب في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفي الأسماء الخمسة والثنى وجمع المذكر السالم، ومرّ بنا تفصيل ذلك، وهو قرار سديد.

٤ - ألقاب الإعراب والبناء

كانت اللجنة الوزارية اقترحت أن توحَّد ألقاب الإعراب والبناء واكتفت - كما أسلفنا - بألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون، وقرر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٧٩ الاكتفاء بألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجز والجزم. ومن الصعب أن يقال في المبنيات إنها مجزومة مثل المضارع، وهو تارة يكون مجزوماً بالسكون وتارة يكون مرفوعاً أو منصوباً، فالسكون فيه عارض غير ثابت، بينما السكون في الأسماء المبنية ثابت، والمحرك منها لا تتغير حركته مثل : « حيث - الآن - أمس » .

(ج) الإعراب لصحة النطق

الأساس الثالث الذي كنت اقترحته في مدخل كتاب الرد على النحاة ابتغاء تيسير النحو للناشرة هو أن لا تُعرب كلمة في كتبهم النحوية مادام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته، ويتبين ذلك في أبواب الاستثناء وأدوات الشرط وكم الاستفهامية والخبرية ولا سيما وأن المخفة من الثقلة. فأماماً باب الاستثناء فيذكرون من أدواته : « ما خلا - ما عدا - ما حاشا - غير - سوى » ولهما في إعراب « ما خلا وأختيها » مقتنة بما إعراباً معقداً غاية التعقيد. وقد اقترحت أن تُعرب جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وأخذ مؤتمر المجمع باقتراحى. أما « غير » في استثناء : « جاء القوم غير زيد - ما جاء القوم غير زيد » فقرر المجمع أنها أداة استثناء

منصوبة مضافة ومثلها سوى. وأولى من ذلك ما ذكرته في مشروعى أخذًا برأى أبي على الفارسي من أن «غير» في المثالين المذكورين تُعرَّب حالاً، ورجح هذا الرأى ابن مالك. ومعروف أن «غير» في المثال الثاني «ما جاء القوم غير زيد» يجوز فيها الرفع ويعرِّبها النحاة حينئذ بدلاً، وأعربها الفارسي نعتاً، وكذلك إذا جاءت مجرورة في مثل : «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم». واضح أن رأى أبي على الفارسي في إعراب غير، ومثلها «سوى» أدق من رأى النحاة.

والمعروف أن باب أدوات الشرط من الأبواب العشرة في الإعراب، وهي قسمان حروف، وأقصد إِنْ ولو، وأسماء وهي : «مَنْ - مَا - مِهْما - أَىٰ - أَيْنَ - حِيثُمَا - مَتَىٰ - إِذَا - كَيْفَ» والنهاة مثلاً يعربون «مَنْ» في مثل : «مَنْ يَقْعُدُ أَقْمَ مَعَهُ» مبتدأ وينختلفون في الخبر هل هو فعل الشرط أو جواب الشرط أو هما معاً، وكل ذلك لا يفيد «مَنْ» شيئاً في سداد النطق وصحته، ولذلك ينبغي أن يكتفى بأنها أداة شرط يليها فعلان : فعل الشرط وفعل الجواب ويجزمان إذا كانا مضارعين. ومثلها أخواتها، ولا حاجة مطلقاً إلى إعرابها جميعاً. وبالمثل ينبغي حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية، إذ لا يفيد الناشئة أى شيء من تعليمهم أنها في مثل : «كَمْ طَالِبَا حَضْرَ» مبتدأ وفي مثل : «كَمْ كَتَبَا قَرَأَتْ» مفعول به وفي مثل «كَمْ نَظَرَ نَظَرَتْ» مفعول مطلق وفي مثل : «كَمْ يَوْمًا جَئْتَ» ظرف زمان، كل ذلك لا غناء فيه. ومثل كم الاستفهامية في كل ذلك كم الخبرية، ولذلك ينبغي حذف إعراب كم من كتاب النحو التعليمي .

وما أبعد النهاة في تأويله وتقدير إعرابه «لاسيما» في مثل «قرأت الكتب لا سيماء كتاب الرياضة» والعجيب أن الاسم التالي لها يجوز فيه الرفع والنصب والجر، ومع كل مرّة يكثرون من التأويل والتقدير دون حاجة تتصل بالنطق، إذ الاسم التالي لها يمكن أن ينطق مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فقيم الإعراب إذن؟ . وبذلك أخذ المجمع إذ قال إن ما بعدها يجوز رفعه ونصبه وجره، ملгиّاً بذلك إعرابها كما اقترحـتـ . وما ينبغي حذفه إعراب «أن» المخففة من «أن» الثقيلة في مثل قوله تعالى : «أفلا يرـونـ أن لا يرجعـ إليـهمـ قولـاـ» فقد رأى البصريون المضارع مرفوعاً بعد «أن» فقالوا

إنها ليست «أن» المصدرية الناصبة للمضارع وإنما هي مخففة من «أن الثقيلة» ولما لم يجدوا اسمها المنصوب قالوا إنه ضمير شأن مذوف . ، وهو بعده في التأويل ، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال إنها في الآية الكريمة أداة ربط مثلها مثل «أن» في قوله تعالى : **﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنُعِ الْفُلْكَ﴾** وهو قول الكوفيين في الآية وقال البصريون بل «أن» فيها مفسرة .

(د) وضع تعريفات وضوابط دقيقة

والأسس الثلاثة السابقة هي الأسس التي كنت اقترحها لتبسيير النحو في مدخل كتاب الرد على النحاة، وحين قدمت مشروع هذا التيسير إلى المجمع أضفت إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال، حتى تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب فهماً دقيقاً. وبدأتُ بالمفعول المطلق وأوضحت أن التعريف الذي وضعه له ابن هشام في كتابه : «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لا يضم صوره الكثيرة، إذ يكون مؤكداً في مثل : «قرأ قراءة» ومبينا للنوع في مثل : «قرأ قراءة المتقن للعربية» ومبينا للعدد في مثل : «قرأ قراءتين»، وتنوب عنه الصفة في مثل : «علمه كثيراً» والضمير في مثل : «علمه تعليماً لم يعلمه أحد» واسم الإشارة السابق للمصدر في مثل : «علمه ذلك العلم» ومرادفه في مثل : «جلس قعوداً» وألتـه في مثل : «ضربه عصاً» وعدهـه في مثل «سجد أربع سجـدات» وكل وبعض حين يضافان إلى المصدر في مثل : «علمه كلـ العلم أو بعضـ العلم». ولذلك اقترحت له ضابطاً أو تعريفاً جديداً يضم كل تلك الصور على هذا النحو : «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبيـنه ضربـا من التبيـين».

وذكر ابن هشام والنحاة للمفعول معه ضابطاً يداخله غير قليل من الإبهام، وعادة يسوق النحاة فيه للاسم بعد الواو في الباب خمس حالات : وجوب العطف على ما قبله في مثل : «اشترك زيد وعمرو» ورجحانه في مثل : « جاء زيد وعمرو» ورجحان المفعولية في مثل : « قمت ومحمداً» لأن العطف على الضمير المتصل يستلزم ضميراً منفصلاً. وجوب أن تكون مفعولاً معه في مثل : «سرت والجامعة». وامتناع

المفعولية والعطف جمِيعاً في مثل : «شربت ماءً وطعاماً» إذ يقدرون الكلمة «طعاماً» فعلاً مخدوفاً تقديره : «أكلت». وأوضحت أن أربع حالات من هذه الخمس افترضها النحاة، ومثلوها لها، ومعروف أن الحالتين الأوليين من باب العطف ولا صلة هما بباب المفعول معه، وكذلك الحالة الثالثة يمنعها النحاة فلا داعي لافتراضها، وبالمثل الحالة الخامسة التي تمنع فيها المفعولية والعطف. أما الحالة الرابعة فهي فعلاً حال المفعول معه، والواو فيها كأنها تحل محل ظرف مكان كما في المثال السالف : «سرت والجامعة» كأنك قلت: سرت أمام الجامعة أو محل ظرف زمان في مثل : «سافرت وطلوع الفجر» كأنك قلت: سرت زمن طلوع الفجر. ولذلك اقتربت للباب ضابطاً أو تعريفاً لهذه الصورة وحدها، على هذا النحو : «المفعول معه : اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة يعني مع». وبذلك يتبعن الباب وتتعين صورته في مثل : «أقبل زيدٌ وغروبَ الشمس».

وبالمثل ذكرت ضابط الحال عند ابن هشام وأوضحت شدة غموضه وأن ابن هشام وغيره من النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلاحظوا معنى الظرفية فيه، فإنك إذا قلت : « جاء زيد غاضباً» كان الغضب صفة لزيد في وقت معين هو وقت مجئه أو وقت الفعل ، فهي صفة مقيّدة بزمن معين ، ولذلك اقتربت للحال ضابطاً أو تعريفاً يحدّده بدقة على هذا النحو : الحال : صفة لصاحبها مؤقتة نكرة منصوبة». فأهم ما يميز الحال أنه صفة مؤقتة كما في مثل : «لقيت زيداً مبتسمًا» فابتسمه محدود بلقياه. ويوضح ضابط الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملته واو الحال المعروفة في مثل : «لقيت زيداً وكان فرحاً» كان معنى الجملة « بينما كان فرحاً» وقد تنبّه إلى ذلك سيبويه فقال : إن واو الحال معناها إذ. وتلك علامة واو الحال دائمة، فهي مع جملتها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه آنف الذكر الدالة على الزمان في مثل : «استيقظت وصلة الصبح» وهي علامة لا تختلف في معنى واو الحال.

(ه) حذف زوائد وعقد كثيرة

في مؤتمر المجمع اللغوي لسنة ١٩٨١ ألقىت محاضرة عن «تيسير النحو» أضافت فيها إلى الأسس الأربع التي ضممتها مشروعى للتيسير آنف الذكر أساسين جديدين

هما : حذف الزوائد التي تعيق قليلاً أو كثيراً النفوذ إلى مانريد من تيسير النحو، وإدخال إضافات ضرورية لتحقيق هذا التيسير على الوجه الأكمل. أما الأساس الأول وهو حذف الزوائد فيقتضي حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال التي اقترحت حذفها من قديم اللجنة الوزارية السالفة، واقتصرت بجانبها حذف الإبدال، وأرى الإبقاء على الضروري منه كإبدال اللام في ألل الشمسية في مثل : «الضحى» وإبدال الذال الساكنة تاء في مثل «حمدت» والتاء طاء في مثل «أفرطت» والضاد طاء في مثل عرضت، فإن ذلك من شأنه أن يساعد الناشئة على صحة النطق بحروف الكلم.

وينبغى حذف الميزان الصرفى، لأنه يئول إلى صور من التعقيد لا تدعى إليها حاجة. وينبغى الاستغناء عن استظهار الشروط فى صوغ فعل التعجب واسم التفضيل وشروط صاحب الحال وشروط إذن الناصبة للمضارع، فكل ذلك ينبغي أن يحذف من النحو اكتفاءً بالتمارين الموضحة له. كما ينبغي في دراسة التصغير التخفف من صيغه المعقدة، ويحسن الاكتفاء بالثلاثى والرباعى منه كما جاء في قرارات مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥ ، كما يحسن في النسب الاكتفاء بمجموعة من أمثلته الشائعة. ودائماً ينبغي حذف الصيغ النادرة أو الشادة، وهي كثيرة في النحو، من ذلك ما يقوله النحاة في تابع اسم لا النافية للجنس من أنه يجوز فيه الرفع والنصب. وأرى أن يكتفى بالنصب في النعت وبقية التوابع أخذًا في ذلك بالمتادر الظاهر.

وينبغى أن يُحذَف إعراب اللغز المعروف : «لا حول ولا قوَّة إِلَّا بالله» وهو لغز لا يزال يُعرض في كتب الناشئة، إذ يحيى النحاة في إعراب الجملة خمسة أوجه. وإذا عرفنا أن اسمى «لا» الأولى و «لا» الثانية في الصيغة مبنيان على الفتح في لغتنا اليومية فضلًا عن لغتنا الأدبية عرفنا أن الناشئة في غنى عن معرفة أوجه الإعراب الأربع المغایرة وأنه يتحتم حذف هذا اللغز المعقد من كتب النحو التعليمى.

ومما ينبغي حذفه من هذه الكتب أيضاً جواز النصب بجانب الجرف في نعت المضاف إلى المصدر في مثل «قراءة الكتاب الجيد مفيدة» والاكتفاء بالجرّ مراعاة للفظ المنعوت

ومن العقد في كتب النحو عمل المصدر منكراً ومعرفاً بالألف واللام مثل : «قراءة كتاب الرياضة مفيدة» - زيد مجید القراءة كتاب الرياضة». وأكثر من ذلك شذوذًا إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخر فاعله مثل : «قراءة كتاب الرياضة زيد حسنة». وأكثر مما ذكرت تعقیداً ولا يزال يُعرض على الناشئة إعراب تابع المنادى وينبغي حذفه.

ومن الواجب أن تُحذف من النحو صيغة عمل اسم الفاعل واسم المفعول - إذا كانا مبتدأين - الرفع لفاعلٍ أو نائب فاعل على الترتيب وأنهما سدّا - كما يقول النحاة - مسدّ الخبر. وبतقرير هذه القاعدة يحدث خلل كبير في باب المبتدأ والخبر، إذ يكون لدينا مبتدآن : مبتدأ له خبر، وهو المبتدأ الشائع في العربية، ومبتدأ له مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يعني عن الخبر، وتحتل تبعاً لذلك قاعدة المطابقة بين المبتدأ وتكلمة جملته إفراداً وثنية وجمعًا.

وإذا لعل يقين من أنه إذا حُذفت هذه الزوائد وما ياثلها من النحو أصبح تعليمه أكثر يسراً، وأقبلت الناشئة على تمثيله دون عقبات أو صعوبات. وطبعاً ستظل هذه الزوائد بكل تفاصيلها في كتب النحو المطولة، وسيظل المتخصصون في الدراسات النحوية يعكفون عليها، أما الناشئة فأجدر أن لا تُشغل من النحو - كما قال الجاحظ - إلا بقدر ما يؤديها إلى السلامة من الخطأ.

(و) استكمالات لنواقص ضرورية

إذا كنا أوضحتنا أن بالنحو التعليمي زوائد لا حاجة للناشئة إليها وينبغي عدم التردد في حذفها منه فإننا نلاحظ في الوقت نفسه أن في هذه الكتب نواقص يجب أن يلاً فراغها باستكمالات ضرورية. وأول ما ينبغي استكماله طائفة من القواعد تتصل بإتقان النطق لكلم العربية عن طريق معرفة مخارج حروفها وصفاتها والتشديد والتنوين وإبدال بعض الحروف فيها وإدغام الحروف بعضها في بعض ، وكل ذلك يحمله علم التجويد الخاص بترتيل القرآن الكريم . وحرى أن يُعرض على الناشئة منه ما يصحّ نطقها للكلم في العربية وحروفها.

وأربعة أبواب لابد أن تُعنى بها الناشئة أولها : باب إعمال المصدر والمشتقات حتى

تنبه بوضوح إلى صورها في الكلام. وباب ثان ينبغي أن يُدرس في النحو التعليمي دراسة مفصلة، وهو باب الحروف، وهي متعددة تعددًا واسعًا. وباب ثالث ينبغي أن تفرد له صفحات في النحو التعليمي توضحه غاية التوضيح، وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، حتى ترتسم في أذهان الناشئة الصياغة العربية ارتساماً بيّناً. وباب رابع ينبغي أن يدرس للناشئة تفصيلاً وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية. وأيضاً ينبغي أن يضاف إلى كتاب النحو التعليمي بابان جديدان مهماً هما : باب الجملة الأساسية : الاسمية والفعلية ، وباب أنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة عما قبلها وخاضعة لما قبلها غير مستقلة عنه .

وينبغي الرجوع إلى كتب النحو القديمة والتأمل فيها تأملاً مستوياً، حتى نضيف إلى كتاب النحو التعليمي كثيراً من الدقائق التي غابت عن واضعيه والتي نرى أن الناشئة في حاجة إلى معرفتها وتمثلها حتى تتضح لهم العبارة العربية بجميع مقوماتها وخصائصها الصرفية وال نحوية .

كتاب تجديد النحو

مرّتْ لـ - كما أسلفت - ثلاث محاولات في تيسير النحو : محاولة في مدخل كتاب الرد على النحوة لابن مضاء سنة ١٩٤٧ ومحاولة ثانية في سنة ١٩٧٧ وافق مؤتمر المجمع في سنة ١٩٧٩ على الشطر الأكبر منها، ومحاولة ثالثة بسطت القول فيها بمحاضرة في مؤتمر المجمع عام ١٩٨١ . وقد رأيت من واجبي أن أضع كتاباً تطبيقياً أصور فيه كيف يُصاغ النحو صياغة مبسطة تذلل قواعده للناشئة ، وترفع عنها كل ما يبهظها من صعوباته وتعقيباته العسراً . ولم ألبث أن أخذت في تأليف هذا الكتاب وسميته «تجديد النحو» مبتغيًا به أن أسوى صياغة مُثلٍ لتيسير النحو بحيث يستضاء بها في عرضه على الناشئة عرضاً متاماً على مرّ السنين ، في صور متدرجة ما تزال تتسع ، كما كان يصنع أسلافنا في مختصراتهم ، من سنة إلى أخرى ، حتى إذا أكملوا دراستهم تمّ تمثيلهم تماماً دقيقاً لقومات العربية وأوضاعها ، بحيث يستطيعون التصرف في أساليبها وتراثها عن حدق وبصيرة .

والكتاب موزّع على مدخل وخمسة أقسام ، أما المدخل فبسطتُ فيه أسس تجديد النحو في الكتاب وهي ستة ، ثلاثة منها قدية كنت قد صورتها - كما مرّ بنا - في مدخل كتاب الرد على النحوة كما أسلفت وهي إعادة تصنيف أبواب النحو وتنسيقه ، وتوحيد الإعرابين التقديرى والمحلى في المفردات والجمل في صياغة واحدة ، مع إلغاء المتعلق العام اللظرف والجار والمجرور وإلغاء عمل «أن» المصدرية في المضارع مقدرة ، ثم إهمال الإعراب لأى كلام لا يفيد إعرابها شيئاً في صحة النطق وسداده . وأضفتُ في المحاولة الثانية إلى هذه الأسس - كما أسلفت - أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو العسراً تجمع صورها وترسمها رسماً بيناً . وفي المحاولة الثالثة أضفت - كما ذكرت - أساسين جديدين هما حذف الزوائد الكثيرة في كتاب النحو التعليمي واستكمال نواقص ضرورية له . وقد فصلت في المدخل القول في هذه

الأسس جمِيعاً مع بيان ما عُنيتُ به في الكتاب من ذكر دقائق مهمَّة في تصاريف الكلم وفي التراكيب والأساليب.

والقسمان الأوَلان من الكتاب يعرضان عرضاً وافياً دقِيقاً تصاريف الألفاظ في العربية وكل ما يتصل ببنيتها المفردة، والأقسام الثلاثة التالية تعرض أبواب النحو عرضاً مرتباً مبيئاً يخفف مؤنته على الناشئة ويجعله لهم مذللاً ميسراً. والقسم الأول يتناول الكلمة ونطقوها وأبنية الفعل والحرروف، ووضعنا في فاتحة هذا القسم مقدمة مقتبسة من علم التجويد لبيان بعض القواعد الضرورية لإتقان الناشئة النطق السليم بكلم العربية وحروفها.

واننتقلت من هذه المقدمة الخاصة بنطق الكلمة إلى تقسيمات الفعل، إذ ينقسم إلى صحيح ومعتل، ومتصرف وجامد، ومبني ومعرَب، ولازم ومتعدَّ، ومبني للمعلوم ومبني للمجهول. وأوضحت تصاريف الفعل بجميع صوره ماضياً ومضارعاً وأمراً وصحيحاً ومعتلاً مع ضمائر الرفع المتصلة، وقرنت ذلك بجداؤل لتصريف الفعل السالم مع الضمائر وكذلك لتصريف الفعل المضعف والأجوف والناقص، ومع كل جدول بيان لتغيرات هذه الأفعال مع الضمائر يشرحها شرحاً وافياً. وأتبعت هذه الجداول بجدول لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد وبيان ما يلحقهما حينئذ من التغيرات. وأنهيت هذا القسم الأول في الكتاب بعرض أنواع الحروف المتعددة تعددًا واسعاً، وأجلت حروف الزيادة لعرضها في أواخر الكتاب.

والقسم الثاني في الكتاب يعرض تقسيمات الاسم، وقد بدأتها بالحديث عن أبنيته وكيف أنها لا تقل عن ثلاثة أحرف إلا ما حُذف حرف منه تخفيفاً مثل أب وأخ ويدٍ ودمٍ، وأخذت أعرض تقسيمات الاسم إلى نكرة ومعرفة، وإلى صحيح ومعتل ومقصور ومنقوص ومددود، وإلى مذكر ومؤنث معنوي ولفظي. وذكرت علامات التأنيث اللفظي، وأوضحت أن تاء التأنيث اللفظي قد تخرج عن معناها للدلالة على معانٍ أخرى. وذكرت بعد ذلك تأنيث الصفة وعلاماته. وعرضت تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع سالم: مذكر ومؤنث وجع تكسير، وبيَّنت قواعد المثنى والجمع المذكر وفرق ما بين نونيهما ونون الأفعال الخمسة. وعرضت جمع المؤنث السالم مبيئاً

استعمالاته في غير الأسماء والصفات المؤنثة، كما عرضت جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجماعي. وذكرت تقسيم الاسم إلى اسم ذات واسم معنى وصفات وتشمل المستعارات. وأوضحت اسم الذات، وكذلك اسم المعنى وأنه ينقسم إلى مصدر وجامد، ومن الجامد أسماء الأعداد وأسماء المصادر. وفصلت القول في المصدر وصيغه وفي المصدر الميمى وأمثاله والمصدر الصناعى وطريقة صوغه.

وتحديث في تفصيل عن الصفات أو المستعارات، وبدأت باسم الفاعل، وأوضحت صيغ المضارع الثلاثي المقصور والمنقوص في مثل «يخشى - يدعى - يرمى» إذ يتحول اسم الفاعل منها إلى منقوص بالياء فيقال : خاشٍ - داعٍ - رامٌ بإحلال التنوين محل الياء المحذوفة، بينما المضارع الثلاثي الأجوف في مثل : «يخاف - يهول - يمبل» تنقلب ألفه وواوه وياؤه بعد ألف اسم الفاعل همزة، فيقال : خائف - هائل - مائل». ونبهت إلى أن اسم الفاعل المذكور آنفًا من المضارع المقصور والمنقوص يحذف آخره وهو الياء إلا إذا دخلت عليه أداة التعريف فيقال : باقٍ - مفرز - مستعمل - الباقي - المعني - المستعمل». وعرضت أسماء المبالغة واسم المفعول وقواعد مثل : «مدعوٌ - مرمىٌ - مبيعٌ - مصطفىٌ» ونبهت إلى أن صيغته وصيغة اسم الفاعل تتحددان في مثل «محترٌ - محظىٌ». وذكرت الصفة المشبهة وصيغها المختلفة واسم التفضيل وطريقة صوغه ولم ذكر شروط فعله مكتفيًا بأمثلته. وبالمثل لم ذكر شروط صوغ فعل التعجب في أثناء عرضه بباب التمييز لنفس السبب. وذكرت اسم الزمان واسم المكان وطريقة صوغهما، كما ذكرت اسم الآلة، ولم تحدث عن أوزانه لأن المدار فيه على السماع، فتكفى أمثلة كثيرة له توضيحه.

وعرضت إعراب الاسم وبنائه وما يتصل بذلك من ألقاب للإعراب وأخرى للبناء ومررنا أن اللجنة الوزارية اقترحت الاكتفاء بألقب البناء وأن مؤتمر المجمع في سنتي ١٩٤٥، ١٩٧٩ قرر الاكتفاء بألقب الإعراب، وأرى من الخير الإبقاء على المجموعتين من الألقاب، حتى تميز الناشئة بدقة بين ألقاب الإعراب المنوئة المتغيرة وألقاب البناء التي لا تتغير، ولا بأس أن يكتفى في الإعراب بشيء من الإيجاز فيقال مثلاً : مبتدأ مرفوع ولا داعي لأن نكمل العبارة بقولهم : «وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة» وبالمثل الألقاب الأخرى وبذلك أخذت في الكتاب. وأخذت بفكرة اللجنة الوزارية وقرار مؤتمر المجمع في أنه لا توجد علامات أصلية وفرعية في الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة والمنوع من الصرف مجرور بالفتحة، والأسماء الخمسة ترفع بالواو وكذلك جمع المذكر السالم بينما يرفع المثنى بالألف ولا نية في كل ذلك لحركة أو حرف عن حركة.

وكانت اللجنة الوزارية رأت الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى كما مرّنا، ورأى مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٥ الإبقاء على الإعراب المحلى مع تخفيفه وتعديمه في الإعراب التقديرى، ونقض ذلك في مؤتمره سنة ١٩٧٩ وأخذت في الكتاب بقراره في المؤتمر الأول ففي مثل « جاء الفتى - جاء القاضى - جاء صديقى » يقال الفتى والقاضى وصديقى فواعل محلها الرفع كما يقال في مثل : « أقبل من كلمنا » مِنْ فاعل محله الرفع . وعرضت بعد ذلك المبنيات وبدأت بالضمير وبيان أقسامه الكثيرة متصلة ومنفصلة مع بيان صورها بياناً مفصلاً دقيقاً، ونبهت إلى استخدام نون الوقاية مع الأفعال والحرروف حين تليها ياء المتكلم . وذكرت اسم الإشارة والاسم الموصول وألفاظهما واسم الاستفهام وحرروفه واسم الشرط والظرف واسم الفعل وأسماء الأصوات وذكرت هنا في قسم الصرف موضوعين مهمين : هما المضاف وغير المضاف، ثم المتبع والتابع نعتا أو عطفا أو توكيدا أو بدلا حتى يستقر في أذهان الناشئة أن صيغة المضاف والمضاف إليه وكذلك صيغة المتبع والتابع من باب المفردات لا من باب الجمل . وتحدثت عن التصغير مهملاً قواعده المعقدة التي ذكرها النحاة فيه بعرض طائفة من أمثلته الثلاثية والرباعية المستعملة . وبالمثل أهملت قواعد النسب المعقدة، واكتفيت بأمثلة توضح صوغها غاية التوضيح ، إذ من أكبر الخطأ فرض قواعد في النسب والتصغير جميعاً بأمثلة مصنوعة يصنعها النحاة، بل الصحيح الاكتفاء بالصيغ الطبيعية التي يؤيدتها الاستعمال اللغوى.

و واضح أن هذين القسمين في كتاب تجديد النحو يضمان مسائل علم الصرف في عناية باللغة إلا مارئي الاستغناء عنه، لأنه يخرج عن الغاية من تيسير النحو، وهو لا يعدو الإعلال والموازن الصرفية لأنها مما يصعب على الناشئة فهمه، وكيف

يفهمون في باب الإعلال أن أصل خاف خوف بكسر الواو، وأصل مبيع مبيوع، وهذا من أخف الأمثلة. ومن نفس الطراز الميزان الصرفي وتصور الصرفين فيه أن سفرجل مثلاً على وزن فعلَ وأن رفاهية على وزن فعالية وأن اخشوشن على وزن افعوال، ولذلك حذفنا من الكتاب هذا الباب وباب الإعلال.

والقسم الثالث من الكتاب يتناول المرفوعات، وبدأت الحديث فيها بباب المبتدأ والخبر وأوضحت أن المبتدأ يكون اسم ذات واسم معنى واسماً صحيحاً ومعتلّاً ومعرفة ونكرة مع مواضع مجيهه نكرة، كما يكون ضميراً منفصلًا ومتصلًا، وبيّنت أشكال الخبر وتطابقه مع المبتدأ، وفصّلت القول في الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وأنه قد يُربطُ بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية بالفاء أو الواو، وعرضت في إيجاز لحذف المبتدأ والخبر وتقدم الخبر، وأجّلت تفصيل القول فيها لبابين يعقدان في نهاية الكتاب. ولم أعد مبحثاً لكان وأخواتها، إذ أخذت فيها برأي الكوفيين القائل إن المرفوع بعدها فاعل والمتصوب حال، وتبعاً لإلغاء باب كان وأخواتها ليس وغيرها ألغيت باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس إذ إن عمل ليس ألغى فينبغي أن يُلغى عمل ما قيس عليها، ومرّ بنا أنه ألغى كلاً منها بعض أئمة النحو. وذكرت باب إن وأخواتها بكل تفاصيله ونبهت خاصة إلى استخدام لام الابتداء معها ودخول «ما» الكافية عليها وعلى أخواتها، وألغيت من الباب إعمال ليت مع ما الكافية مثلها مثل أخواتها وكذلك إعمال أنْ المخففة من الثقيلة، إذ اعتبرتها أداة ربط، فليست مخففة من أنَّ الثقيلة وليس لها اسم ضمير شأن محذف. وذكرت باب لا النافية للجنس وقواعدها وصيغها الشاذة في مثل قوله : «لا أبالك» وأن خبرها يمحذف كثيراً، ونبهت إلى الفرق بينها وبين لا النافية للوحدة ولا المكررة، وألغيت إعراب لغز «لا حول ولا قوة إلا بالله» وإعراب لغز «لا سيما» لأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجرّ فلم تعد هناك حاجة لإعرابها. وحذفت باب كاد وأخواتها أخذها بإعراب سيبويه لها. ونقلتها إلى باب المفعول به، إذ هي - بإعرابه لها - فعل متعدّ إلى مفعول به. وبالمثل حذفت باب ظنَّ وأخواتها أخذها برأي السهيل الأندلسى القائل بأن المفعولين بعدها ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، كما مرّ بنا، بل مثلهما مثل وهب وأعطي

تنصب مفعولين، ولذلك نقلتها هي وأخواتها إلى باب المفعول به المتعدد. ومثلها أعلم وأخواتها فقد ألغيت باهتما ورددتها إلى باب المفعول المتعدد لأنها متفرعة من باب ظن، فحكمهما واحد.

وذكرت في هذا القسم الفاعل وقواعد وتأنيث الفعل معه وحذفه في صيغة التنازع مثل : « جاء وجلس زيد » والفاعل محذوف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه . ولم يكتف النحاة بهذه الصيغة الطبيعية ، بل أضافوا إليها صيغًا كثيرة افترضوها مكونين منها باب التنازع ، وهي تُحيله إلى ما يشبه الألغاز ولذلك اقترح ابن مضاء إلغاءه وأخذت برأيه في الكتاب . ونبهت بوضوح إلى أن الفاعل إذا كان جمعاً لما لا يعقل أَنَّ الفعل وأفرد مثل : « غَنَتِ الْبَلَابلُ - أَزَهَرَتِ الْأَشْجَارُ ». و كنت قد ذكرت في مبحث النعت أنه يؤنث ويفرد مع جمع ما لا يعقل ، وأيضاً فإن ضمير النصب يعود عليه مفرداً مؤنثاً مثل : « أَزَهَارَ عَطْرَةَ قَطْفَتِهَا ». كما نبهت إلى أن الفعل مع جمع التكسير لإناث أو لذكره يجوز تذكيره وتأنيشه مثل : « حضرتِ الطَّلَابَ - حضرَ الْفَوَاطِمَ ». وكل ذلك لا يذكر بدقة في النحو مع أنها أشياء مهمة في الصياغة العربية . ولعل في تلك التنبيهات والدقايق السالفة جميعاً ما يدل على قصور النحو التعليمي في إبلاغه للناشئة مقومات الصياغة العربية على الوجه الدقيق . وذكرت باب نائب الفاعل وصوغ الفعل المبني للمجهول ونيابة المفعول عن الفاعل وجواز بناء الأفعال اللاحزة للمجهول وحلول الظرف والجار والمجرور والمصدر معها محل الفاعل وأن نائب الفاعل قد يكون جملة ، وأن هناك أفعالاً لم تُرَوْ إِلَّا بصيغة المبني للمجهول .

وبذلك تمَّ القسم الثالث من الكتاب ، ويتلوه في كتب النحو باب الاشتغال ومررت بما دعوة ابن مضاء إلى حذفه ، وبرأيه أخذنا في الكتاب ، إذ بناء النحة على صيغ من افتراضاتهم ، وصيغته الأساسية الواردة مثل : « الكتاب قرأته » إما أن تكون لفظة « الكتاب » فيها مرفوعة مبتدأ وإما أن تكون منصوبة مفعولاً به ، وهي بذلك إما أن ترد إلى باب المبدأ والخبر ، وإما أن ترد إلى باب المفعول به المحذوف فعله بدلالة السياق عليه ، ولا حاجة إذن إلى فتح باب الاشتغال في كتاب النحو التعليمي . وقد حذفت من أبواب النحو حتى الآن سبعة أبواب : باب كان وأخواتها أخذنا برأي

الковيين وباب ما ولا ولات أخذًا برأى الكوفيين في «ما» ورأى بعض أئمة النحو في «لا» وكذلك في «لات» وباب كاد وأخواتها أخذًا برأى سيبويه وباب ظنّ وأخواتها أخذًا برأى السُّهيلِي الأندلسِي وباب أعلم وأخواتها المحمول على باب ظنّ وأخواتها وباب التنازع والاشتغال أخذًا برأى ابن مضاء. على أن جمِيع صيغ هذه الأبواب لم تلغ وإنما رُدَّت إلى أبوابها الأساسية في الكتاب.

ويعرض القسم الرابع المنصوبات بادئًا بالمعنى بـ، وبيان تقسيم الأفعال إلى متعدية ولازمة وأن المعنى به قد يكون واحدًا مثل بـ بـ كـ وأخواتها وقد يكون مفعولين مثل بـ ظـنـ وأخواتها أو ثلاثة مفاعيل مثل بـ أعلم وأخواتها مع إياضـاح الترتـيب بين الفـاعـلـ والمـعـوـلـ بهـ وأنـ المعـوـلـ بهـ قدـ يـكـونـ ضـمـيـرـاـ مـتـصـلـاـ منـصـوـبـاـ،ـ وقدـ يـحـذـفـ أوـ يـحـذـفـ فـعـلـهـ.ـ وـنبـهـتـ إـلـىـ أنـ فـيـ الصـيـغـ الـعـرـبـيـةـ مـفـعـوـلـاتـ منـصـوـبـةـ حـقـهـاـ الجـرـ وأـخـرـىـ مـجـرـوـرـةـ لـفـظـاـ وـمـحـلـهـ النـصـبـ.ـ ثـمـ ذـكـرـتـ المـعـوـلـ المـطـلـقـ معـ ضـابـطـ أوـ تـعـرـيفـ يـضـمـ صـيـغـهـ معـ بـيـانـهـ مـفـصـلـةـ.ـ وـفـصـلـتـ القـوـلـ فـيـ المـعـوـلـ فـيـهـ أوـ فـيـ ظـرفـ الزـمـانـ وـالمـكـانـ مـبـيـنـاـ أـنـ الـظـرفـ يـكـونـ مـتـصـرـفـاـ أوـ غـيرـ مـتـصـرـفـ وـمـعـرـبـاـ أوـ مـبـيـنـاـ وـأـوـضـحـتـ حـكـمـهـ الإـعـرـابـ مـبـيـنـاـ وـغـيرـ مـبـيـنـاـ مـعـ ذـكـرـ مـاـيـنـوـبـ عـنـهـ.ـ وـعـرـضـتـ المـعـوـلـ لـهـ مـنـكـرـاـ وـمـضـافـاـ وـمـعـرـفـاـ بـالـأـلـفـ وـالـلـامـ كـمـاـعـرـضـتـ المـعـوـلـ مـعـ ضـابـطـ أوـ تـعـرـيفـ يـحـذـفـهـ تـحـديـداـ دـقـيقـاـ.ـ وـذـكـرـتـ بـعـدـ الـاستـشـنـاءـ وـأـدـوـاتـهـ:ـ إـلـاـ وـ«ـمـاـخـلـاـ-ـمـاـعـدـاـ-ـمـاـحـاـشـاـ»ـ مـعـ مـاـ وـبـدـوـنـهـ.ـ وـجـمـيعـهـاـ تـعـدـ أـدـوـاتـ استـشـنـاءـ وـمـاـ بـعـدـهـ مـسـتـشـنـيـ منـصـوـبـ.ـ أـمـاـ غـيرـ وـسـوـيـ فـقـدـ وـضـعـتـهـاـ فـيـ بـابـ الـاسـتـشـنـاءـ تـبـعـاـ لـجـمـهـورـ النـحـوـ الـنـحـاـ «ـمـقـرـرـاـ»ـ مـعـ أـبـيـ عـلـىـ الـفـارـسـيـ أـنـهـاـ يـعـربـانـ حـالـاـ فـيـ الـمـوـاضـعـ الـتـيـ ذـكـرـ النـحـاـ أـنـهـاـ يـعـربـانـ فـيـهـاـ مـسـتـشـنـيـ،ـ وـقـدـ يـكـونـانـ نـعـتاـ أـوـ مـبـتـداـ أـوـ فـاعـلاـ.ـ وـتـحـدـثـتـ عـنـ الـحـالـ مـعـ ذـكـرـ ضـابـطـ أوـ تـعـرـيفـ لهاـ يـتـطـابـقـ مـعـ أـمـثـلـتهاـ بـدـقـةـ،ـ وـبـيـنـتـ صـاحـبـهاـ وـتـطـابـقـهاـ مـعـهـ وـعـاـمـلـهاـ وـأـقـاسـمـهاـ وـمـجـيـئـهاـ غالـبـاـ نـكـرـةـ وـمـنـقـلـةـ غـيرـ ثـابـتـةـ وـمـشـتـقةـ مـعـ تـفـصـيلـ القـوـلـ فـيـ الـجـمـلـةـ حـينـ تـكـونـ حـالـيـةـ.

وـذـكـرـتـ بـعـدـ ذـكـرـ التـمـيـزـ وـصـيـغـهـ وـنـسـقـتـهـ تـنسـيـقاـ جـدـيدـاـ سـقطـتـ عـلـىـ إـثـرـهـ الـحـاجـةـ إـلـىـ فـتـحـ طـائـفةـ مـنـ الـأـبـوـابـ فـيـ كـتـابـ النـحـوـ الـتـعـلـيمـيـ ؟ـ إـذـ بـيـنـتـ أـنـهـ يـأـتـيـ بـعـدـ أـسـماءـ الـمـقـادـيرـ وـمـاـ يـشـبـهـهاـ وـكـذـلـكـ بـعـدـ الـفـعـلـ الـلـازـمـ وـبـعـدـ الـصـفـةـ الـمـشـبـهـةـ وـاـسـمـ التـفـضـيلـ وـقـدـ

مرّ صوغهما في القسم الثاني الصرف في الكتاب فلم تعد هناك حاجة إلى بيان كيف يصاغان في أثناء عرض صيغتيهما في باب التمييز ومثلهما صيغة فعل التعجب ومايليها من التمييز، وقد أوضحت إعراب صيغته الدائرة على الألسنة وكذلك صيغته الأخرى : «أحسن بالسماء منظراً» آخذًا فيها برأى الفراء وابن كيسان وتبعهما الزجاج والزخشيري إذ جعلوا : «أحسن» فعل أمر على الحقيقة ، ولم يجعلوه فعلًا ماضيا جاء على صيغة الأمر كما يذهب البصريون . وبإعراب هذه الصيغة الخاصة للتعجب والصيغة المتدولة : «ما أحسن السماء منظراً» في باب التمييز لم تعد هناك حاجة لفتح باب في كتاب النحو التعليمي لإعراب فعل التعجب . ويأتي التمييز بعد أفعال المدح والذم في مثل «نعم الصديق زيد شاعرًا» وجمهور النحاة يعربون «زيد» مخصوصاً بالمدح مبتدأ مؤخرًا والجملة قبلها خبر وشاعراً تمييز ، وهي صورة معقدة من الإعراب ، وقد يما أغفانا منها ابن كيسان بإعراب «زيد» المخصوص بالمدح بدلاً من الصديق ، وأخذت برأيه تيسيرًا على الناشئة . وعرضت في باب التمييز صيغ هذا الباب المختلفة بحيث لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص لإعراب صيغ المدح والذم . ويأتي التمييز بعد كم استفهامية وخبرية وكأين وكذا ومرّ بنا إلغاء إعراب هذه الكلمات لأنّه لا تدعو إليه حاجة في تصحيح النطق مع بيان حكم التمييز بعدها ، وقد عرضتها جميعًا . وبذلك لم تعد هناك حاجة في كتاب النحو التعليمي أيضاً إلى فتح باب لإعراب كم وكأين وكذا . وأدخلت في باب التمييز صيغة الاختصاص ويكون عادة بعد الضمير المبهم في مثل «نحن أبناء النيل أوفياء» واضح أنّ كلمة «أبناء النيل» تمييز غير أن النحاة يعربونها مفعولاً به لفعل مذوف فراراً من أن يكون التمييز معرفة والkovيون وغيرهم يجيزون تعريفه ، فلا مانع إذن أن يكون تمييزاً ويلغى بابه في كتاب النحو التعليمي . وبذلك يلغى تنسيقنا لباب التمييز ستة أبواب في كتاب النحو التعليمي هي أبواب إعراب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكم وكأين وكذا والاختصاص . وقد ألغينا مع تلك الأبواب من الكتاب باب التحذير في مثل «النار - إياك والنار» وباب الإغراء في مثل «العمل» ورددنا صيغها إلى باب المفعول به حين يحذف فعله .

ونكرة وإعرابها. وعادة يلحق به النحو ثلاثة أبواب : الترخيم والاستغاثة والنوبة. والترخيم حذف الحرف الأخير في العلم المنادي، والصيغة أصبحت ميّة في العربية، ولذلك حُذف هذا الباب من الكتاب . وللاستغاثة ثلاثة صور هي : « يا زيد لعمرو - يا لزيد لعمرو - يا زيدا لعمرو » وللنحو في هذه الصيغ إعراب عسير - يشق على الناشئة تصوره دون حاجة لأنها صيغ ثابتة، ولذلك رأيت إلغاء بابها وضمّها إلى باب النداء . وبالمثل رأيت إلغاء باب النوبة وضم صيغه الثلاث الثابتة وهي « وازيد - وازيدا - وازيداه » إلى باب النداء حتى أُعفى الناشئة من الإعراب المعقّد لهذه الصيغ دون حاجة إليه في تصحيح النطق وسلامته . وبذلك تكون قد ألغينا من أبواب المتصوبات أحد عشر باباً ورددنا صيغها إلى أبوابها الأساسية حتى تتخلص الناشئة من كثرة الأبواب في كتاب النحو كثرة مفرطة تجدها جهداً شديداً . وإذا أضفناها إلى ما ألغيناها في أبواب المرفوعات تكون الناشئة قد تخلصت من ثمانية عشر باباً كانت ترهقها في تعلمها إرهاقاً شاقاً .

والباب الخامس بعنوان تكملات، وفيه عرضت صيغ الفعل الماضي والمضارع ودلائلها الزمنية ونواصib المضارع مع إهمال ما قيل في بعضها من أنها ليست ناصبة وأن المضارع منصوب بعدها بأن مقدرة جوازاً أو وجوباً . وعرضت الأدوات الجازمة الاسمية وألغيت إعرابها كما مرّ في أساس الكتاب لأنها لا يصح نطقاً، وعرضت المضارع المبني مع نون السسوة وكذلك هو والأمر مع نون التوكيد . وعرضت أيضاً العدد وأقسامه - بالتفصيل - وتمييزه، وبالمثل المنوع من الصرف علماً وصفة . ونبهت إلى أن آخر جمع أخرى منوعة من الصرف، وكذلك صيغة أحد ومُوحَد إلى عُشار وعشرون وصيغة فُعلاء مثل ظرفاء وأفعالاء مثل أنبياء . وفصلت القول في عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، وكذلك في حروف الزيادة جارةً وغير جارة . وعرضت بالتفصيل حذف عناصر الجملة في العربية مقرونة بعضها إلى بعض في ثلاث عشرة صيغة، وبالمثل صور التقديم والتأخير في عناصر الجملة . وختمت الكتاب ببيان الجملة الأساسية في العربية وأنها تنقسم إلى اسمية وفعلية مع بيان الفروق بينها، وعادة لا تعنى كتب النحو التعليمي بتلك الجملة . ومضيت أعرض أنواع الجمل، وتركت تقسيم النحو هنا إلى جمل لها موضع وجمل لا موضع لها، إذ لم تعد نعني

بموضعها في الإعراب كما مرّ بنا في أسس وضع الكتاب، ولذلك قسمتها تقسيماً جديداً إلى جمل مستقلة وتشمل المستأنفة والحوارية والمعرضة والمفسرة والمعطوفة على إحدى تلك الجمل، وإلى جمل خاضعة وتشمل جملة الخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والحال والجملة التابعة : نعتاً أو عطفاً أو توكيداً أو بدلاً، وجملة الصلة، والجملة المضاف إليها، وجملة جواب الشرط وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.

والكتاب - بذلك كله - يذلل النحو وييسره ويرفع منه ما يتجلّشه دارسه من الجهد المضني الشاق في استيعابه وتبين قواعده وأعارييه، وذلك بتتنسيقه تنسيقاً جديداً يجعله أخف مئونة وأقرب ثمرة، إذ يخلله من الإسراف في الأبواب والمصطلحات والقواعد الفرعية والشروط، ومن إعراب كل ما لا يفيد إعرابه صحة في النطق وسداده، وأيضاً من فضول توجيهات النحاة الكثيرة لبعض الصيغ واستحداث هيئات لصيغ لم ينطق بها العرب ولا خطرت لهم على بال نفوذاً إلى أعارييب معقدة. فضلاً عن أنها تفسد على الناشئة - في كثير من الأحيان - التصور السليم لصيغ العربية. وعُنى الكتاب بالسعة في عرض تصاريف العربية وقصرَ عليها - كما أسلفت - القسمين الأولين منه، وهي لبنات البناء في الصياغة العربية، وإذا انهار فهم جوانب منها انهار فهم البناء كله.

وواضح مما سبق أن الكتاب حافظ محافظة شديدة على تصوير مقومات اللغة وأوضاع أبنيتها وصيغها في التصريف والإعراب، وهي محافظة أدت إلى إضافات ضرورية وفتح أبواب جديدة في الكتاب، كتلك الأبواب التي اقتبسها في أوله من علم التجويد، ومثل باب الذكر والمحذف والتقديم والتأخير، ومثل باب قسمة الجملة إلى اسمية وفعلية وباب الجمل المستقلة والخاضعة. وليس ذلك فحسب فقد أضيفت دقائق كثيرة في النحو توضح سُنن العربية في الصياغة. ولكل ما قدمت سميت الكتاب «تجديد النحو» ولم اسمه تيسير النحو مع أن التيسير غايته، لأنه يصوغ النحو صياغة جديدة، فأردت أن يتطابق اسمه مع مضمونه. وإن لشديد الأمل في أن يصبح هذا الكتاب المبسط للنحو مع المحافظة التامة على أصوله دون أي ترخيص، **علىًّا منصوباً** www.lisanerab.com رابط بديل lisanerab.com

مؤلفى النحو التعليمى بحيث تُستخلص منه صور متدرّجة تظلّ تسع مع سنوات الناشئة فى التعليم مصحوبة بالتمرين والدربة حتى تتكامل لها الإحاطة التامة بخصائص العربية وتمثل معيقاتها تمثلاً قويمًا.

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

القسم الثاني

فِي تَحْلِيقِ النَّحْوِ التَّعْلِيمِيِّ مِنْ قَوَاعِدٍ وَأَبْوَابٍ الْفَرَعِيَّةِ
وَزَوَادِهِ الصَّارَّةِ وَتَعْقِيدِ أَنْهُ الْعَسِرَةِ

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

إلغاء الإعرابين التقديرى والمحل

رأىت لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعته سنة ١٩٣٨ الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحل فى تعليم الناشئة، فلا يقال في مثل «الفتى» إنه معرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل «القاضى» إن حركتى الرفع والجر مقدرتان فيه وأن الثقل منع من ظهورهما، ولا في مثل «غلامى» إنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن في ذلك مشقة يكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط الكلمة أو تصحيح إعراب. وكذلك الإعراب الم محل ، فمثلاً : «هذا هدى» تعرب فيه «هذا» مبتدأ مبنياً على السكون في محل رفع ، ومثل ، «يا هذا» تعرب فيه «هذا» منادى مبنياً على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى في محل نصب ، وكذلك ياسيبويه تُعرب فيه سيبويه منادى مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى في محل نصب . وهذا ومثله - في رأى اللجنة - عناه مضاعف وجهد يُبذل لغير شيء . ورأىت اللجنة أيضاً الاستغناء عن الإعراب الم محل في الجمل ، والمعروف أنها تنقسم إلى جمل لا محل لها من الإعراب مثل الجملة الابتدائية أو المستأنفة أو المترضة أو التفسيرية ، وجمل لها محل من الإعراب مثل الجملة الواقعية خبراً والواقعة تابعة لمفرد والواقعة حالاً والواقعة مفعولاً به ، فيكتفى في الجملة المترضة مثلاً بأنها اعترافية ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب ، ويكتفى في الجملة الخبرية بأنها خبر ولا يقال إنها في محل رفع ، وهكذا بقية الجمل .

وحيث عنى مجمع اللغة العربية بدراسة مشروع اللجنة السالفة واقتراحها إلغاء الإعرابين التقديرى والمحل اتخذ القرار التالي : « يستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات وفي إعراب الاسم الذي تقدر عليه الحركات (المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلّم) فيقال في إعراب «من» في قولك « جاء من أكرمك » : من اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع ، وفي نحو جاء الفتى والقاضى اسمان مسند إليهما

محلها الرفع ». وقد لاحظ المجمع في زيادة كملة محله الرفع أو النصب أو الجر في المبني والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلّم أن لا يضطرب التلميذ في النطق الصحيح لتابع هذه الأسماء في مثل جاء من أكرمني وأخوه وجاء الفتى المذهب.

ولما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الثقافي العربي الأول سنة ١٩٤٧ وضفت إحدى لجانه وهي اللجنة الخاصة باللغة والقواعد منهاجاً للصرف والنحو والإملاء كان من توجيهاته ما يلي :

لا يتعرّض للإشارة إلى الإعراب التقديرى ولا للإعراب المحلى فى المفردات والجمل، وغاية ما يُعرب التلاميذ من هذا الباب : أن من الكلمات ما يتغيّر آخره وأن منها ما لا يتغيّر آخره. وهو توجيه يتفق واقتراح لجنة وزارة المعارف السالف ذكره.

وعنى المجمع اللغوى فى دمشق - كما مرّ بنا - بدراسة مشروع تيسير النحو فى الصورة التى أقرّها المجمع اللغوى فى القاهرة ورأى أن الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ولكن دون تعليل، فلا يقال : للثقل أو للتعدّر أو لحركة المناسبة، فمثلاً « جاء الفتى » الفتى فى الجملة فاعل مرفوع بضمّة مقدرة فحسب، دون حاجة إلى القول بأنه منع من ظهور الضمة التعذر.

وبالمثل عنى المجمع العلمى العراقى بدراسة المشروع آنف الذكر، ورأى الإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة المعرفة مثلاً مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة ومحرومة لا تظهر عليها الكسرة، فيقال مثلاً في « جاء الفتى » كلمة الفتى فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمة.

وعقد اتحاد المجامع ندوة في الجزائر سنة ١٩٧٦ وجاء في توصياتها : الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى دون تعليل. وهى توصية تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية في دمشق السالف ذكره.

وأرى الأخذ بقرار مجمع اللغة العربية إذ ذهب - كما أسلفنا - إلى إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى وأن يقال في إعراب المبني والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلّم محله الرفع أو النصب أو الجر حسب مواقعه في الكلام.

ويتصل بإلغاء الإعراب التقديرى إلغاء بابين هما :

(ا) إلغاء متعلق الظرف والجار والجرور

حين يقع الظرف والجار والجرور خبراً في مثل «محمد عندك» و«محمد في المنزل» فإن كثرين من النحاة المتأخرین يذهبون إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجار والجرور بل الخبر كون أو متعلق عام مذوف والظرف والجار والجرور متعلقان به، فمثل «محمد في البيت» يقدر الخبر مذوفاً، وتقديره «مستقر أو استقر» والجار والجرور متعلقان به. وأولى أن نأخذ برأي الكوفيین القائلين بأنه لا متعلق ولا تقدير في الظرف والجار والجرور كما ذكر عنهم ابن هشام ونقل ذلك الصبان عن جمهور البصريين وتابعهم. وذهب أبو علي الفارسي وابن جنى إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة كما نصَّ السيوطي في كتابه «الهمم». ومر بنا أن ابن مضاء ذهب إلى أنه لا يقدر للجار والجرور متعلق عام، بل هما أنفسهما الخبر، ولا متعلق هناك ولا مذوف. وكل ذلك يحتم إلغاء هذا المتعلق في النحو التعليمي، إذ يقوم على تصور تقدير في الكلام لاحاجة إليه.

المراجع

الرد على النحاة (طبع دار المعارف) ص ٨٧.

المغني لابن هشام ص ٤٨٤.

الهمم ٢٢/٢.

الصبان على الأسمونى ١٦٤/١.

(ب) إلغاء نصب المضارع بـأنْ مضمرة أو مقدرة

ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب جوازاً بـأنْ مضمرة بعد لام التعليل تقول : جئت لأن أتعلم ، وجئت لأن أتعلم . وينصب بعد أن مضمرة وجوباً في ستة مواضع هي :

بعد لام الجحود في مثل : ما كنت لأنخالفك .

وبعد كـتـبـتـ في لـسـلـنـ العـرـبـ مثلـ كـيـ أـنـصـحـ .
www.lisanarab.com
 رابط بديل lisanerab.com

وبعد حتى في مثل : ذاكر حتى تتجه .

وبعد أو التي بمعنى إلى أو إلا في مثل : لاستهملن الصعب أو أدرك المني - سازورك أوتزورنى .

وبعد فاء السبيبة الواقعه بعد نفي أو طلب مثل « اعمل فتنال ثمرة عملك » .

وبعد واو المعية الواقعه بعد نفي أو طلب مثل « لاتنه عن خلق وتأق مثله » .

وتصور أن المضارع في هذه الموضع جيئاً منصوب بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً فيه تكلف واضح ، وليس هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصور ، وقد نص النحاة على أن الكوفيين لم يذهبوا لهذا المذهب في نصب المضارع بعد هذه الأدوات ، فقد جعلوه منصوباً بعد لام الجحود وكذلك بعد لام التعليل وبعد كى متابعين في ذلك سيبويه ، وبعد حتى وهو مذهب الكسانى والفراء وكذلك بعد أو في رأى الكسانى . أما بعد فاء السبيبة وواو المعية فجعله الكوفيون منصوباً على الخلاف . وقد حمل ابن مضاء - كما مرّ بنا - حملة عنيفة على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السبيبة وواو المعية بأن مضمرة وجوباً كما قال البصريون ، وقال إنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان . ويكتفى أن يقال إن المضارع ينصب بعد هاتين الأداتين ، وكذلك بعد الأدوات المارة جميعاً تيسيراً وببساطاً .

المراجع

سيبوه ٤٠٧/١ . المقتضب ٦/٢ .

وانظر في اختلافات . الكوفيين والبصريين في نواصب المضارع بأن مضمرة بعد الأدوات المذكورة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف طبعة محبي الدين عبد الحميد ٣٢٣/٢ .

وكتاب : الرد على النحاة ص ١٢٣ وما بعدها .

وكتاب المغني لابن هشام في عرضه هذه الأدوات بالجزء الأول .

والهمم للسيوطى ٩٧/٤ وما بعدها .

والتصريح على التوضيح ٢٣٥/٢ وما بعدها .

إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية في الإعراب

جعل النحاة للإعراب علامات أصلية هي الرفع والنصب والجر والجزم، وعلامات فرعية تنبئ عن هذه العلامات الأصلية، وهي قسمان :

١ - قسم تنبئ فيه حركة عن حركة، ويجرى ذلك في بابين :

(أ) باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

فإنه ينصب بالكسرة، مثل «رأيت المؤمنات» قالوا : إن الكسرة نائبة عن الفتحة في المؤمنات ويعربون الكلمة هكذا : المؤمنات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(ب) باب الممنوع من الصرف

فإنه يجر بالفتحة مثل «هذا كتاب أحمد» قالوا : إن الفتحة نائبة عن الكسرة في أحمد ويعربون الكلمة هكذا : أحمد مضارف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

٢ - وقسم ثان ينوب فيه الحرف عن الحركة، ويجرى في ثلاثة أبواب :

(أ) باب الأسماء الخمسة

فإنها تُرفع بالواو نيابة عن الضمة في مثل «هذا أخوك» وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة في مثل «رأيت أخاك» وتجر بالياء نيابة عن الكسرة في مثل «هذا قلم أخيك».

(ب) الثنى وما ألحق به

فإنه يُرفع بالألف نيابة عن الضمة في مثل «حاء الزيدان» وينصب بالياء نيابة عن

الفتحة في مثل «رأيت الزيدِين» ويجر بالياء نيابة عن الكسرة في مثل «نظرت إلى الرجلِين». .

(ج) جمع المذكر السالم وما أحق به

فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة في مثل « جاءَ الْمُحَمَّدُونَ » وينصب بالياء نيابة عن الفتحة في مثل « لَقِيَتِ الْمُهَمَّدِينَ » ويجر بالياء نيابة عن الكسرة في مثل « حَمْدٌ مِنَ النَّاجِحِينَ ». .

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعه لتسهيل النحو سنة ١٩٣٨ أن لا داعي لهذه النيابة سواء نيابة حركة عن حركة، أو نيابة حرف عن حركة، بل كلُّ أصلٌ في موضعه. وبذلك ألغت اللجنة فكرة العلامات الفرعية في الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة فحسب، وكذلك الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة. والمثنى مرفوع بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو، وهو يُنصبان ويُجْرَان بالياء دون تعرض لنيابة عن حركة أصلية. وكانت اللجنة توقفت عن طرد (تعيم) ذلك في الأسماء الخمسة، وقالت إنها مرفوعة بضمّة ممدودة ومنصوبة بفتحة ممدودة ومحروقة بكسرة ممدودة. .

وحين نظر المجمع في مشروع اللجنة وافق على هذا الاقتراح وعمّمه في الأسماء الخمسة، فقال إنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وجعل ذلك كله أحد قراراته، وبالمثل أقر ذلك المؤتمر الثقافي العربي الأول. ولم يتعرض جمع دمشق في وضوح للقرار، وأقره المجمع العلمي العراقي. وهو تسهيل واضح على الناشئة، ينبغي الأخذ به. .

وينبغي أن يشار بوضوح في المثنى وجع المذكر السالم إلى أن النون في آخرهما بدل من التنوين في المفرد، حتى لا يقع في ظن الناشئة أنها آخر الكلمة. وأيضاً يحسن أن يتبَّع إلى أن النون فيها تختلف عن النون في الأفعال الخمسة المثناة والمجموعة، فإن النون في تلك الأفعال المضارعة علامة الرفع، بخلاف نون المثنى وجع المذكر السالم

فإنها بدل من التنوين في المفرد، ولذلك تمحذف حين يضافان مثل «كتاباً محمد - دارسو النحو».

المراجع :

- كتب النحو المختلفة والهمع ٦٦/١.
- التصريح على التوضيح ٥٩/١.
- الصبان على الأشموني ٦٢/١ وما بعدها.

الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء

ذهب جمهور النحاة إلى التفرقة بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا، لكل منها ألقاباً خاصة ملاحظين أن الأولى تتغير والثانية لا يلحقها أي تغيير، فمثلاً «خالد» تغير منونه حسب موقعها من الكلام في مثل «هذا خالد» - رأيت خالداً - التقيت بخالدٍ» أما المبني مثل «حيثُ - أينَ - أمسِ - مَنْ» فيلزم حالة واحدة من الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون. وقد يكون المضارع ساكناً في مثل «لم يلعب» ولكن سكونه لا يثبت أن يفارقه وينصب إذا دخلت عليه لن في مثل «لن يلعب» وإذا لم يل «لن» ولا «لم» رفع وقيل «يلعب». ولذلك فرقوا بين سكونه وسكون المبني الملائم له، فسموا سكونه جزماً.

وحركات الإعراب هي الرفع والنصب والجر في الأسماء والرفع والنصب والجزم في المضارع، تقول في محمد مثلاً «القادم محمدٌ» بالرفع «ورأيت محمدًا» بالنصب و«نظرت إلى محمدٍ» بالجر، وتقول : «محمد يقوم» برفع المضارع و«لن يقوم» بنصبه و«لم يقم» بجزمه وبذلك تصبح حركات الإعراب في الأفعال والأسماء معاً : الرفع والنصب والجر والجزم. أما حركات البناء فالضم في مثل «حيثُ» والفتح في مثل «أينَ» والكسر في مثل هؤلاءِ» والسكون في مثل «مَنْ». والبصريون - كما يقول النحاة - يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب، ويوضح ذلك أنهم يجمعون بين مجموعتي الألقاب في الإعراب فيقولون مثلاً مبدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعته سنة ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء فمثلاً «محمدٌ - حيثُ» مضمومان العرب ولا داعي للتفرقة بينهما في لقب الحركة، وقد علقت

اللجنة المذكورة على هذه التفرقة بقولها : « دعت النحاة إليها الدقة بل الإفراط في الدقة والسخاء في الاصطلاحات ، ومن النحوين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره ».

وحين درس مجمع اللغة العربية المشروع المشار إليه قرر أن يقتصر على ألقاب الإعراب . ولم يتعرض المؤتمر الثقافي العربي الأول لهذه المسألة وكذلك لم يتعرض مجمع اللغة العربية في دمشق لها ، أما المجمع العلمي العراقي فقد رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء معا . ورأى اتحاد المجامع في سنة ١٩٧٦ اعتناد قرار المجمع اللغوي في القاهرة وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتي الإعراب والبناء .

ورأى لجنة وزارة المعارف أدق لأن تلقيب المبني في مثل : « من » بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق ، بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق لأن الأعراض إما حركة وإما سكون ، والسكون نوع واحد والحركات ثلاثة : ضم وفتح وكسر . وأرى من الخير أن يظل النحو الميسّر يجمع بين الطائفتين من الألقاب تيسيرا على الناشئة وتفرقة بين هم وبين الأسماء والفعل المضارع وبين الأسماء المبنية وال فعلين : الماضي والأمر .

المراجع :

- سيبوه (طبعة مطبعة بولاق) ٢/١ وما بعدها.
- المقتضب للمبرد (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) ٤/١ .
- الرضي على الكافية (طبعة استانبول) ٣/٢ .
- الهمع للسيوطى ٦١/١ .
- التصریح على التوضیح (طبع المطبعة الأزهرية) ٤٦/١ وما بعدها.
- الصبان على الأشمون (طبع دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة) ٦١/١ .

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر

يقسم النحاة المبتدأ قسمين : قسماً له خبر ، وهو القسم الشائع المطرد مثل : « زيد شاعر » وقسماً له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر ، وهو الوصف ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسمًا منسوباً مثل : « أمسافر أخواك ؟ - أمقروه الكتابان ؟ - أكريم الرجالن ؟ - أمغربي أصدقاوك ؟ ». واشترط النحاة البصريون في الوصف أن يتقدمه استفهام أونفى بـأى أدواتها ، فيقال في الاستفهام مثلاً : « هل جالس صديقاك ؟ - كيف مسافر صاحباك ؟ » وتعرب كيف حالاً . ويقال في النفي : « ما قائم الزيدان » كما يقال : « غير قائم الزيدان » فغير مبتدأ مضاد إلى قائم وما كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد صحة أن يعني فاعل « قائم » عن خبر لفظة غير ، ومثل ذلك « غير معروف الرجالن » فالرجلان نائب فاعل معروف سدّ مسدّ خبر غير . وهذا المبتدأ المستغنى عن الخبر وأمثلته من صنع النحاة استضاءوا فيها بأبيات مجاهلة القائل ، أما القرآن الكريم فلم يرد فيه شواهد تؤيد تلك القاعدة وكذلك لم ترد شواهد لشعراء جاهليين أو إسلاميين معروفيين تؤيدتها . والأبيات التي استشهد بها النحاة ولم يُعرَفْ ناظموها أربعة ، هي :

خليلٌ ما وافِ بعهْدِي أنتَ
إذا لم تكونا لِي على من أقاطعُ
وهم يعرِبون لفظ واف مبتدأ وأنتَ فاعل له سدّ مسدّ الخبر . والبيت الثاني المجهول
السائل على هذا النمط :

أمنجُزْ أنتُمْ وعدًا وثُقْتُ به أَمْ اقتفيتُمْ جمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ^(١)
فمنجز مبتدأ و « أنتُمْ » في رأى النحاة فاعل سدّ مسدّ الخبر . وعلى شاكلة هذا
البيت بيت لمجهول ثالث هو :

(١) عرقوب : رجل يصرّب به المثل في إخلال الوعد .

أقاطنْ قومُ سلمى أَم نووا ظَعَنا إِن يظعنوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَ
فقطان مبتدأ و «قوم» فاعل سدّ مسدّ الخبر. والبيت الرابع :

غَير لَاهِ عَدَاكَ فَاطِرَحُ اللَّهُ سَوْ وَلَا تَغْرِزْ بَعْارِضَ سَلْمٍ

غير مبتدأ مضاف إلى لاه، وعداك فاعل لاه سدّ مسدّ الخبر. وعلى مشاكلة هذا
البيت بيت لأبي نواس يتمثلون به هو قوله :

غَير مَأْسُوفٍ عَلَى زَمِينٍ يَنْقَضُ بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

غير مبتدأ مضاف إلى مأسوف، و «على زمن» جار و مجرور نائب فاعل سدّ مسدّ
الخبر. ومعروف أن أبي نواس شاعر عباسي لا يحتاج بشعره على صحة القواعد
النحوية. والأبيات التي استندوا إليها في وضع القاعدة لا يعرف ناظموها، وهي
 بذلك لا تصلح لأن تشتق منها قاعدة نحوية، وما بالنا إذا كانت هذه القاعدة تحدث
 خللاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر، فهي أولاً تضيف إلى المبتدأ المطرد في اللغة مبتدأ
 جديداً لا يعتمد على نصوص وثيقة، وهي ثانياً تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر
 إفراداً وتشنية وجمعًا فالمبتدأ فيها دائماً مفرد ويليه فاعله أو نائه - كما يزعمون - مثنى
 أو مجموعاً مثل : «ما قائم الزيدان أو الزيدون - ما معروف الرجال أو الرجال».
 والصحيح أن يقال : «ما قائمان الزيدان - ما قائمون الزيدون - ما معروفة النساء - ما معروفة الرجال -
 ما معروفون الرجال». والعبارات بذلك تتكون من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.
 وبذلك لا نقسم المبتدأ قسمين : قسماً له خبر وقسماً له فاعل أو نائب فاعل، وفي
 الوقت نفسه لا تنقض قاعدة المطابقة أو المشاكلة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتشنية وجمعًا
 لأبيات مجهولة القائل. ومن الواجب أن نلغى دون تردد هذه القاعدة في النحو
 التعليمي، حتى نخلية من خلل كبير أدخله النحاة على باب المبتدأ والخبر.
 المراجع :

المغني ص : ١٧١ ، ٦١٥ ، ٧٥٣ .

همع الهوامع ٥/٢ وما بعدها.

إلغاء باب «كان» الناسخة وأخواتها

لـ«كان» في اللغة استعمالان :

١ - استعمال يليها فيه مرفوع مكتفيّة به مثل : «قد كان الأمرُ أى قد وقع الأمر». ويعرّب الاسم المرفوع بعدها في هذا الاستعمال فاعلاً بإجماع النحاة، وهي حينئذ تامة.

٢ - واستعمال ثانٍ يليها فيه مرفوع ومنصوب مثل : «كان محمد مسافراً». وخالف النحاة في إعراب هذين الأسمين. ونبداً بسيبوه إذ نراه يعقد لكان وأخواتها باباً في الجزء الأول من كتابه، وقد وضع له عنواناً على هذا النمط : «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول». و«كان» بذلك عند سيبويه فعل متعدد يليه فاعل ومفعول. وفسر السيوطي في كتابه أجمع كلام سيبويه في الباب بأن المرفوع عنده يشبه الفاعل والمنصوب يشبه المفعول. ونرى المبرد في المقتضب يتبع سيبويه فيوضع للباب عنواناً على هذا النحو : «هذا باب الفعل المتعدد إلى مفعول». وعلق على ذلك السيوطي في أجمع : بأن المبرد يسمى المرفوع بعد «كان» فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً.

ومن يتبع المبرد في المقتضب يجده يعود فيسمى المرفوع اسمًا لكان والمنصوب خبراً. وبذلك أخذ البصريون بعده مضيفين أن «كان» ناسخة لحكم المبدأ والخبر، وأنها ناقصة لأنها تدلّ على الزمان دون الحدث. وذكر السيوطي في أجمع أن الفراء ذهب إلى أن المرفوع بعد «كان» رفع لشبيه بالفاعل وأن المنصوب نصب لشبيه بالحال، وذهب الكوفيون بعد الفراء إلى أن الاسم المرفوع بعد «كان» فاعل والاسم المنصوب حال، وكذلك إعراب الأسمين بعد أخواتها.

و واضح أن الأخذ بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال متعددة لا تستقيم دلالته

ال فعل المتعدي الواقع على المفعول . ولذلك عدل البصريون بعد سيبويه والبرد عن القول بهذه الفكرة أخذين بذكرة أن « كان » وأخواتها أفعال ناسخة ناقصة ، والاسم المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبرها . الواقع أنه ليس خبراً لها - إذا أخذنا أنفسنا بالدقة في الإعراب - إنما هو خبر للاسم المرفوع بعدها . ورأى الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة لأن قاعدة « كان » عندهم مطردة ، فهى دائمًا تامة ويليها فاعل مرفوع وقد يليها منصوب وحينئذ يعرب حالاً وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة .

وقد يُعرض على رأى الكوفيين بأن الحال بعد « كان » قد تكون ثابتة في مثل : « وكان الله غفوراً رحيمًا » والأصل في الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة بحيث لا يتوقف عليها معنى الكلام . ويحاجب على ذلك بأن انتقال الحال هو الأصل حقاً ، ولكنها قد تأتي ثابتة تتوقف عليها دلالة الكلام ومعناه في أمثلة مواضع نصّ عليها النهاية ، وذلك :

- ١ - إذا كانت جامدة مثل : « وهذا بَعْلٌ شَيْخًا - ولا تَمْشِ في الْأَرْضِ مَرَحًا » - هذا أخوك رجلاً - هو الحق صدقاً .
- ٢ - إذا كانت مؤكدة مثل : « وَلَيْ مُدْبِرًا - فَتَبَسَّمْ ضاحكاً - وَيَوْمَ يُبَعْثَ حَيًّا - ولا تَعْثُوا في الْأَرْضِ مُفْسِدِين » .
- ٣ - إذا كانت متتجدة مثل : (وَخُلُقُ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا - أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَضِّلًا) - وُلْدٌ قَصِيرًا - خُلُقٌ أَحْوَلٌ .
- ٤ - ولها أمثلة أخرى منها : « فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ - لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجَدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ - شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ أَوْلُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقَسْطِ » وقال عدى بن الرّاغل :

إنما الميتُ من يعيش كثيًراً كاسفاً بالله قليل الرجاء
وبذلك يسقط في وضوح هذا الاعتراض .

واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان قد يكون أسلماً جاماً مثلاً : « كان محمد lisanerab.com رابط بديل www.lisanerab.com »

أسدا» والأصل في الحال أن تكون مشتقة. ويحاب على ذلك بأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة حقا، ولكن النحاة نصوا على أنها تأقى جامدة في أحد عشر موضعًا، هي :

- ١ - إذا كانت موصوفة مثل : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا - فَتَمَثِّلُ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا».
- ٢ - إذا كانت دالة على عدد مثل : «فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» - صام رمضان ثلاثة أيام.
- ٣ - إذا كانت دالة على تفضيل مثل : «هُوَ عَلَيْهِ أَبْرَعُ مِنْ أَدْبَارِهِ - هُوَ شَابًا أَجْلُّ مِنْ زَيْدَ شِيفَخَا».
- ٤ - إذا كانت نوعا لصاحبها مثل : «هَذَا مَالِكُ ذَهَبَا - تَلْكَ أَخْلَاقُكَ مَرْوِعَةً».
- ٥ - إذا كانت أصلا لصاحبها مثل : «أَسَجَدَ لِنَّ خَلَقَ طَبِينَا» - هذا خاتمك فضةً.
- ٦ - إذا كانت فرعا لصاحبها مثل : «وَتَنْحَتُونَ الْجَبَالَ بَيْوَاتِهِ» - هذا أدبك قصصاً.
- ٧ - إذا كانت دالة على سعر مثل : «بَاعَ الْأَرْضَ مَتَّرًا بِثَلَاثَيْنِ جَنِيهًّا» - باع القمح قدحا بجنيه.
- ٨ - إذا كانت دالة على تشبيه مثل : «أَقْبَلَ زَيْدَ أَسْدَا - صَاحَ زَيْدَ ثُورَا».
- ٩ - إذا كانت دالة على ترتيب مثل : «ادْخُلُوا طَالِبًا طَالِبًا أَى مَرَارًا - قرأت الكتاب بابا بابا أى مبوبًا».
- ١٠ - إذا كانت دالة على تقسيم مثل : «قَسَمَ الْجَائِزَةَ ثَلَاثًا - قَسَمَ الْمَالَ أَخْمَاسًا».
- ١١ - إذا كانت دالة على معاملة مثل : «بَاعَ الْبَيْتَ يَدَا بِيَدٍ أَى مَقَابضَةً». وأجاز قياسه بعض أئمة النحو، فيقال كلمته وجهى إلى واجهة «وماشيته قدمى إلى قدمه - وجاورته بيته إلى بيته».

وبذلك يسقط هذا الاعتراض سقوطاً بِيَّنا كسابقه.

واعتراض ثالث هو أن الأسم المنصوب بعد «كان» قد يكون معرفة مثل : «كان المسافر محمداً» فكيف يعرب حالاً، والأصل في الحال أن تكون نكرة. ويحاجب على ذلك بأن مجيء الحال نكرة هو الأصل حقاً، ولكنها قد تأتي معرفة، كما نصَّ السيوطي في كتابه الهمع إذ يقول في باب الحال :

«جُوزِيُونُسُ وَالْمَغْدَادِيُونُ تَعْرِيفُ الْحَالِ مُثُلُّ : جَاءَ زَيْدُ الرَّاكِبَ قِيَاسًا عَلَى مَا سُمِعَ مِنْ ذَلِكَ. وَوَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ أَحْوَالٌ مَقْتَرَنَةً بِأَدَاءِ التَّعْرِيفِ كَقَوْلِهِمْ : مَرَّتْ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ (أَيْ مُجَمِّعِينَ كَثِيرِينَ) وَمُثُلُّ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الْعِرَاقَ (أَيْ مُعْتَرَكَةً) وَمُثُلُّ : ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ (أَيْ أَوْلَا فَأَوْلَا). وَقَرِئَ فِي سُورَةِ الْمَنَافِقِينَ : ﴿لَيَخْرُجُنَّ الْأَعْزَمُ مِنْهَا الْأَذْلُ﴾ «بِنَصْبِ الْأَذْلِ عَلَى الْحَالِ». وَوَرَدَتْ أَيْضًا أَحْوَالٌ مَضَافَةً مُثُلُّ : تَفَرَّقُوا أَيْدِيَ سَبِيلٍ (أَيْ مُتَبَدِّدِينَ) وَمُثُلُّ : طَلَبَتْهُ جَهَدًا وَطَاقَتِي وَوَحْدَيْ أَيْ جَاهِدًا وَمَطِيقًا وَمَنْفِرَدًا. وَمُثُلُّ : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ أَيْ عَائِدًا». وَمِنْ ذَلِكَ : «كَلْمَتَهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ أَيْ مَشَافِهَةٍ - وَ«جَاءُوا قَضَاهُمْ بِقَاضِيهِمْ» أَيْ مُجَمِّعِينَ كَثِيرِينَ.

وبذلك يسقط هذا الاعتراض بدورة كما سقط الاعتراضان السابقان، واعتراض رابع هو أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنه وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه في مثل : «كان زيد مسافراً». ويحاجب على ذلك بأن مجيء الحال فضلة هو الأصل ولكنها قد تأتي عمدة لا يستغني عنها الكلام أو العبارة كما في أمثلتها الثابتة والجامدة المارة وفي مثل : «دعوت الله سمعيا بصيراً». وبذلك يسقط هذا الاعتراض كما سقطت الاعتراضات السابقة.

وتبقى هناك شبهة، وربما هي التي دفعت البصريين إلى القول بأن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة - وذلك لأن هذه الأفعال يمكن الاستغناء عنها في جملها وحينئذ يتتحول الأسم المرفوع بعدها إلى مبتدأ والاسم المنصوب إلى خبر مرفوع ، فمثل : «كان محمد مسافراً» إذا حذفت «كان» من العبارة أصبحت «محمد مسافر». وفات البصريين ما لاحظه بعض النحاة - كما جاء في كتاب الهمع للسيوطى - من أن كل فعل لازم

يليه حال يصدق عليه أنه مثل كان وأخواتها - فعل ناقص، ومن الممكن أن يعرب ما بعده اسمًا له مرفوعًا والحال خبرًا مرفوعًا مثل :

جاء محمد يضحك - دمعت العينُ باكية - سال الماء متدفقاً - صاح على مستغيثًا - مرق السهمُ نافذاً - بزغت الشمس منيرةً - برقت السحابة مضيئةً - ذهب زيد آسفاً - بكر عمرو نشيطاً - بكت هند محزونة - عاش زيد بائساً - عذب الماء حلواً - انقاد عمرو راغماً - عفَ الحسنُ زاهداً - خرج خالد راضياً - عاد زيد مبتهجاً - افترى عمرو كاذباً - تأمل على مفكراً - نظر زيد غاضباً - اختفى عمرو متنكراً - اكتفى عاصم قانعاً - توارى زيد فزعاً - نجح على متفوقاً - تعبد بكر ناسكاً - نشأ على منعماً - ولَ عمرو نافراً - نهض زيد مصمماً - رَحْب عمار باشاً - تهكم زيد ساخراً - تهلل خالد مستبشرًا - انهمر المطر غزيراً - هوى البيت ساقطاً - وجَم عمرو مشدوهاً - أقدم خالد جسوراً - صمت زيد عيّناً - تنفس المريض مستريحاً - دخل عمر ومرتابعاً - ترثَت زيد مستاءً - بادر خالد مسرعاً - سطعت الرائحة عطرة - برأَ عمر معافً - أصغى على منصتاً - تآلم زيد صابراً - صدر الأمر نافذاً - انصرف عمرو خائفاً - تضرع زيد مستغيثاً - سَجَ الليل مدھماً - دَوَى الرعد مجلجاً - زها زيد متعاظماً - سكت عمرو مفحماً - ابتهل على ضارعاً.

فلو حذف الفعل في هذه الجمل تحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر. ويلزم البصريين على ذلك أن يلحقوا الأفعال اللاحمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة فيُعرَب ما بعدها اسمًا للفعل والمنصوب خبراً. وفي اللغة- كمارأينا- مالا يكاد يحصى من هذه الأفعال اللاحمة التي يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وأحياناً لا يليها الحال، بالضبط كما هو الشأن في كان وأخواتها. ولما كان البصريون يعربون المرفوع في الأمثلة السابقة للأفعال اللاحمة ونظائرها فاعلاً كما يعربون المنصوب حالاً فإنه يلزمهم أن يعمموا ذلك في «كان» وأخواتها أخذًا بقاعدة الاطراد في العلوم حتى لا يحدث في القاعدة العامة استثناء يؤدى إلى خلخلة فيها واضطراب..

وقد يقال إن «كان» تأق فعلاً لازماً تماماً بمعنى حدث أو وقع، وأن ذلك يتبع لنا أن نقول إذا ولها اسم منصوب إنها لاتزال فعلاً لازماً تماماً، والمنصوب بعدها حال، فهل

نستطيع أن نعمّ ذلك في أخواتها : «أصبح - أضحي - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مadam - مازال - مافتيء - ما انفك - مابرح»؟ ونجيب على هذا السؤال بالإيجاب فإن من يرجع إلى باب كان في كتاب الهمم للسيوطى يجد النها نصوا على أن أخوات كان جميعاً تأق لازمة تامة أى مكتفية بفاعل مرفوع، إذ يقال : «أصبح فلان - أو أضحي - أو أمسى» إذا دخل في وقت الصباح، أو في وقت الضحى أو في وقت المساء، ومن ذلك قوله جل شأنه : ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾. ومعنى «ظل فلان» أنه أقام نهاراً، ومعنى «بات» أنه أقام ليلاً، ومعنى «صار» رجع ومنه قوله عز سلطانه : ﴿ألا إلى الله تصرير الأمور﴾ ومعنى «madam» بقى ومنه قوله تعالى : ﴿خالدين فيها مادامت السموات والأرض﴾ ومعرف أن «ما» الداخلة على «دام» مصدرية ظرفية. ومعنى «مازال» بقى أو استمر، ومثلها : «مافتيء - ما انفك - ما برح». وقد تكون «ليس» هي الفعل الوحيد من أخوات «كان» الذي يُظنّ أنه لا يتأق لازماً تماماً وقد ذكر السيوطى عن أبي على الفارسى أن القياس فيها مثل أخواتها يقتضى أن تأق لازمة تامة. ولا تتفق المسألة فيها عند حكم القياس وحده، فإن السباع يشهد له، إذ حكى سيبويه عن بعض العرب قوله : «ليس أحد» أى هنا، وروى السيوطى قول بعض الشعراء في شطر له : «فاما الجود منك فليس جود» وقول أحد الشعراء :

يَسْتُمْ وَخِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبُوئْتُمْ مِنْ نَصْرَنَا خَيْرٌ مَعْقُلٌ

ومعنى ذلك أن جميع أخوات «كان» يطرد فيها - مثلها - أنها تأق لازمة تامة وأنه يصدق على المنصوبات بعدها - ما يصدق على منصوب كان - من أنها أحوال منصوبة .

المراجع :

كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢١/١ ، ٤٧ .

مكتبة لسان العرب www.lisanerab.com وما بعدها ٤/٤٦ وما بعدها ٣/٢٣٦ رابط بديل lisanerab.com

معنى الليب لابن هشام ص ٥١٣.
 الهمع للسيوطى ٦٢/٢ وما بعدها. وانظر ٨٤/٢ وما بعدها و٤/١٨ وما بعدها.
 التصریح على التوضیح ١٩٠/١
 الصبان على الأشمونی ١٩٢/١ وما بعدها.

إلغاء باب «ما» و«لا» و«لات» العاملات عمل ليس

(١) صيغة «ما»

تدخل «ما» النافية على الجملة الاسمية فلا يحدث تغيير إعرابي فيها في لغة تميم إذ يقولون : «ما زيد قائم» ومنه في القرآن الكريم : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ . أما في لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين فإن خبر الجملة الاسمية الداخلة عليها يصبح منصوباً . وانختلف البصريون والковيون في إعراب الاسمين بعدها حينئذ، أما البصريون فذهبوا إلى إجرائها مجرى ليس ، فُيُعرَب المرفوع بعدها اسمياً لها والمنصوب خبراً لها كما في قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِم﴾ . وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن «ما» في لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين لا تعمل شيئاً وأن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء مخدوفة، إذ العرب لا تنطق بها غالباً إلا ومعها الباء متصلة بالخبر كقوله جل شأنه : ﴿وَمَا رَبُك بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وقول الفرزدق : لعمرك ما معنٌ بتارك حُقُّه ولا مُنْسٌ مَعْنٌ ولا مُتَسِّرٌ وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين في كتب الناشئة تيسيراً عليهم في الفهم وتعميماً لحكم خبر «ما» هذه فإما أن يكون محروراً فعلاً باء زائدة أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير باء مخدوفة.

المراجع :

سيبوه ٢٨/١ . المقتصب ١٨٨/٤ .

المغني ص ٣٣٥ . المجمع ١١٠/٢ .

الصياغ على الأشموني ٢٠٠/١ .

مكتبة لسان العرب

(ب) صيغة «لا»

تدخل «لا» النافية على الجملة الاسمية فيظل المبتدأ مرفوعاً وينصب الخبر، ولم تأت هذه الصورة إلا في بيتين : بيت لشاعر مجهول هو :

تعزَّ فلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَاٰ وَلَا وَزَرٌّ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَاٰ

وبيت للنابغة الجعدي إن صحت نسبته إليه هو قوله :

وَحَلَّتْ سُوَادَ الْقَلْبِ لَا نَا بَاغِيَاٰ سُواهَا وَلَا عَنْ حُبَّهَا مُتَرَاحِيَاٰ

واختلف النهاة في إعمالها، فقال قوم : عملت في البيتين عمل ليس . وقال الأخفش الأوسط : لا تعمل ألبته ، وكأنه أنكر البيتين . وقال الزجاج : إنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به ، وكأنه بدوره أنكر البيتين . وقال أبو حيان : إن إعمال لا لم يرد صريحاً منه إلا البيت الأول ، والبيت والبيتان لا تبني عليهما القواعد .

وإذن فينبغي أن نستغني عن هذه الصيغة من صيغ النواسخ لسبب مهم وهو أن إعمالها لا يطرد في اللغة ، كما لاحظ ذلك الأخفش الأوسط وغيره من النهاة .

المراجع :

سيبويه ٣٥٧/١.

المقتضب للمبرد ٣٨٢/٤.

المغني ص ٢٦٤ .

الهمم ١١٩/٢ .

الصبان على الأسمونى ٢٠٤/١ .

(ج) صيغة «لات»

تدخل «لات» على الحين ومرادفه ولها مثال واحد في القرآن الكريم وهو قوله تعالى : «**ولات حين مناص**». وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة واسمها ممحوف والتقدير: **ولات الحين حين مناص** وقرئت الآية

برفع حين. وإذاً فالمحذوف الخبر أى ولات حين مناص لهم. وقيل تعمل أيضاً في مرادف حين مثل أوان. وساعة. وذهب نحاة آخرون إلى أنها تعمل عمل إن والخبر بعدها محذوف كما في الآية والتقدير «ولات حين مناص» لهم. وذهب الأخفش الأوسط وأبو حيأن إلى أنها لا تعمل شيئاً، والظرف بعدها منصوب كما في الآية الكريمة : «ولات حين مناص». وإذا جاء مرفوعاً فمبتدأ والخبر محذوف. وأرى الاقتصار على حالة النصب كما في الآية الكريمة وأن ما بعدها منصوب على الظرفية، وأنها أداة نفي خاصة بالظروف.

وبذلك كله نكون قد حذفنا من النحو التعليمي صيغ «ما» و«لا» و«لات» الناسخات تيسيراً وتبسيطاً.

المراجع :

المغني ص ٢٨١ .

الهمم ١٢١/٢

الصبان على الأشموني ٢٠٥/١ .

إلغاء باب «كاد» وأخواتها

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع : أفعال مقاربة هي كاد، كرب، أوشك، مثل «كاد زيد يقوم» وأفعال رجاء هي عسى، حرى، اخلولق، مثل : «عسى زيد أن يقوم»، وأفعال شروع أهمها : شرع، جعل، أخذ، طفق، أنساً. وسميت جميعاً أفعال مقاربة من باب التغليب. ويلى أفعال الرجاء والمقاربة دائمًا اسم مرفوع ثم مضارع وقد يقترن بأن المصدرية كما في المثال الثاني بخلاف أفعال الشروع فإن المضارع معها لا يقترن بأن . وذهب الجمهور إلى أنها تعمل جميعاً عمل كان فالمرفوع بعدها اسمها والفعل المضارع التالي للاسم المرفوع في مثل «عسى محمد يقوم» و«عسى محمد أن يقوم» خبرها . وهذا الرأي محل نظر لما يأتى :

أولاً : ذكر سيبويه أن قولك عسيت أن تفعل ، مثل قوله قاربت أن تفعل أي قاربت ذاك الفعل . وهذا يفيد أن بعد عسى فاعلاً ومفعولاً به كما فهم النحاة من كلامه ، وقال : «اخلولقت السراء أن تمطر» أي لأن تمطر . وهذا يفيد أنه جعل المصدر المؤول بعد «اخلولقت» محرومًا بـجارٍ مذوف كما فهم النحاة أيضًا . وإذا فهو يريد القول بأن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة والرجاء إما مفعول لها على أنها متعددة معنى قارب وإما محروم بحرف جرٌ على أنها أفعال لازمة بمعنى قرب . وذكر صيغة عسى في مثل «عسى أن يفعلوا» وقال : إنها مثل «دنا أن يفعلوا» . « فإن ما بعد دنا في المثال مصدر مؤول بفاعل مرفوع . وقال : من العرب من يقول «عسى يفعل» يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل في موضع الاسم المنصوب أي أنها مفعول به . فرأيه سواء مع عسى ومع كاد . بمعنى أنه يليهما - وبالمثل كرب وأوشك وحرى واحلولق - فاعل وجملة في محل نصب مفعول به ، ثم يقول : ومثل ذلك «جعل يقول» و«أخذ يقول» .

ثانيًا : تابع المبرد سيبويه في أن مثل كاد وعسى من أفعال المقاربة والرجاء لا بدّ لها

من فاعل يقول : لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل فهو لا يراها أفعالاً ناقصة تجرى مجرى « كان » كما زعم البصريون المتأخرون . وتتابع سيبويه أيضاً في إن جملة المضارع بعد كاد وعسى مفعول به ، يقول : إذا سبقت المضارع أن المصدرية كان المصدر المؤول مفعولاً به في مثل : « كاد زيد أن يقوم ». ويذكر المبرد الصيغة « عسى أن يقوم زيد » ويرى - مثل سيبويه - أن المصدر فاعل .

ثالثاً : يذكر ابن هشام في المغني في باب عسى أقوال في إعراب « عسى زيد أن يقوم » القول الأول : أنها فعل متعدد بمعنى قارب معنى و عملاً أو فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسيعاً ، يقول : وهذا مذهب سيبويه والمبرد . وقد لخصناه آنفاً . والقول الثاني : قول جمهور البصريين وهو أن المرفوع بعدها اسمها والمصدر المؤول بعدها خبرها . والقول الثالث : أنها فعل قاصر (لازم) . بمنزلة قرب وأن الفعل بدل اشتغال من الفاعل في مثل « عسى زيد أن يقوم » أي عسى قيام زيد أو قرب ، وهو مذهب الكوفيين في الباب . والقول الرابع أنها فعل ناقص فالمرفوع اسمها وأن الفعل بدل اشتغال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سدّ مسدّ الخبر .

وواضح أن القول الرابع ملطف من فكرة النقص أو القول بأن هذه الأفعال ناقصة وقول الكوفيين إن « أن والفعل » بدل اشتغال في مثل كاد زيد أن يقوم أي قرب قيامه . وهذا التلفيق البين يجعلنا نرفض هذا القول وكان من الممكن أن نأخذ برأي الكوفيين أن الاسم المرفوع فاعل و«أن والفعل» بدل اشتغال لو لا أنه لا يمكن أن يؤخذ به في مثل « عسى زيد يقوم » فلا يمكن أن نجعل يقوم بدلاً من زيد . وإذا نفتح نسبته ، ويبقى قولهن في إعراب أفعال المقاربة : قول الجمهور وقول سيبويه والمبرد ، وواضح أن قول الجمهور لا يمكن الأخذ به في مثل « عسى زيد أن يقوم » و«كاد زيد أن يقوم » لأن « أن والفعل » في تأويل مصدر والمصدر لا يكون خبراً عن الذات فلا يقال « زيد القيام » أو « عسى زيد القيام » . وبذلك لا يستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة . فلم يبق أمامنا إلا أن نأخذ بقول سيبويه والمبرد ، وهو أن كاد وأخواتها إما أن تعد أفعالاً متعددة بعدها فاعل ومفعول وإما أن تعد أفعالاً قاصرة أو لازمة ،

فيعدّها فاعل مرفوع ومصدر مؤول حذف معه حرف الجرّ توسيعاً. والأولى أن نعرب ما بعدها فاعلاً ومفعولاً به.

وأما أفعال الشروع مثل «أخذ محمد يقرأ» فهي بمنزلة «عسى» في رأي سيبويه مثل «عسى زيد يقرأ» وما دمنا قد أعرّبنا الجملة الفعلية «يقرأ» مع عسى في محل نصب مفعولاً به كذلك نعرب ما بعد هذه الأفعال مفعولاً به، طرداً للقاعدة في الباب وتعديلاً لها. وبذلك تكون قد حذفنا من النحو التعليمي باب أفعال المقاربة وإعرابه وأدجنه في باب المفعول به المتعدد في مثل «أهديت زيداً كتاباً».

المراجع :

- كتاب سيبويه ٤٧٧/١.
- المقتضب للمبرد ٦٨/٣.
- معنى اللبيب ١٦٢/١.
- الهمع للسيوطى ١٣١/٢.
- التصریح على التوضیح ٢٠٣/١.
- الصبان على الأشمون ٢٠٧/١.

إلغاءات في باب إن وأخواتها

(١) إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة

المعروف أن من الحروف المصدرية أن الساكنة النون الناصبة للمضارع مثل : «أطمع أن يغفر لِي ربِّي». ووُجِد جمهور نحاة البصرة في الذكر الحكيم أمثلة فيها «أن» داخلة على مضارع مرفوع غالباً يسبقها نفی أو السین أو قد أو نون كقوله جل شأنه في سورة المائدة : ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ فَعَمِلُوا وَصَمُّوا﴾ بضم تكون في قراءة حمزة وأبي عمرو والكسائي وكقوله تبارك وتعالى في سورة طه : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلُكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ بضم يرجع في قراءة السبعة. وجعلهم ذلك يقولون : «أن» في الآيتين ليست أن الناصبة للمضارع إنما هي مخففة من أن مفتوحة الهمزة أو كما يسمونها الثقيلة أخت إن. واسمها دائئماً - في رأيه - ضمير شأن مذوف. وهو تأويل بعيد لأنه لا ضرورة لأن تخفف «أن» هذا التخفيف، ولا ضرورة لأن يحذف اسمها ويقدّر ضمير شأن مذوف. وقد ذهب سيبويه والковيون معه إلى أنها حرف مصدرى مهملاً لا يعمل شيئاً لا في الفعل المذكور ولا في الضمير المقدر المذوف. وأولى من ذلك - في رأينا - أن يقال إنها أداة ربط، وهي تارة تربط بين فعلين كما في الآيتين الكريمتين وفي مثل : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضٍ﴾ ومثل : ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.. أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرِهُ أَحَدٌ﴾. وقد تربط بين مفرد وجملة اسمية أو بعبارة أخرى بين مبتدأ وخبره مثل : ﴿وَآخْرُ دُعَوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقد تربط بين جملة فعلية وجملة اسمية مثل : «كل شيء يشهد أن لا إله إلا الله» أو بين جملتين فعليتين مثل : ﴿أَفَلَمْ يَئِسْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهُدِي النَّاسُ جَمِيعًا﴾. وتدور «أن» هذه الرابطة في القرآن الكريم كثيراً، وكذلك في الشعر مثل قول الأعشى :

وفْتِيَةٌ كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يَخْفَى ويَتَعَلَّ

وقول جرير متهكمًا بالفرزدق :

زعم الفرزدق أن سيفاً مربعاً أبشار بطول سلامٍ يا مربعاً

واوضح أنه ينبغي أن يحذف من النحو دون تردد إعراب «أن» المخففة من «أن» الثقيلة، ويكتفى فيها بأنها أداة ربط.

(ب) إلغاء إعراب «كان» المخففة من «كان» الثقيلة

تحتفف «كان» واحتللت النحاة إزاءها كما اختلفوا إزاء «أن» المخففة، فذهب بعض النحاة إلى أن اسمها ضمير شأن محذوف في مثل قوله تعالى : «**كَانَ لَمْ تَغْنِي**
بِالْأَمْسِ» والجملة بعدها خبرها. وذهب الكوفيون إلى أنها حيتىذ مهملة وليس لها اسم ولا خبر، ورأيهم أولى؛ لأنه ليس فيه تقدير ولا تأويل. وينبغي أن يحذف إعرابها الأول من كتب الناشئة، ويكتفى بأنها ساكنة مهملة، مع ملاحظة أنها تكثر قبل «لم - وقد» كما في مثل : «**كَانَ لَمْ يَسْمَعْ** - **كَانَ قَدْ سَمِعَ**».

(ج) إلغاء إعراب لكن المخففة

تحتفف لكن من لكن الثقيلة، وحيثىذ تهمل إذا دخلت مثل إن وأخواتها على الجمل ولا تعمل أبنته مثل : (ولكنْ كانوا هم الظالمين) ومثل : «**زَيْدُ بْنُ طَرَىٰ لَكَنْ عَمَلَهُ** جيد». ومعروف أنه إذا وليها مفرد كانت عاطفة إلا إذا سبقتها واواعطف فإنها تكون حرف استدراك فقط مثل : «**مَا قَامَ زَيْدٌ لَكَنْ عُمَرُو**». ولا تكون عاطفة إلا إذا تقدمها نفي أو نهي مثل : «**مَا قَامَ زَيْدٌ لَكَنْ عُمَرُو - لَا يَقْمِنُ زَيْدٌ لَكَنْ عُمَرُو**».

(د) إلغاء عمل لبت مع ما الكافة

تلحق «ما» الحرفية الزائدة إن وأخواتها فتكفها عن العمل وتسمى «ما الكافة» مثال إن : (إنما الله إله واحد) ومثال أن : (يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) ومثال كان : (كأنما يساقون إلى الموت) ومثال لكن : (لكلمنا زيد جبان) ومثال لعل : (لعلنا

عمرو شجاع». وعلى هذا النحو تكُف ما إِنْ وَكَانْ ولكنَ ولعلَ عن العمل، فلا تنصب اسماً بعدها ولا ترفع خبراً.

أما «ليت» فاختطف النهاية إزاءها حين تلحقها «ما» فقال بعض النهاية : إن «ما» لا تزيلها عن العمل وقال آخرون : بل تزيلها مثل أخواتها، وأنشدوا بالوجهين من عملها وإلغائها قول النابغة :

قالت ألا ليتها هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقد أى فكافٍ . وليس في يد القائلين بإعمالها شاهد يستند قولهم سوى هذا البيت، وله رواية أخرى بإهمال ليتها، وما كانت القواعد لتوضع على أساس بيت واحد فضلاً عن أن له رواية مناقضة أو مقابلة بإهمال ليتها فيه وهي أكثر صحةً من رواية النصب، إذ يقول سيبويه في الكتاب إنها رواية رُؤبة وإنه كان ينشد البيت برفع الحمام . وبذلك لا يكون في يد الذاهبين إلى إعمالها مع لحوق «ما» بها أى دليل . ويرجح إعمالها مع لحوق ما لأن أخواتها جميعاً تُكَفَّ معها عن العمل حينئذ ، وهو ما ينبغي أن يقرر في النحو التعليمي طرداً للقاعدة فيقال إنه حين تلحق «ما» إن وأخواتها تكَفُّها جميعاً عن العمل .

المراجع :

سيبوه ٢٨٢/١ و ٤٧٥ .

المقتضب ١/٥٠ ، ٣٦٣/٢ وانظر ٥/٣ .

المغني في «أن» ص ٢٨ و «لكن» ص ٣٢٣ وانظر ص ٣١٦ .

الهمع ١٨٤/٢ ، ١٨٩ .

التصریح على التوضیح ٢٢٥/١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ .

الصیان على الأسمون ٢٢٥/١ ، ٢٣١ .

إلغاءان في باب لا النافية للجنس

(ا) «لا حول ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»

يُدرِّسُ هذا اللغز للناشرة، إذ يقال لهم إن صيغة «لا حول ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» تحتمل خمسة أوجه في الإعراب :

١ - وجهين خاصين بلا الأولى مع اسمها، وذلك أننا إذا اعتبرناها نافية للجنس كانت لفظة «حول» بعدها اسمها وتصبح مبنية على الفتح . ويمكن أن لا تعتبر لا نافية للجنس بل تعتبر نافية مهملة، والاسم بعدها يكون حينئذ مبتدأ مرفوعاً.

٢ - وفي الوجه الأول وهو اعتبار «حول» اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح يجوز في اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبارها نافية للجنس كاختها الأولى ، ويجوز اعتبار لا الثانية نافية مهملة وما بعدها إما منصوب عطفاً على اسم «لا» الأولى المبني باعتبار محله ، وهو النصب، وإما مرفوع عطفاً على محل «لا» الأولى مع اسمها لأن محلهما محل رفع . وفي الوجه الثاني وهو رفع اسم «لا» الأولى يجوز في اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس، ويجوز فيه الرفع عطفاً على اسم «لا» الأولى المرفوع باعتبار «لا» الثانية مهملة ملغاً.

ومعروف أن الاسمين في صيغة «لا حول ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» مبنيان على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس في لغتنا الدارجة وعلى ألسنة الخطباء والعوام ، فقيم هذه الوجوه لإعرابها بتلك الصور المتکلفة التي لا ينطق بها أحد . إن هذا اللغز ينبغي أن يلغى من كتب النحو التعليمي ولا يذكر للناشرة إلا الوجه الطبيعي ، وهو وجہ بناء الاسمين على أن «لا» الأولى والثانية جمِيعاً نافيتان للجنس .

المراجع :

- سيبويه (طبعة بولاق) ٣٥٢/١ .
المقتضب للمبرد ٣٨٨/٤ .
ابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ .
المغنى لابن هشام (طبعة دار الفكر) ص ٢٦٣ .
الهمع ٢٨٧/٣ وما بعدها .
التصريح على التوضيح ٢٤٠/١ .
الصبان على الأشموني ٦/٢ .

(ب) «لا سيما»

معنى سَيَّ مثل وتلزمها «ما» بعدها وكذلك «لا» قبلها وتنطقها العامة «سيما» بدون «لا» خطأ إذ تلزمها دائئراً. وهي تجعل لما بعدها أولوية على ما قبلها مثل : استجابة القوم لا سيما زيد» فزيادة استجابة مثل القوم ولكن مع زيادة وأولوية عليهم، وكأنه منهم وخرج عنهم بهذه الأولوية أو الزيادة.

واختلف النحاة في إعراب : «لا سيما زيد» فذهب أبو على الفارسي إلى أن «سي» حال منصوبة ، ورجح عليه ابن هشام قول من ذهبوا إلى أن «لا» في صيغتها نافية للجنس ، و«سيّ» اسمها و«ما» زائدة ، و«زيد» مضاف إلى «سي» مجرور . وقيل : «ما» في «سيما» ليست زائدة ، بل هي اسم موصول ، وما بعدها مرفوع خبر لمبدأ ممحض ، والتقدير : «لاسي الذي هو زيد». وقيل : بل «ما» نكرة موصوفة ، وجملة «هو زيد» صفة لها . وقيل إن «ما» حرف كافٌ لسيّ عن الإضافة ، والاسم بعدها تمييز منصوب إذا كان نكرة في مثل : «ما أعظم الخير لا سيما خيراً لمصلحة الجماعة» فخيراً تمييز . ويمكن تعميم التمييز فيما يلي : «لا سيما» من المعارف مثل : «ارتفعت أثمار الفواكه لا سيما التفاح» أخذًا برأى الكوفيين القائلين بأن التمييز كما يكون نكرة يكون معرفة ، فيقال : «مُلئت رعوا - مُلئت الرعب».

ولنصلب ما بعد «لا سِيما» سواء أكان نكرة أو معرفة وجه آخر، فإن الكوفيين والبغداديين من أمثال أبي علي الفارسي ومعهم ابن مضاء القرطبي ذهباً جمِيعاً إلى أن «لا سِيما» من أدوات الاستثناء لما تفرد ما بعدها بأولوية على ما قبلها كما أسلفنا. وإذاً يكون ما بعدها - نكرة أو معرفة - مستثنى منصوباً. ونتيجة لهذه الوجوه المختلفة من إعراب صيغة «لا سِيما» في مثل: «أكبُّ الطَّلَابُ عَلَى الْدِرَاسَةِ لَا سِيما خَالِدٌ» أن «سيما» منصوبة دائمًا وأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر. وإذاً ينبغي إلغاء إعراب لغز لا سِيما، من النحو التعليمي لأن متلوها أو تاليها يجوز أن ينطق رفعاً أو نصباً أو جراً.

المراجع :

- . المغني ص ١٤٨ .
- . الهمم ٢٩١/٣ .
- . الصبان على الأشموني ١٢٩/٢ .

إلغاء باب «ظن» وأخواتها وباب «أعلم» وأخواتها

(١) إلغاء باب «ظن» وأخواتها

ذهب جمهور النحاة إلى وضع ظن وأخواتها في الأفعال الناسبة للابتداء ذاهبين إلى أنها تدخل على جملة اسمية فتجعل المبتدأ مفعولاً به أولاً والخبر مفعولاً به ثانياً. ويلاحظ أنهم توسعوا في أفعال الباب توسيعاً جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها، ونحن نذكرها أو نذكر أكثرها، وهي : حَجا، عَدَ، زَعِمَ، جَعَلَ، هَبَ، وَجَدَ، أَفْلَى، دَرَى، تَعْلَمَ، عَلِمَ، ظَنَ، حَسِبَ، خَالَ، رَأَى، صَيَرَ، أَصَارَ، تَرَكَ، اتَّخَذَ، وَلَحِقَ بِهَا قَوْمٌ، سَمِعَ، صَادَفَ.

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير و يجعل من هذا الباب مثل : حفرت وسط الدار مسرب مياه، وبنيت الدار مسجداً، وقطعت الثوب قميصاً والجلد نعلاً والقماش ثوباً. وذكر السكاكي في كتابه المفتاح فيما يتعدى إلى مفعولين مثل ظن ثمانية أفعال هي : توهمت - تيقنت - شعرت - تبيّنت - أصبحت - اعتقدت - تمنيت - وددرت.

وإنما ذكرت ذلك كله لأدلة على أن الباب يتسع سعة شديدة، وأولى في تعليم الناشئة ألا يُصرّفوا عن ظاهر التعبير، ففعل ظن وكل هذه الأفعال يليها مفعولان وحسب، ولا حاجة إلى أن يقال إن أصلهما مبتدأ وخبر.

وقد أنكر السهيلي عالم النحو الأندلسى هذا الأصل، وقال : إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعوليها ابتداءً. قال : والذى حمل النحوين على رأيهما فيها أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر في تكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال :

وهذا باطل بدليل أنك تقول ظنت زيداً عمراً، ولا يجوز أن تقول زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظنت، إذقصد أنك ظنت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو.

وإذن يحسن أن نلغى تخصيص باب (الظن وأخواتها) كما ألغينا تخصيص باب «كاد - كان» تيسيراً وتبسيطاً وتذكر أمثلتها المشهورة في باب المفعول به المتعدد مثل أعطى المعلم حالداً جائزة.

المراجع

المقتضب للمبرد ٩٤/٣.

الهمع ٢٠٩/٢ وما بعدها.

التصریح على التوضیح ٢٤٦/١ وما بعدها.

الصیان على الأشمونی ١٣/٢ وما بعدها.

(ب) إلغاء باب أعلم وأخواتها

تنصب أعلم وأرى وأنبأ ونبياً وخبر وأخبر ثلاثة مفاعيل مثل أعلمت زيداً عمراً قادماً. ويلحق النهاية عادة هذا الباب بباب ظن لأن الفعل علم من أخواتها ودخلت عليه همزة التعديّة.

وما دمنا قد رأينا إلغاء باب ظن وما يتربّ عليه من وضعه في النواسخ فكذلك ينبغي إلغاء الباب الملحق به وهو باب أعلم ووضع أمثلته في باب المفعول به المتعدد.

المراجع :

المقتضب ١٢١/٣.

الهمع ٢٥١ ، ٢٤٨/٢

التصریح على التوضیح ٢٦٤/١

الصیان على الأشمونی ٢٦/٢

إلغاء باب التنازع

سمى سيبويه هذا الباب «باب الفاعلين والمفعولين» اللذين كلُّ واحدٍ منها يَفْعَلُ بفاعلٍ مثل الذي يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك، وهو قوله : ضربتُ وضربني زيدُ، وضربني وضربتُ زيداً تحمل الاسم على الفعل الذي يليه» أى الفعل الثاني. وسمى النحاة الباب بعد سيبويه باسم باب التنازع، إذ يتزاوج فعلان اسماً واحداً يطلبانه إما على أنه فاعل مثل «قام وسافر محمد» وإما على أنه مفعول به مثل «محمد قرأ ودرس القصيدة» وقد يطلب أحد الفاعلين رفع الاسم والثانى نصبه كالمثالين اللذين ذكرهما سيبويه، وقد يطلبان جرّه بالحرف مثل «مررت ومرّ بـ زيد». واختلف البصريون والkovيون في الفعل الذي يعمل في الاسم هل هو الأول أو الثاني، أما البصريون فاختاروا الثاني لقربه من المعمول كما هو واضح في مثال سيبويه ويضمنون في الفعل الأول الفاعل فقط أما المفاعيل والجرورات فتحذف. واختار الكوفيون الفعل الأول لسبقه ويضمنون في الفعل الثاني الفاعل والمفاعيل والجرورات، فيقول البصريون مثلاً : قاموا وقعد الزيدون» ويقول الكوفيون : «قام وقعدوا الزيدون» ويقول البصريون : «ضربت فأوجعته زيداً» فيضمنون المفعول به في الفعل الأول، ويقول الكوفيون : «ضربت فأوجعت زيداً» فيضمنون المفعول به في الفعل الثاني على قاعدتهم. وكل ما أتى به سيبويه من الشواهد الشعرية على الباب أربعة أبيات هي قول الفرزدق :

إني ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَّى وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

وقوله أيضاً :

ولكَنَّ نِصْفَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم

نصفاً : انتصافاً.

وقول طفيل الغنوى :

وَكُمْتَ مُذَمَّاهَةً كَأَنْ مُتَوْنَاهَا جَرِي فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنَ مُذَهَّبِاً^(١)

وقول رجل من باهله :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

يقول سيبويه : «وال فعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير معمل في اللفظ والآخر (الثانى) معمل في اللفظ والمعنى » ويقول أيضاً «إنهم تركوا إعمال الفعل حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب» أو كما نقول لدلالة السياق. وسيبويه بذلك لا يجرى مع البصرىين المخالفين له في إضمار الفاعل مع الفعل الأول إذ يقول إنه ترك لعلم المخاطب. وهو بذلك لا يضم مع الفعل الأول الفاعل ومثله المفاعيل وال مجرورات جميعاً. ومعروف أن الكسائى يذهب إلى أن الفاعل قد يحذف مع فعله وهو بذلك يتلقى مع سيبويه في رأيه آنف الذكر.

ولا توجد في اللغة شواهد تسند رأى البصرىين والkovfien فى إضمار الفاعل حين يكون جمعاً لا في الفعل الأول ولا في الفعل الثانى، بل يحذف معهما جميعاً كقول علقة :

تَعْقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادُهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ^(٢)

ولو أعمل علقة الفعل الأول في الفاعل كما ذهب الكوفيون لقال أرادوها، ولو أعمل الفعل الثانى في الفاعل كما ذهب البصرىون لقال تعفقوا. والبيت بذلك يشهد بفساد رأيهما جميعاً، كما لاحظ ذلك ابن مضاء فى كتابه (الرد على النعحة) مضيفاً أنه يدل على صحة مذهب الكسائى فى حذف الفاعل ونضيف أنه يدل أيضاً على صحة ما ذهب إليه سيبويه من حذف الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه.

(١) كمتا مدمة: خيلاً مشربة حمرة.

(٢) تعفق: لاذ. الأرطى: شجر. كليب: جمع كلب. **مختبر لسان العرب** www.lisanarb.com lisanerab.com رابط بديل

ولم يقف النحاة بباب التنازع عند صوره البسيطة التي عرضها سيبويه في الأبيات السابقة فقد مضوا يعرضونه في الأفعال الم تعدية إلى مفعولين فتقول في رأى الكوفيين : « ظنت وطنون شاخصاً الزيدِين شاخصين » أي ظنت الزيدِين شاخصين وطنون شاخصاً . وكذلك في الأفعال الم تعدية إلى ثلاثة مفاعيل فتقول في رأى الكوفيين : « أعلم وأعلمونيهما إياهم الزيدِين العُمرِين منطلقين » أي أعلم الزيدِين العُمرِين منطلقين وأعلمونيهما إياهم . ومعلوم ما سبق أن البصريين لا يضمرون المفاعيل مع الفعل الأول الم تعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل . وتوقف ابن مضاء بإزاء هاتين الصورتين الكوفيتين للأفعال الم تعدية إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل ، وقال : رأى فيها وفينا شاكلاهما أن كل ذلك لا يجوز ، لأنه ليس له نظير في كلام العرب ولا جرى في لسانهم . ومن قبله ذهب الجرمي كما ذكر ذلك السيرافي في شرحه على سيبويه والرضي في شرحه على الكافية إلى أنه لا يجوز إجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة لأن ذلك يخرج عن القياس ، وإنما يستعمل التنازع - كما قال - فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمردود .

و واضح ما سبق أن الأمثلة المستعملة في العربية من هذا الباب هي خبر فعلى الكينونة كما يرى البصريون أو الحال كما يرى الكوفيون على نحو ما في بيت الفرزدق السابق . وقد يتنازع الفعلان فاعلاً كما في بيت علقة المذكور آنفاً أو مفعولاً به كقوله تعالى : ﴿ آتوني أفرغ عليه قِطْرًا ﴾ وقد يطلب أحد الفعلين الاسم على أنه فاعل ويطلب الآخر على أنه مفعول به كما في بيت الفرزدق الثاني الذي استشهد به سيبويه وبيت طفيلي وبيت الباهلي . وقد يطلبان جره بالحرف كمافي الآية الكريمة : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلَّ اللَّهُ يُفْتَيْكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ .

وتشهد كل هذه الأمثلة برجحان رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم رفعاً ونصباً وجراً وأنه استغنى عن الاسم في الفعل الأول لعلم المخاطب به أو بعبارة أخرى حذف لدلالة السياق عليه . و واضح ما سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والковفيين وأنه حرثاً بأن يحذف من النحو

إذ يعرض صوراً من التعبير لا تجربى في العربية ولا نطق بها العرب لا هى ولا قواعد الإضمار التي اجتلت الأمثلة تطبيقاً عليها.

المراجع

- كتاب سيبويه ٣٧/١ وما بعدها.
- المقتضب للمبرد ١١٣/٣، ٧٢/٤ وما بعدها.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (بصورة جامعة القاهرة) الورقة ٣٦٦.
- كتاب الإنصاف لابن الأنباري (طبع ليدن) ص ٤٣.
- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٩٤.
- شرح الرضي على الكافية (طبعة استانبول) ٧٢/١ وما بعدها.
- أهمع للسيوطى ١٣٧/٥.
- التصریح على التوضیح ٣١٥/١.

إلغاء باب الاشتغال

من الأبواب العسراً في النحو لكثرة تفريعاتها باب الاشتغال، وهو «كل اسم متقدم على فعل عامل في ضمير عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل «الكتاب قرأته» و«زيداً قبلت رأيه» ويسمى الاسم المتقدم مشغولاً عنه والنهاية يجعلون له خمسة أحكام.

(ا) جواز النصب والرفع في الصيغة الأساسية في الباب مثل «محمدًا رأيته» و«محمد لقيت أخيه» فيجوز في محمد النصب على أنه مفعول به لفعل يدل عليه الفعل العامل في الضمير العائد عليه أو في الاسم المضاف إليه، ويجوز في محمد الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة التالية له.

(ب) وجوب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل من الأدوات مثل أدوات التحضيض والعرض في نحو: «هلا زيداً أكرمه» وأدوات الاستفهام غير المهمزة في مثل «هل زيداً رأيته» وأدوات الشرط الجازمة في مثل «حيثما زيداً تلقه فأكرمه» وبعد إذا ولو الشرطيتين مثل «إذا زيداً تلقاء فأكرمه ولو زيداً رأيته فأكرمه».

(ج) رجحان النصب في خمسة أحوال هي :

١ - إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل طببي أمراً أو نهياً أو دعاءً مثل «محمدًا كلامه» و«حالداً لا تنهه» و«زيداً أصلح الله شأنه».

٢ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام مثل قوله جل شأنه : «أبشرًا منا واحداً نتبعه» أو بعد حرف نفي غير مختص مثل «ما زيداً ضر بيته» أو بعد حيث مثل «حيث زيداً تلقاء يكرملك».

٣ - إذا كان الاسم جواباً لاستفهام منصوب مثل «كتاب البلاغة قرأته» جواباً لمن سأله : «أيَّ كتاب قرأت؟».

٤ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد جملة فعلية مثل : «كلمت محمدًا، وعمراً قابله». .

٥ - أن يتوجه في الرفع أن الفعل صفة لما قبله كقوله تعالى : «إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر». .

(د) رجحان الرفع في حالتين :

(أ) أن يسبق الاسم المشغول عنه جملة اسمية مثل : «محمد رأيته وعمرو لقيته».. .

(ب) أن يسبق الاسم المشغول عنه «أما» مثل : «سافر محمد وأما عمرو فزرته» وقرئ «واما ثمود فهديناهم» بالنصب.

(هـ) وجوب الرفع على الابتداء في حالتين :

(أ) إذا تقدم الاسم المشغول عنه أداة من الأدوات التي لها صدر الكلام وهي أدوات الاستفهام والشرط والنفي والتحضيض وكم الخبرية والحروف الناسخة وحرفا التنفيس مثل «زيد إن زرته أكرمك» و«الكتاب هل أخذته»؟ و«الله لا يحبه على»، و«زيد هلا كلمته» و«زيد كم لقيته» و«عمرو ليتني أكرمه» و«خالد سأحدنه - سوف أحده». .

(ب) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية أو واو الحال مثل «دخلت فإذا على يكلمه عمرو» و«دخلت وعلى يكلمه عمرو».

وقد تنبه ابن هشام في كتابه «أوضح المسالك» إلى أن وجه وجوب الرفع لا يدخل في باب الاستعمال، لأن الرفع في الاسم المشغول عنه متين سواء ذكر مع الفعل التالي الضمير العائد عليه أو لم يذكر. وحرى أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة، وخاصة أن أمثلته من صنع النحاة لتصور حالة يجب فيها الرفع مع الأحوال الأخرى في الباب. وبالمثل ينبغي أن يحذف من كتب الناشئة وجه وجوب النصب، لأن النصب فيه متين وأمثاله من صنع النحاة ليقابلوا في الباب بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب. وإنما جرّهم أو دفعهم إلى ذكر الوجهين في الباب أنهم قاسوه

على أبواب الفقه وما يتردد فيها من وجوه الوجوب والندب والإباحة والتحريم أو الحظر. وبلغ من قياسهم الساب على أبواب الفقه أن وضعوا له أركاناً وشروطاً لكل ركن، بالضبط كما يحدث في أبواب الفقه.

وإذا حذفنا من باب الاشتغال وجهى وجوب النصب على المفعولية ووجوب الرفع على الابتداء بقيت عندنا ثلاثة وجوه للاسم المشغول عنه وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع.

والوجوه الثلاثة تردد أمثلتها في القرآن الكريم وقراءاته، وفي الشعر، فهى كلها عربية فصيحة ولا داعى في النحو التعليمى لبيان أن بعضها راجح وبعضها مرجوح إذ من حق المتكلم أن يرفع الاسم المشغول عنه أو ينصبه فيها جمياً. وحين يرفع يكون مبتدأ خبره الجملة التالية، وبذلك تنقل أمثلة الرفع إلى باب المبتدأ والخبر ولا إشكال، وحين ينصب يكون مفعولاً به لفعل محذوف يدل عليه الفعل التالي له، وبذلك تنقل أمثلة النصب إلى باب المفعول به. وحرى أن يُلغى الباب من كتب النحو وأن تُعرض أمثلة النصب في باب الحذف المقترن لبيان أن الفعل قد يمحذف إذا دل عليه دليل.

المراجع :

- كتاب سيبويه ٤٢/١ وما بعدها.
- المقتضب للمبرد ٢٩٩، ٧٦/٢، ١٧٦/٣.
- الرضى على الكافية ١٧٦/١.
- همع الهوامع ١٤٩/٥.
- التصریح على التوضیح ٢٩٦/١.
- الصبان على الأشمونی ٤٩/٢ وما بعدها.

إلغاء ضوابط قديمة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه الحال ووضع ضوابط جديدة

في النحو أبواب اضطراب النهاة في وضع ضوابطها مما جعلها لا تتضح تماماً، ومن الخير أن توضع لها ضوابط دقيقة حتى تستقر في الأذهان وحتى تمثلها تمثلاً واضحاً، وأهمها المفعول المطلق والمفعول معه الحال. وسنحاول فيما يلي عرض ضوابطها القديمة وما نقترحه لها من ضوابط حكمة تُعين على تصورها تصوراً قوياً.

(١) ضابط المفعول المطلق

وضع ابن هشام للمفعول المطلق في كتابه : «أوضح المسالك» هذا الضابط الغامض : «اسم منصوب يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً». وقرن الخبر والحال بالمفعول المطلق في هذا الضابط يدل على اضطراب صورته في ذهن ابن هشام وأمثاله من النحاة، لأن لكل من الخبر والحال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المؤكّد في مثل : «قرأ قراءة» والمبيّن للنوع في مثل : «قرأ قراءة المتقن للعربية» والمبيّن للعدد في مثل : «قرأ قراءتين». وهي مصادر تختلف في وضوح عن الخبر في مثل : «زيد مسافر» والحال في مثل : «زيد سافر راضياً».

والأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً كما في الأمثلة، ويذكر النحاة أنه ينوب عن المصدر في هذا الباب صفتة مثل : «جلس قليلاً» ويكثر ذلك في الكلام مثل : «عمل كثيراً - أجاب سريعاً - تكلم أجمل الكلام - تحدث مثل صاحبه» فإن كل ما ولّ الفعل من وصف له منصوب أو وصف لصدره فهو مفعول مطلق. وينوب عنه ضميره مثل : (فإن أعدّه عذاباً لا أعدّه أحداً من العالمين) فإن الضمير المتصل المنصوب في الكلمة «أعدّه» الثانية يعود على العذاب أي التعذيب وهو مصدر،

ولذلك تعرّب الماء مفعولاً مطلقاً. وما ينوب عنه مرادفه، مثل: «قام وقوفاً» - جلس قعوداً» والته مثل: «ضربه عصاً - ضربه كفًا» وعدهه مثل: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) - «سجـ. أربع سجـات» والمـار إليه المـدل منه المـدر مثل: «كلـه هـذا الـلام - أشار إـلـيه تـلك الإـشـارة» فـهـذا وـتـلك مـفعـولـان مـطـلقـان والمـدرـ بـعـدـهـما بـدـلـ منـهـما. وما ينوب عنه أـيـضاً «أـىـ» مضـافـةـ إلىـ المـدرـ سـوـاءـ أـكـانـتـ اـسـتـفـاهـيـةـ أوـ شـرـطـيـةـ مثلـ: «أـىـ فعلـ فـعـلتـ؟» - «أـىـ عملـ تـعـمـلـ أـعـمـلـ» وـكـلـمـتاـ كلـ وـبـعـضـ مضـافـتـيـنـ إـلـىـ المـدرـ مثلـ: «فـلاـ تـمـيلـواـ كـلـ الـمـيلـ».. «جـدـ كـلـ الجـدـ» وـمـثـلـ: «عـلـمـهـ بـعـضـ الـعـلـمـ» - أـحـسـنـ بـعـضـ الإـحـسانـ».

وـكـلـ هـذـهـ الصـورـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ الضـابـطـ الذـىـ وـضـعـهـ ابنـ هـشـامـ لـلـمـفـعـولـ المـطـلقـ،ـ ولـذـلـكـ يـقـولـ النـحـاةـ إـنـهاـ تـنـوـبـ عـنـهـ،ـ وـوـاضـعـ أـنـهـاـ تـتـعـلـقـ بـمـصـدـرـ الفـعـلـ السـابـقـ المـفـهـومـ أوـ بـمـصـدـرـ سـابـقـ لهاـ أوـ تـالـ،ـ وـهـىـ جـمـيعـاـ مـفـاعـيلـ مـطـلـقـةـ،ـ وـيـنـبـغـىـ وـضـعـ ضـابـطـ لهاـ يـجـمـعـهاـ وـيـجـمـعـ معـهاـ أـسـاسـ الـبـابـ وـهـوـ المـصـدـرـ المـؤـكـدـ وـالمـبـيـنـ لـلـنـوـعـ،ـ وـلـعـلـ أـوـضـعـ تـعـرـيفـ يـجـمـعـ كـلـ هـذـهـ الصـورـ هـوـ:ـ «ـالـمـفـعـولـ المـطـلقـ»:ـ اـسـمـ مـنـصـوبـ يـؤـكـدـ عـاـمـلـهـ أوـ يـصـفـهـ أوـ يـبـيـنـهـ ضـرـبـاـ مـنـ التـبـيـنـ»ـ.ـ وـهـوـ ضـابـطـ تـنـتـظـمـ فـيـهـ جـمـيعـ الصـورـ المـارـةـ حـينـ يـكـونـ الـمـفـعـولـ مـصـدـرـاـ مـؤـكـداـ أوـ وـصـفـاـ لـفـعـلـهـ أوـ مـبـيـنـاـ لـهـ أـىـ ضـرـبـ مـنـ الـبـيـانــ.

المراجع :

المقتضب ٢١٦/٣ وما بعدها.

أوضح المسالك في باب المفعول المطلق.

الهمم ٩٤/٣.

الصبان على الأسمون ٨٠/٢ وما بعدها.

(ب) ضـابـطـ المـفـعـولـ معـهـ

وـضـعـ ابنـ هـشـامـ لـلـمـفـعـولـ معـهـ فـيـ كـتـابـهـ «ـأـوـضـعـ الـمـسـالـكـ»ـ هـذـاـ الضـابـطـ أوـ التـعـرـيفـ الـبـهـمـ:ـ «ـالـمـفـعـولـ معـهـ اـسـمـ فـضـلـةـ تـالـ لـوـاـوـ بـعـنـيـ معـ تـالـيـةـ لـجـمـلـةـ ذـاتـ فـعـلـ أوـ اـسـمـ فـيـهـ مـعـنـاهـ وـحـرـوفـهـ»ـ.ـ وـيـجـعـلـ ابنـ هـشـامـ وـالـنـحـاةـ لـلـاـسـمـ بـعـدـ الـوـاـوـ خـمـسـ حـالـاتـ:

١ - وجوب العطف في مثل : «اشترك زيد وعمرو» لأن الفعل منصب على زيد وعمرو جيئا ، وهو عطف مفرد على مفرد .

٢ - رجحان العطف مع جواز النصب في مثل : « جاء زيد وعمرو » وكأنهم يحيزون أن يقال : « جاء زيد وعمرا » مع إعراب « عمرا » مفعولاً معه !

٣ - رجحان أن يكون الاسم مفعولاً معه مع جواز العطف في مثل : « قمت وزيدا » لأن العطف على الضمير المتصل وهو التاء في قمت يستلزم ضميرأً فاصلاً كما جاء في القرآن الكريم : (اسكنْ أنت وزوجك الجنة). وبذلك يصبح العطف في « قمت وزيدا » مرجوحاً والنصب مفعولاً معه راجحاً .

٤ - امتناع أن يكون الاسم مفعولاً معه أو معطوفاً في مثل : « شربت ماء وطعاماً » إذ يمتنع أن يكون الطعام مشروباً، فلا يتوجه في الواو أن تكون عاطفة أو للمعية لأن الطعام لا يشرب، ويتحتم أن نقدر لكلمة « طعاماً » فعلًا مذدوباً مثل طعمت أو أكلت .

٥ - وجوب أن يكون الاسم مفعولاً معه وامتناع أن يكون معطوفاً مثل « سرت وجامعة القاهرة - استيقظت وطلوع الشمس ».

والحالة الخامسة هي التي كان ينبغي أن يقف عندها ابن هشام والنحاة ويهملوا الأحوال الأربع السابقة، وإنما دفعهم إلى ذلك غموض الضابط الذي وضعوه للمفعول معه، فجاءوا بجميع الصور التي تأق فيها الواو، سواء كانت من باب المفعول معه أو ليست من بابه. وإذا عدنا إلى النظر في الأحوال الأربع المجلوبة وجدنا الحالة الأولى خارجة عن الباب باعترافهم، ومثلها الحالة الثانية لأن الواو فيها يتبعين أن تكون واو عطف ولا يصح أن يقال : « جاء زيد وعمرا » لأن في ذلك إفساداً للصيغة العربية السليمة. والحالة الثالثة تخرج على قواعدهم لأنهم لا يحيزون أن يقال : « قمت وزيدا » لعدم وجود فاصل بين الضمير المتصل المرفوع والمعطوف، بل لابد أن يقال : « قمت أنا وزيدا » وكأنما احتالوا ليوجدوا صيغة يمكن أن يقال فيها إن العطف مرجوح والنصب مفعولاً معه راجح ، وهي صيغة ترفضها قواعدهم . والحالة

الرابعة خارجة عن المفعول معه وعطف المفرد على المفرد. وبذلك كله يتضح أن الأحوال الأربع خارجة عن باب المفعول معه، وإنما أقحموها على الباب لغموض الضابط الذي وضعوه له كما ذكرنا، ولو أنهم وضعوا له هذا الضابط البسيط: «المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع»، ما احتاجوا إلى إفحام الحالات الأربع السابقة لحالة المفعول معه لأن الواو فيها جيئاً عاطفة، ولتبهوا إلى أن المفعول معه لا يصح أن يعطف على ماقبله كما يتضح في مثاليه المأررين، فلا الجامعة في مثال: «سرت وجامعة القاهرة» يمكن أن تسير، ولا طلوع الشمس في مثال: «استيقظت وطلوع الشمس» يمكن أن يستيقظ. وكأن الواو في المثال الأول تفيد معنى الظرفية المكانية، كأنك قلت: «سرت أمام الجامعة» بينما تفيد في المثال الثاني معنى الظرفية الزمنية كأنك قلت: «استيقظت زمن طلوع الشمس». وواضح أنه ينبغي أن لا يُعرض في النحو للمفعول معه إلا صيغة الحقيقة التي لا تصلح فيها الواو وأن تكون عاطفة والتي تحمل معنى الظرفية الزمنية أو المكانية أو بعبارة أدق معنى «مع» فحسب، حتى تتصوره الناشئة تصوراً سليماً.

المراجع :

أوضح المسالك لابن هشام في باب المفعول معه.
الهمج ٢٤٠/٣. الصبان على الأشموني ١٠١/٢.

(ج) ضابط الحال

وضع ابن هشام للحال في كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف الغامض: «الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة». ويشرح ابن هشام هذا الضابط فيقول: «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، ويذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوصية والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت». وبذلك يصبح ضابط الحال كما شرحه وفسره ابن هشام أنه: «وصف ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً». وهو ضابط يزيد الحال غموضاً، وكأنه أصبح سراً من الأسرار أو لغزاً من الألغاز.

وكان ينبغي لابن هشام أن يضيف إلى الأبواب التي أخرج منها الحال باب المفعول فيه، إذ ربما كان أقرب إلى الحال من هذه الأبواب، لأنك حين تقول: «دخل زيد مبتسماً» يكون مبتسماً - أي الحال - مرتبطاً زمانياً بالفعل: «دخل». وكأن الحال بذلك يحمل شيئاً من معنى الظرفية. والغريب أن النهاة - فيما عدا سيبويه - لم يلتفتوا إلى ذلك البة، ومع أن سيبويه لم يصرح بذلك نراه في أثناء تحليلاته لبعض صيغ الحال يحسّ كأنها مشربة بشيء من الظرفية الزمانية، ألا ترى أن «مبتسماً» في المثال السابق صفة لزيد في وقت دخوله فحسب، فهي صفة مقيدة بزمن معين، هو زمن الدخول. ولذلك أرى أن يوضع للحال هذا الضابط الواضح: «الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة». وبذلك يخرج الخبر المرفوع كما يخرج النعت لأنّه صفة مستمرة غير مؤقتة أو بعبارة أخرى هو صفة ثابتة للموصوف مثل: « جاء زيد الصادق - جاء زيد الشيط » فالصادق والنسيط صفتان دائمتان لزيد. ولا علاقة بين الحال والمفعول المطلق ولا بينه وبين التمييز فتحتاج إلى إضافة كلمات في تعريفه أو ضابطه تنحّيه عنها أو تنحّيها عنه.

وبهذا الضابط المقترن يتعين الحال، فهو صفة نكرة مؤقتة بزمن معين مثل: «قابلته راجعاً من رحلته» و «لقيته مبتهجاً». وما يؤكّد بوضوح أن الحال صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة، وتسبق جملته الواو في مثل: « جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد والطلاب منصرفون » نحسّ أن جملتي: «والشمس طالعة - والطلاب منصرفون » تخلّان محلّ ظرف زمان أي أن زيداً جاء وقت طلوع الشمس، وبالمثل وقت انصراف الطلاب. وقد يلاحظ ذلك سيبويه والبرد فقالا: إن معنى الواو التي تدخل على الجملة الحالية «إذ» وإذ ظرف زمان، وكأنك تستطيع أن تقول مكان المثالين السابقين: « جاء زيد إذ الشمس طالعة - جاء زيد إذ الطلاب منصرفون ». وهو حسّ أو تذوق لغوى دقيق. وتلك علامة واو الحال أنها ظرفية مثل واو المفعول معه. وهي علامة لواو الحال لا تختلف أبداً.

المراجع :

سيبويه ٤٧/١.

المقتضب ٦٦/١، ٢٦٣/٣، ١٢٥/٤، ١٧١.

أوضح المسالك لابن هشام : باب الحال.

الجمع ٧/٤ وما بعدها.

الصبان على الأشموني ١٣٠/٢ وما بعدها.

إبقاء وإلغاء في باب الاستثناء وإخراج منه

الاستثناء إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه السابق له بإلا أو إحدى أخواتها، وهي : «ما خلا - ما عدا - ما حاشا» و«خلا - عدا - حاشا» بدون ما، و«غير وسوى» مثل : خرج التلامذة من الفصل إلا علياً، فعلياً مستثنى منصوب والتلامذة مستثنى منه.

ورأت لجنة وزارة التربية والتعليم قد يمتد هذا الباب بأمثلته على الناشئة في باب الأساليب؛ لأنه من الأبواب التي تعب النحوة كثيراً في إعراب أدواتها وأمثلتها وتحريجها على قواعدهم.

(١) إبقاء صورة البدالية

قرر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن تقتصر دراسة الاستثناء للناشئة على حالة النصب، وكأنه رأى إلا تعرض عليهم صيغة الاستثناء مع الكلام غير الموجب وأنه يجوز في المستثنى حينئذ أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون مرفوعاً على البدالية في مثل : «ما تكلم أحد إلا مهداً»، فإنه يجوز في محمد الرفع على البدالية. ولعل المجمع رأى أن يقتصر في حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى وأن يحمل القول بأنه يجوز في المستثنى الرفع. وفي رأيي، أنه ينبغي أن تعرض على الناشئة حالة البدالية، لأنها جاءت مراراً في القرآن الكريم. من ذلك آية سورة آل عمران : ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وآية سورة النساء : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ وآية سورة الحجر ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ وآية سورة النور ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ شَهَدَاءٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾. وآية سورة هود في قراءة أبي عمرو وابن كثير - من القراء السبعة - ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأُكُمْ﴾ برفع (امرأتك).

ولذلك أرى أن تُعرض على الناشرة صورة الاستثناء مع إلا في العبارات التامة الموجبة، وغير الموجبة مع النص على جواز البدالية فيها، حتى لا تكون البدالية في الآيات القرآنية المذكورة غريبة عليهم.

(ب) إلغاء الإعراب القديم للأدوات : «ماخلا - ماعدا - ماحاشا»

رأى المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن يكتفى في إعراب هذه الأدوات بأنها أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وبذلك يستغني عن الإعراب القديم لها، وهو إعراب معقد إذ يذكر النحاة أن «ما» مصدرية في مثل : «قام القوم مالخلا زيداً» ومنهم من يرى أنها ظرفية، وخلا فعل ماضٍ وفاعل - في رأي البصريين - ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير : «قام القوم مالخلا هو أي بعضهم زيداً». وقال الكوفيون : بل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أي : «قام القوم مالخلا قيامهم زيداً». وإذا أعربت : «ما» ظرفاً كان التقدير : «قام القوم في وقت خلوتهم زيداً». ويعرّبون زيداً مفعولاً به. وكان النحاة بعد أن عدوا هذه الأدوات من باب الاستثناء عادوا فأخرجوها منه. وكل هذا الإعراب المعقد ينبغي أن يعفي منه الناشرة ويعلّموا أن «ماخلا» ومثلها أختها «ماحاشا - ماعدا» أدوات استثناء والاسم بعدها مستثنى منصوب.

وقد تأق هذه الأدوات بدون «ما» فيقال مثلاً «قام القوم خلا محمداً» وتعرّب أيضاً أدوات استثناء. وهي إحدى صورتين في العربية، فقد يأق ما بعدها مجروراً، مثل «قام القوم خلا زيداً» وأرى الاكتفاء في التدريس للناشرة بصورة النصب تخفيفاً عليها، حتى لا يقال لها في الصورة الأولى - كما يقول النحاة - إن خلا مع ما فعل وفي الصورة الأخيرة إنها حرف جر. وحسبنا أن يقال إنها جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب سواء تقدمتها «ما» أو لم تقدمها.

(ج) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

قرر المجمع بمؤتمره سنة ١٩٤٥ في إعراب غير وسوى حين يكونان منصوبين أنها مستثنيان منصوبان وأن ما بعدهما مجرور بالإضافة. وذهب أبو على الفارسي إلى أنها

منصوبان على الحال وبذلك يخرجان من باب الاستثناء. ويرجح رأيه أن إعرابها مستثنى غير دقيق، فالمستثنى في المعنى هو المضاف إليها. وأيضاً مما يرجح رأيه أن «غير» تأتي مرة منصوبة وفيها معنى الاستثناء، ومرة ثانية تكون نعتاً مثل: «لو كان معنا رجل غير زيد» ومثل «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم».

ويقول السيوطي في الهمع: «الأصل في غير أن تكون وصفاً». والصلة بين الوصف أو النعت والحال مقررة أو معروفة، وتقول: «لقيني رجل غاضب» و«لقيني محمد غاضباً». فتحول الكلمة من النعت إلى الحال والعكس طبيعي في العربية. وقد تأتي غير مبتدأ أو فاعلاً مثل «غير على جاء - ماجاء غير على». ومثلها في كل ذلك سوى. وفي رأى أن إعرابها في حالة النصب حالاً يخرجها من باب الاستثناء وأدواته، وبذلك يستقيم إعرابها منطقياً في أذهان الناشئة.

(د) إخراج صورة القصر

قرر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن الاستثناء المفرغ من صيغة القصر متبعاً في ذلك رأى لجنة وزارة التربية والتعليم، وهو قرار سديد. وينبغي أن تعرض هذه الصيغة على الناشئة بعد دراسة الباب بحيث يقال لهم إن «إلا» قد تخرج عن معناها فلاتفيد الاستثناء وإنما تفيد الحصر مع «ما» و«لا» النافيتين مثل (وما محمد إلا رسول) و«ما جاء إلا على» و(لاتعبدون إلا الله) ويُعرب ما بعد إلا بحسب حاجة ماقبله، فهو خبر في الآية الأولى وفاعل في الصيغة الثانية ومفعول به في الآية الثانية.

وواضح من هذا العرض لباب الاستثناء أننا أبقينا في النحو التعليمي على صورة البدالية وألغينا إعراب الأدوات: «ما خلا - ماعدا - ماحاشا» وكذلك «خلا - عدا - حاشا» كما ألغينا الإعراب المضطرب لغيره سوى، وأوضحتنا صيغة القصر بالنفي وإلا.

المراجع :

سيبوه ٣٦٠/١ وما بعدها. المقتبس ٣٨٩/٤ وما بعدها.

المغني لابن هشام ص ٧٣، ١٦٩. مع الهوامع للسيوطى ٢٤٧/٣.

التمييز وصيغه ، وإلغاء ستة أبواب فرعية :

الصفة المشبهة - اسم التفضيل - فعل التعجب -
نعم وبئس - كم الاستفهامية - الاختصاص

التمييز : اسم منصوب يزيل إبهاماً في اسم آخر أو صفة أو فعل . وله مواضع معينة هي :

١ - بعد أسماء المقادير (الوزن - الكيل - المساحة - الأوعية) مثل رطل زيتا - قدح قمحا - فدان أرضا - كوب لبنا . وكذلك ما يشبه المقادير مما أجرته العرب بجراها مثل : خاتم فضة ، ومن ذلك الآية الكريمة : «فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا» .

ويجوز في هذه الأمثلة ما عدا المثال الأخير : أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجرّ من مثل : رطل زيت ، أو من زيت . وخاتم فضة أو من فضة .

٢ - بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفسها ، على كرم خلقا - اشتعل الرأس شيئاً .

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل : على حسن أدبا - كريم خلقا - عميق علمًا .

٤ - بعد اسم التفضيل مثل : زيد أكثر من عمرو أدبا - على أكثر الطلاب سائلاً .

٥ - بعد فعل التعجب مثل : ما أحسن الروض منظرا - أكرم بالمتبنى شاعراً .

٦ - بعد نعم وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولا حبذا مثل : نعم شعرك شعراً - بئس رأيك رأيا - ساء كلامك كلاماً - حبذا على شاعراً .

٧ - بعد «كم» الاستفهامية مثل : كم كتاباً معك ؟ - كم بلداً زرت ؟ - كم

حديثًا تحدثت؟ . وسنعرض لها في كنایات العدد عما قليل.

٨ - صيغة الاختصاص وتأقى غالباً بعد الضمير المبهم في مثل : نحن معاشر الأنبياء لا نورث . نحن العرب كرام .

٩ - بعد العدد المركب والعقود مثل : أحد عشر كتاباً، اثنان وعشرون طالباً.

١٠ - صيغ محفوظة : ويحه رجلاً، يا له شاعراً، يا حُسْنَه يوماً، ياطيئها ليلة، اللَّهُ دره فارساً، حسبك به كاتباً . (وكفى بالله شهيداً).

هذه هي الموضع الأساسية في العربية لصيغ التمييز جمعناها في باب ليتضيق التمييز أتم وضوح .

ملحوظات

١ - عادة تقسم كتب النحو التمييز إلى تمييز مقادير وما يشبهها كما في رقم (١) وتمييز عدد كما في رقم (٩) وتمييز نسبة، ويدخلون فيه الرقمين ٢ و ٣ مثل : «محمد طاب نفساً» و«على حسن أدباً» ويقولون : إن أصل الصيغة الأولى «محمد طابت نفسه» فكانت نفسه فاعلاً لطابت وحوّلت إلى تمييز وكذلك يقولون إن أصل الصيغة الثانية «على حسن أدبه» فكانت أدبه فاعلاً في المعنى لحسن وحوّلت إلى تمييز . واضح أنه أولى من ذلك أن يقال : من مواضع التمييز مجئه بعد الفعل اللازم كما في المثال الأول وبعد الصفة المشبهة كما في المثال الثاني . وهم يذكرون صورة ثالثة يحول فيها التمييز عن المفعول به مثل : (وفجرنا الأرض عيونا) و(غرست الأرض شجراً) ويقولون : أصل هاتين الصيغتين : «وفجرنا عيون الأرض - غرست شجراً في الأرض» فحوّل المفعول إلى تمييز، وأوضح من ذلك أن تُعرب كلمتا : «عيونا وشجراً» في هاتين الصيغتين وما يماثلها بدلاً من الأرض . وهو إعراب أوضح، ولا يحتاج إلى تأويل . وبذلك تخرج الصيغة من باب التمييز وتوضع في باب البدل مع أمثلته . وحاولوا أن يدخلوا في تمييز النسبة أيضاً الصيغ في الأرقام ٤ و ٥ و ٦ بصورة مختلفة من التكلف، وأولى من ذلك ما رسمناه لصيغ الباب من أنها تأقى في مواضع

٢ - جاء التمييز في الأرقام ٤ و ٥ و ٦ جامداً مرة، ومرة مشتقاً، وبعض النحاة يعربه حين يكون مشتقاً حالاً، وبعضاً منهم يعربه تمييزاً. والأولى أن يعرب تمييزاً تعميماً لاطراد القاعدة. (وانظر في أن الأصل في التمييز أن يكون جاماً وقد ياتي مشتقاً المغني لابن هشام ص ٥١٥).

٣ - واضح في رقم ٨ أن «معاشر الأنبياء» و«العرب» في المثالين، تفسير وتبيين للضمير قبلهما، وهو بذلك تمييز له. ولما كانتا معرفتين - والبصريون يشترطون في التمييز أن يكون نكرة - اضطروا إلى إعرابها منصوبتين على الاختصاص، بتقدير فعل مثل أعني، وقدروا الجملة حالاً من الضمير. وكل ذلك محاولة ليتفادوا أن يكون التمييز معرفة. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، ولذلك شواهد متعددة في القرآن الكريم وفي كلام العرب وشعرهم، على نحو ما جاء في آية سورة القصص : «وكم أهللنا من قرية بطرت معيشتها» فمعيشتها تمييز معرف بالألف واللام، وسمع عن العرب : «سَفْهُ زِيدٍ نَفْسَهُ - وَلَمْ رَأَسْهُ» فرأسه ونفسه تمييزان معرفان بالإضافة. ولبعض الشعراء : «عَلَامٌ مُلِئَتِ الرُّوعَ وَالحَرْبُ لَمْ تَقِدِ» وقال راشد اليشكري :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدَّدت وطبَّت النفس ياقيس عن عمرو «والرعب والنفس» تمييزان معرفان بالألف واللام. والنحاة يعربون «الوجه» في مثل «زيد حسن الوجه» منصوباً على التشبيه بالمفعول به، وذهب أبو على الفارسي أن «الوجه» في الجملة تمييز منصوب، وهو معرف بالألف واللام. وكل ذلك يشهد لسلامة رأي الكوفيين وصحته، وحرى أن نأخذ به في صيغ الاختصاص ونعربها تمييزاً، ونلغى بابه من كتب النحو التعليمي.

٤ - لا يلغى هذا التنسيق لموضع صيغ التمييز، باب الاختصاص وحده، بل هو يلغى أيضاً باب التعجب إذا أخذنا برأي الكوفيين وبعض البصريين في أن إعراب أكرم في مثل : «أَكْرَمْ بِالْمُتَبَّنِي شَاعِراً» فعل أمر على الحقيقة والباء زائدة والمتبنى مفعول به وشاعراً تمييز، لأن أكرم - كما يقول جمهور البصريين - فعل. ماض جاء على صيغة الأمر، وأن الباء بعده حرف جر زائد والمتبنى فاعل. وإن اعراب الصيغة الثانية |

في مثل: «ما أحسن الروض منظراً» يسير، فما مبتدأ و«أحسن» فعل ماضٍ والفاعل ضمير يعود على ما «الروض» مفعول به و«منظراً» تميز. وإذاً لا تكون في صيغة التعبير صعوبة ولا حاجة لدراستها في باب مستقل. وكذلك الشأن في باب نعم وأخواتها، إذاً أخذنا في إعراب المخصوص بالمدح بعدها في مثل «نعم صديقك محمد شاعراً» بإعراب ابن كيسان وهو أنه بدلٌ لما قبله، لمبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم كما يذهب البصريون. وإذاً لا تكون في إعراب أمثلة الباب أى صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضمَّ بعض صيغه مثل: «نعم عمرو الشاعر» إلى باب البدل وبعضها مثل: «نعم زيد شاعراً» إلى باب التمييز. وتسقط الحاجة إلى فتح باب «أعمال الصفة المشبهة» واسم التفضيل؛ لأن ما بعدهما يكون منصوباً دائماً على التمييز. وسنرى عما قليل أنه ليست هناك حاجة إلى فتح باب لدراسة «كم» الاستفهامية وكنيات العدد العامة. وإلغاء هذه الأبواب من كتاب النحو التعليمي لا يلغي صيغها فيه فقد عُرضت في باب التمييز عرضاً يوضح إعرابها توضيحاً كافياً، وأيضاً لا يلغي مكان بعضها من الصرف وباب المستويات فيه المشتمل على الصفة المشبهة واسم التفضيل.

٥ - لم نعرض لبحث العدد هنا بحثاً مفصلاً، إنما اكتفينا ببيان موضع نصب التمييز ونعرف أنه يضاف إلى العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة وفي مئة وألف وأمثالها بينما ينصب مع العدد المركب والعقود. وهو حرّي بأن يفرد بباب مستقل لبيان مشكلة التذكرة والتائيث في العدد والمعدود.

المراجع :

انظر في الأبواب السابقة من رقم ٩ إلى رقم ٢ إلى النحو المختلفة.

إلغاء إعراب كنایات العدد

(١) كم الاستفهامية والخبرية

تأق «كم» الاستفهامية للسؤال عن العدد، ويليها دائمًا تمييز مفرد منصوب مثل : «كم شخصاً زرته؟» فيجيب المخاطب شخصاً واحداً أو شخصين أو أكثر. وأجاز بعض النحاة إذا سبقتها الباء الجارة أن يكون تمييزها مجروراً مثل «بكم قرضاً اشتريت الكتاب» وهو رأى مرجوح، والأرجح أن ينصب التمييز حين تسبقها الباء الجارة، فيقال «بكم قرضاً اشتريت الكتاب». وما دام ذلك هو الأرجح، فلا داعى لأن نحدث خللاً في قاعدة تمييزها بل ينبغي أن يقال للناشئة إنه منصوب دائمًا طرداً لقاعدة التمييز بعد كم الاستفهامية، فيكون حكمه دائمًا الإفراد والنصب.

أما كم الخبرية فمعناها عدد كثير، ويليها دائمًا تمييز مجرور مفرد أو مجموع مثل : «كم كتاب قرأت - كم كتب قرأت» أي قرأت كتبًا كثيرة أو عدداً كثيراً من الكتب، وهي بذلك لا تستدعي جواباً من مخاطب مثل الاستفهامية لأنها خبرية. ويقول النحاة إن إفراد تمييزها أكثر وأفضل من جمعه. ويعرب النحاة كم الاستفهامية والخبرية إعراباً معقداً حسب مواقعها من الكلام على هذا النمط :

- ١ - مبتدأ في مثل : «كم طالباً حضر الدرس؟ - كم طالب أو طلاب حاضرون» .
أى أنهم كثيرون .
- ٢ - مفعولاً به في مثل : «كم كتاباً قرأت؟ - كم كتاب أو كتب قرأت» أى عدداً كثيراً من الكتب قرأت .
- ٣ - مفعولاً مطلقاً في مثل : «كم نظرةً نظرت؟ - كم نظرة أو نظرات نظرت» أى نظرات كثيرة نظرتها .

٤ - مفعولاً فيه في مثل : «كم يوماً صمت؟ - كم يوم أو أيام صمت أى أيام كثيرة صمتها».

٥ - حالاً مع كان في مثل : «كم كانت كتبك؟ - كم كانت كتبى أى كانت كثيرة».

ويلاحظ أنه لم يل كم في المثالين الآخرين تميز، وهي صورة من صور التعبير بكم الاستفهامية وكم الخبرية إذ يجوز حذف التمييز بعدهما إذا دل عليه دليل.

و واضح أن هذه الأعارات لكم الاستفهامية ومثلها كم الخبرية لا تفيد أى فائدة في صحة نطقها، إذ هما دائئماً مبنيان بالسكون وملازمان لنطق واحد، ويكتفى أن يُعرف أن هذه كم استفهامية وتلك خبرية بدلالة تميزهما، فتميز الأولى دائئماً مفرد منصوب وتميز الثانية مفرد مجرور أو مجموع مجرور.

(ب) كَائِنْ

كَائِنْ اسم مركب من كاف التشبيه وأي منون؛ ولذلك يجوز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين دخل في تركيبها فأشباه النون، ولذلك رُسمت في المصحف بالنون. وهي من كنایات العدد، وتفيد التكثير أو العدد الكثير مثل كم الخبرية، ويليها تميزها، وهو دائئماً مفرد مجرور بمن مثل : ﴿وكَائِنْ من نَبِيٍّ قاتلَ مَعَهُ رَبِيعُونَ كَثِيرُهُمَا وَهُنُوا﴾ ومثل : ﴿وكَائِنْ من آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ومثل : ﴿وكَائِنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمُلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾. وهي دائئماً مبنية على السكون مثل كم الخبرية، وتلتزم مثلها ومثل أختها الاستفهامية صدر جملتها أو عبارتها، ولا داعي لذكر إعرابها في النحو التعليمي، بل ينبغي أن يلغى كما ألغى إعراب كم الاستفهامية والخبرية.

(ج) كذا وكذا

«كذا» اسم مركب من كاف التشبيه وذا الإشارية، وهي كناية عن عدد مبهم مثل كم الاستفهامية والخبرية وتميزها دائئماً كتميز كم الاستفهامية مفرد منصوب، وتختلف عنها وعن أختها الخبرية في أن الغالب عليها أن لا تكون في صدر جملتها، تقول : «كذا وكذا كتاباً عندى» كما تقول : «اشترىت كذا وكذا كتاباً». ولا تستعمل كذا

غالباً إلا معطوفاً عليها كما في الأمثلة، وقد تستعمل مفردة كما في لغتنا الدارجة، فيقال : «اشترى كذا ثوباً». ويقل استعمالها مكررة دون عطف مثل : «اشترى كذا كذا كتاباً». وتتعدد أعاريبها أو وجوه إعرابها فتكون مبتدأ كما في المثال الأول ومفعولاً به كما في المثال الثاني ومحروقة كما في قول القائل : «اشترت بكذا وكذا قرشاً». ويحسن أن لا تعرب في النحو التعليمي تخفيفاً وتيسيراً وأن يكتفى بأنها كناية عن عدد مبهم .

ويلاحظ أنها قد تخرج عن هذه الوظيفة أحياناً أو عن هذا الباب، فتصبح كناية عن غير العدد، ولا يتبعها تمييز مثل : «أتذكر يوم كذا وكذا» ومثل : «قال له : لقد فعلت كذا وكذا - وقلت كذا وكذا» أي من الأقوال والأفعال. وقد يكون من المستحسن أن نذكر هنا أيضاً أنه يمكن عن الحديث بلفظة كَيْتَ وَكَيْتَ فيقال : «لقد قلت لي كَيْتَ وَكَيْتَ» وهي مبنية على الفتح وتستعمل هذه اللفظة كثيراً في لغتنا اليومية.

المراجع :

- المقتنصب ٥٥/٣ وما بعدها ١٨٣/٣ .
- مغني اللبيب ص ٢٠٠ وما بعدها.
- الهمع ٣٨٦/٤ وما بعدها.
- التصریح على التوضیح ٢٨٩/٢ .
- الصبان على الأسمونی ٥٧/٤ وما بعدها.

إلغاء خمسة أبواب

(ا) باب التحذير

أَوْلَ هذه الأَبواب باب التحذير، وفِيه يعرِض النحَاة مثُل : «الكسَل» - «إِيَاكَ والكسَل» - «إِيَاكَ الْكَسَل». وعَادَة يُعرِبون الكسل مفعولاً بِه لفعل مُحذَف، وَكَذَلِك إِيَاكَ فِي المثال الثَّانِي و «الْكَسَل» مُعطَفٌ عَلَيْهَا وَهُما فِي المثال الثَّالِث مفعولان لفعل مُحذَف بتقدِير أَحْذِرُكَ الكسل. وَإِذْن فصيغة التحذير من صيغ المفعول به المُحذَف فعله مثُل صيغة الاشتغال السَّابِقَة. فَيُحذَفُ بِاَبْهَا وَتَرَدُّ أَمْثَلُهَا إِلَى بَابِ المفعول بِه أَوْ إِلَى بَابِ الحذف المقترَح.

(ب) باب الإغراء

وَمُثِلُ هَذَا الْبَاب بَابُ الإِغْرَاء فِي نَحْو : «النَّجْدَةَ - الصَّلَةَ - الْقِرَاءَةَ - الصَّبَرَ - الْأَهْلَ - الْوَلَدَ - الْعَهْدَ الْعَهْدَ» وَالثَّانِيَة تُوكِيدُ لِلأُولَى فِي المثال الْآخِير. وَيُعرِب النحَاة هَذِه الصيغة مفعولاً بِه لفعل مُحذَف تقدِيره : الزَّمْ وَنَحْوُهَا. وَلَا دَاعِيَ لَأَنْ يُعَقَّدَ هَذِه الصيغة بَابُ مُفْرَد، بَلْ تُرَدُّ مثُل التحذير إِلَى بَابِ المفعول بِه أَوْ إِلَى بَابِ الحذف المقترَح.

(ج) باب الترخييم

وَمِنْ أَبْوَابِ الْتِي يَنْبَغِي أَنْ تَلْغِي مِنَ النَّحْوِ التَّعْلِيمِي بَابُ الترخييم، وَهُوَ حذف التاء مِنْ آخِرِ الْمَنَادِي مَؤْثِناً وَمَذْكُراً فِي بَعْضِ الْلَّهَجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ كَأَنْ يُقالُ فِي عائشَةَ «يَا عائِشُ» بِدُونِ تاءٍ وَفِي جعفرَ «يَا جعْفَ» بِدُونِ راءٍ. وَهِيَ هَجَةٌ أَشْبَهُ بِأَنْ تَكُونَ مَهْجُورَةٌ هَجْرًا تَامًا الْآن. فَلَا دَاعِيَ لِلْإِبْقاءِ عَلَى هَذَا الْبَاب.

(د) باب الاستغاثة

والباب الرابع الذي ينبغي إلغاوه من النحو الميسر باب الاستغاثة، وهو صورة خاصة من صور النداء، مثل «يا علىٰ لعمرٍ» وقد يجرّ فيها المنادى لفظاً بلام مفتوحة فيقال : «يا لعلٰى» ، وقد تزحف اللام وتلحق به بدلاً منها ألف فيقال : «يا علياً». ويل هاتين الصيغتين المستغاث له مجروراً بلام مكسورة فـإما أن يقال : «يا لعلٰى لعمرٍ» وإما أن يقال : «يا علياً لعمرٍ». وإنما أفرد النهاية للاستغاثة بـأبا ليحللا الإعراب في الصيغتين الأخيرتين فـفي «يا لعلٰى» وفي «يا لعلٰى» يقولون : اللام جارّة لـعلٰى لفظاً وهو منادٰي مبني على الضم المقدر في محل نصب . واضح أن هذا التحليل النحوى لا يفيد صيغ الاستغاثة شيئاً في نطقها، فنطقها بينَ . لذلك أرى الاستغناء عنه، مع ضم صيغ الاستغاثة إلى باب المنادٰي مع بيان صورها الثلاث المختلفة، وهـى : «ياعلىٰ لأخيه - يا لعلٰى لعمرٍ - يا علياً لعمرٍ». ومن أمثلته قول العرب : يا لفلانٍ - يا للعجب - يا للدّواهى .

(هـ) باب الندبـة

ومثل هذا الباب السالـف بـباب الندبـة أي التـفجـع عـلـى الـمـيـتـ، وهـى أـيـضاـ من صـيـغـ النـداءـ وـحـكـمـهـ حـكـمـهـ منـضـمـ فيـحـالـةـ الـمـنـدـوـبـ الـمـفـرـدـ وـمـنـ النـصـبـ إـذـاـ كـانـ الـمـنـدـوـبـ مضـافـاـ أوـشـبـهـ، غـيرـأـنـ حـرـفـ النـداءـ فـيـهـ «ـوـاـ»ـ وـيـلـيـهـ ثـلـاثـ صـيـغـ، فـإـمـاـ أـنـ يـقـالـ : «ـوـاعـلـىـ»ـ وـمـاـ يـلـيـهـ فـيـ هـذـهـ الصـيـغـةـ مـنـادـيـ مـبـنـىـ عـلـىـ ضـمـ مـقـدـرـ فيـ محلـ نـصـبـ . وـقـدـ تـلـحـقـ الـمـنـدـوـبـ أـلـفـ فيـقـالـ : «ـوـاعـلـىـ»ـ وـقـدـ تـضـمـ إـلـىـ أـلـفـ هـاءـ السـكـتـ فيـقـالـ : «ـوـاعـلـىـاهـ»ـ . وـتـعـربـ الصـيـغـتـانـ مـنـادـيـ مـبـنـىـ عـلـىـ ضـمـ مـقـدـرـ فيـ محلـ نـصـبـ . وـهـذـاـ التـحـلـيلـ النـحـوـىـ هوـ الذـىـ جـعـلـ النـهـاـيـةـ يـعـقـدـونـ لـلنـدـبـةـ - مـثـلـ الـاستـغـاثـةـ - بـأـبـاـ، وـهـوـ تـحـلـيلـ لـاـ يـفـيدـ صـيـغـتـىـ : وـاـ «ـعـلـىـ»ـ - وـاـعـلـىـاهـ»ـ شـيـئـاـ فـيـ النـطـقـ . وـلـذـكـ أـرـىـ الـاستـغـاثـةـ عـنـهـ وـإـلـحـاقـ صـيـغـ النـدـبـةـ بـصـيـغـ الـمـنـادـيـ دونـ مـحاـوـلـةـ لـعـرـضـ إـعـرـابـهـ المـذـكـورـ آـنـفـاـ.

المراجع :

تراجع الأبواب السالفة في كتب النحو المختلفة وكتاب الهمع ٢٣/٣ ، ٢٧ ، ٦٦ ، ٧٦ . وانظر المغني ص ٤١٣ ، ٤٠٨ . والتصرير على التوضيح ١٨٠/٢ وما بعدها .

إلغاء إعراب أدوات الشرط الأسمية

(ا) أدوات الشرط

باب أدوات الشرط من الأبواب العسرا على الناشئة في الإعراب، والنحوة يقسمونها إلى حروف وأسماء . والحرروف : إن ولو وإما، والأسماء : مَنْ - ما - مهما - أَىَّ - متى - أَيَّانَ - أَنَّ - أَنِّي - حيثما - إذا - كيما؟ . وهذه الأدوات - ما عدا إما - تقتضي جملتين بعدها تسمى الأولى شرطاً والثانية جواباً، والشرط والجواب يكونان مضارعين معًا أو ماضيين معًا أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً . وهذه الأدوات قسمان : قسم يجزم المضارع فيسكن آخره ويحذف منه النون في التشنية والجمع ومع ياء المخاطبة، وقسم لا يجزمه بل يظل مرفعاً، وهو لو وإذا . وبذلك تكون الأدوات الباقية جازمة . وقد أخرج منها البصريون ومعهم سيبويه كيف وأيان فقالوا إنها غير جازمتين مثل لو وإذا . ولم تأت أيان في القرآن الكريم شرطية بل دائمًا تأتي استفهامية مثل : (أَيَّانَ يُبَعْثُونَ؟ - أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟) ومثلها كيف مثل : (كيف تكفرون) ومثل : «كيف أنت؟ - كيف كنت؟». وإذا ينبغي أن نخرج كيما وأيان من باب أدوات الشرط في النحو التعليمي تخفيفاً على الناشئة .

(ب) أما

يقال للناشئة إن «أما حرف شرط وتفصيل وتوكييد» وإنما سماها النحوة شرطية لأنه دائمًا تصحبها الفاء مثل : «أما زيد فعالم» ولزوم الفاء في جملتها لا يكفي لأن تسمى شرطية، لسبب طبيعي وهو أنه لا يليها جملتان بل يليها جملة واحدة، والفاء معها إنما هي تأكيد لجملتها، مثلها مثل الفاء التي تدخل في خبر المبتدأ إذا أفاد العموم مثل : «كل امرئ فله رزق مقسم» فهي ليست الفاء الدالة على جواب الشرط بل هي فاء مؤكدة .

ويكثر في «أما» التكرار للتفصيل مثل: ﴿فَإِمَّا الْيَتَيمُ فَلَا تَقْهِرْ وَإِمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهِر﴾. والمعنى المستمر معها هو التوكيد تتمة لما تحمل هي نفسها من توكيده في أول جملتها، قال الزمخشري: يقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيده ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت: «أما زيد فذاهب».

(ج) إلغاء الجازم لجواب الشرط

ما ينبغي أن يلغى في تعليم الناشئة لأدوات الشرط ما يقوله النحاة من أن الجازم لفعل الشرط هو الأداة وأن الجواب مجزوم بها، وفي رأي ثان أنه مجزوم بفعل الشرط لأنـه هو الذي يستدعـيه، وفي رأي ثالـث أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معـاً، وفي رأـي رابـع أنـ الشرط والجواب تجازـما، وفي رأـي خامـس أنـ الجواب مجزوم بالجوارـ قياسـاً على الجـرـ بالجوارـ في قولهـ: «هـذـا جـرـ ضـبـ خـربـ» فقد جاءـت خـربـ مجرورةـ بـجـوارـها لـضـبـ وـحقـها الرفعـ لأنـها صـفةـ بـجـرـ. وكلـ ذـلـكـ لاـ غـنـاءـ فيـهـ ولاـ فـائـدةـ منـهـ تـعودـ عـلـىـ نـطـقـ النـاشـئـةـ، وـيـنـبغـيـ أـنـ يـحـذـفـ منـ النـحـوـ التـعـلـيمـيـ.

(د) إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية

توسيـعـ النـحـاةـ فيـ إـعـرـابـ أدـوـاتـ الشـرـطـ الـأـسـمـيـةـ الـجـازـمـةـ توسيـعاًـ تـضـيقـ بـهـ النـاشـئـةـ،ـ فـهـمـ فيـ إـعـرـابـ «مـنـ»ـ الشـرـطـيـةـ يـقـولـونـ إـنـهـ مـبـدـأـ فـيـ مـثـلـ:ـ «مـنـ يـقـمـ أـقـمـ مـعـهـ»ـ ثـمـ يـخـتـلـفـونـ فـيـ خـبـرـهـاـ،ـ فـمـنـ قـائـلـ إـنـهـ فـعـلـ الشـرـطـ وـحـدـهـ المـشـتـمـلـ عـلـىـ ضـمـيرـهـاـ،ـ وـمـنـ قـائـلـ إـنـهـ فـعـلـ الجـوابـ لـأـنـ الـفـائـدـةـ تـتـمـ بـهـ،ـ وـمـنـ قـائـلـ إـنـهـ مـجـمـوعـهـاـ،ـ لـأـنـهـاـ مـتـمـهـانـ لـلـجـمـلـةـ.ـ وـ«مـنـ»ـ الشـرـطـيـةـ تـعـرـبـ مـبـدـأـ فـيـ مـثـلـ:ـ «مـنـ يـجـلسـ أـجـلـسـ مـعـهـ»ـ وـقـدـ تـصـبـحـ مـفـعـولاـ بـهـ فـيـ مـثـلـ:ـ «مـنـ تـكـرـمـ أـكـرـمـهـ»ـ.ـ وـ«مـاـ»ـ تـكـوـنـ مـفـعـولاـ بـهـ فـيـ مـثـلـ:ـ «وـمـاـ تـفـعـلـواـ مـنـ خـيرـ يـعـلـمـهـ اللـهـ»ـ وـظـرـفـ زـمـانـ فـيـ مـثـلـ:ـ «فـمـاـ اـسـتـقـامـواـ لـكـمـ فـاسـتـقـيمـواـ لـهـمـ»ـ.ـ وـمـهـمـاـ مـثـلـهـاـ وـبـعـنـاـهـاـ فـتـكـوـنـ مـفـعـولاـ بـهـ فـيـ مـثـلـ:ـ «مـهـمـاـ تـفـعـلـ أـفـعـلـ»ـ وـظـرـفـ زـمـانـ فـيـ مـثـلـ:ـ «مـهـمـاـ يـعـشـ لـاـ يـتـعـلـمـ»ـ.ـ وـ«أـيـ»ـ تـعـرـبـ بـحـسـبـ مـاـ تـضـافـ إـلـيـهـ فـهـيـ مـبـدـأـ فـيـ مـثـلـ «أـيـ شـخـصـ يـذـهـبـ أـذـهـبـ مـعـهـ»ـ وـمـفـعـولـ بـهـ فـيـ مـثـلـ «أـيـ الـكـتـبـ تـقـرـأـ أـقـرـأـ»ـ وـمـفـعـولـ مـطـلـقـ فـيـ مـثـلـ:ـ «أـيـ سـيـرـ تـسـرـهـ أـسـرـ مـعـكـ»ـ وـظـرـفـ زـمـانـ فـيـ مـثـلـ:ـ «أـيـمـاـ الـأـجـلـينـ قـضـيـتـ

فلا عدوانَ علىَ). و«متى - أين - أني - حيّثما» ظروف أو منصوبية على الظرفية أي أن محلها النصب. وحرى أن نسند ذكر إعراب النحاة لـإذا الشرطية، وهي - كما مر - غير جازمة - وهم يقولون في إعرابها : «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه» ففي مثل : (وإذا رأوا تجارةً أو هواً انقضوا إليها) يقال : إذا ظرف زمان منصوب بالجواب وجملة (رأوا) مضافة إلى إذا في محل جر.

— وكل ما قدمت من هذه الأعاريب لأسوء الشرط لا يفيد الناشئة في نطقها أي شيء. وجميعها أسماء مبنية، والمبنيات جمعاً - كما هو معروف - تلزم حالة واحدة في النطق لا تتغير؛ ولذلك ينبغي إهمال كل هذه الأعاريب؛ لأنها لا يتربّ عليها في النطق السليم بها أي فائدة ويكفي في الجازم بذكر أنها أدوات شرطية يجزم بعدها الفعل المضارع.

المراجع :

سيبويه ٤٣١/١ وما بعدها.

المقتضب للمبред ٤٦/٢ وما بعدها.

المغني في أدوات الشرط المختلفة.

الهمع ٣١٦/٤ وما بعدها.

التصریح على التوضیح ٢٤٥/٢ وما بعدها.

الصیان على الأشمونی ٢/٤ وما بعدها.

حذف زوائد ضارة

في النحو زوائد ضارة لا تفيد أى فائدة في صحة النطق بالعربية وسلامته ، فضلاً عن أنها تعقد النحو وتثقله . ويصررها من بعض الوجوه ما يوضع في بعض الأبواب من الشروط ونعرض جوانب من ذلك ، لتهمل في النحو التعليمي دون تردد .

(١) شروط صيغتي التعبّج واسم التفضيل

يشترط النحاة في صيغتي التعبّج واسم التفضيل أن تستنق تلك الصيغ من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للتفاوت غير مبني للمجهول ولا معبر عن فاعله بأفعال فعلاً . وهم بذلك يشترطون في اللفظ الذي يبنيان منه ثمانية شروط . وأول شرط : بناء الصيغتين أو اشتقاقيهما من فعل فلا يبنيان من اسم مثل الحمار فيقال : ما أحمره وهو أحمر منه كما تقول العامة .

والشرط الثاني أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، وجوزه الأخفش من كل فعل مزيد ، فيقال : «ما أظلم هذا الليل من فعل أظلم - ما أتقاه من فعل أتقى - ما أخرصه من فعل اختصر». وما سمع عن العرب منه : «ما أتقنه - ما أصوبه - ما أخطأه - ما أعدله - ما أنسنه». وكل ما سمع فيه التعبّج أو جاز منه يجوز في التفضيل لتساويهما وزناً ومعنى .

والشرط الثالث كون الفعل تاماً ، فلا تبني الصيغتان من فعل ناقص كفعلى كان وكاد في تقدير النحاة ، فلا يقال : «ما أكون زيداً قائماً» لأنه يترب على ذلك في رأي البصريين القائلين بالأفعال الناقصة أن تكون قائماً خبراً ثانياً . ولا تمنع الصيغة في رأى الكوفيين لأن كان في رأيهم فعل تام والمنصوب بعدها مثل «قائماً» حال . وإذا فهذا الشرط ساقط في رأى الكوفيين الذي أخذنا به .

والشرط الرابع بناء الصيغتين من فعل مثبت فلا يبنيان من منفي ، وهو شرط ساقط من نفسه ، لالتباسه بالمبين فلا يبني من مثل : «ما نفعه الدواء» «ما أنفعه» لأنه يناقض مراد المتكلم وأن عدم نفع الدواء هو موضع العجب.

والشرط الخامس بناء الصيغتين من فعل متصرف ، فلا يبنيان من فعل جامد مثل نعم وبئس ، وهو تصور لصيغ لم تسمع ولا جرت في الألسنة لا قديماً ولا حديثاً، وبذلك يكون هذا الشرط غير ذي موضوع .

والشرط السادس بناء الصيغتين من فعل قابل للتفاوت فلا يبنيان من فعل لا تفاوت فيه مثل مات وفني ، وهو أيضاً تصور لصيغ لم تسمع عن العرب ولا جرت بها الألسنة ، إذ لا يمكن التفاضل لموت على موت ولا لفناء على فناء وبذلك يكون هذا الشرط أيضاً ساقطا وغير ذي موضوع .

والشرط السابع أن لا تُبْنِي الصيغتان من فعل مبني للمجهول مثل : «ضرب زيد» فلا يقال «ما أضر به» خوفاً من الالتباس ، إذ لا يعرف حينئذ العجب من الضارب أو المضروب . وهو شرط غير ذي موضوع كسابقيه . ومع ذلك سمع عن العرب منه في التعجب : «ما أجنّه من جُنَّ - ما أشغله من شُغل - ما أزهاه من رُهْي». وهو في اسم التفضيل أكثر سماعاً مثل : «أَرْهَى من ديك - أشهر من غيره من شهر - وأعذر من عذر - وأعرف من عُرف - وأنكر من نُكِر - وأخوف عاقبة من خِيف - وأرجى في مرضه من رُجْي». وتدور هذه الأمثلة في لغتنا الأدبية واليومية ، ولا داعي لأن يضع النهاة في الشروط شرطاً يضادها ثم يستثنوها منه .

والشرط الثامن أن لا تبني الصيغتان من فعل اسم فاعله على أفعال فعلاه فلا يبني تعجب ولا تفضيل من فعل عرج ، فلا يقال : «ما أعرجه» لأن اسم فاعله أعرج ، واستثنى الكسائي إمام الكوفيين بناء الصيغتين من العاهات فيقال : «ما أعوره - ما أعْمَاه» وكذلك من الألوان مثل : «ما أحمره - ما أسوده - ما أبيضه» .

و واضح أن شروط صيغتي التعجب والتفضيل لا تثبت جميعاً عند النهاة وفي واقع الأمر فقد نقض الأخفش شرط ثلاثة الفعل الذي تُبْنِي الصيغتان منه ، ونقض

الковيون شرط أن يكون فعلاً تاماً. وانتقض شرط أن يكون الفعل مثبتاً لأنه لا يمكن أن تبني الصيغتان من فعل منفي، وانتقض شرط أن يكون متصرفاً لأنه لم يسمع عن العرب بناء للصيغتين أو لإحداهما من فعل جامد، وانتقض شرط أن تبني الصيغتان من فعل قابل للتباوت أو التفاضل بحكم المنطق إذ ما لا تفاضل فيه لا يكون فيه تعجب ولا تفضيل. وانتقض شرط أن لا تبني الصيغتان من فعل مبني للمجهول للالتباس، وهو ما لم يحدث إلا في صيغ سمعت عن العرب لا يقاس عليها. والشرط الثامن نقضه الكسائي في العاهات والألوان.

وبذلك تسقط الشروط جميعاً ما عدا أن الصيغتين تُبنيان من فعل، وحتى هذا الشرط لا داعي للنص عليه، لأن صيغة التعجب في الحقيقة فعل رباعي واسم التفضيل يوضع دائئراً في مشتقات الأفعال. وإذاً فالصيغتان جميعاً لا تحتاجان إلى شروط هي في واقع الأمر - منقوضة؛ ولذلك ينبغي أن تمحى كل تلك الشروط في النحو التعليمي إذ لا حاجة للصيغتين إليها، وهي لاتتمثل واقعاً لغرياً صحيحاً. ومن الخير أن يكتفى في النحو التعليمي بأمثلة للصيغتين توضح استخدامهما للناشئة توضيحاً كافياً مع إعراب صيغتي التعجب لهم - كما أسلفنا - وهما : «ما أكرمهم - أكرم بهم».

المراجع :

- . ٣٧/١ . ٢٥٠ / ٢ . سيبويه
- . ١٧٨ / ٤ . المقتضب
- . ٤ / ٦ . الهمج
- . ١٦ / ٣ . ما بعدها . الصبان على الأشمون

(ب) شروط صاحب الحال

يقول النحاة : إن صاحب الحال ينبغي أن يتوفّر فيه شرطان أساسيان هما :
 ٢ - أن يكون معرفة مثلث : «دخل زيد غاضباً». ولا يكون نكرة إلا مسوغ ،

وأهم مسوغاته أن تقدم الحال عليه مثل : «**لَيْهَا مُوحِشًا طَلْلَلْ**» أو أن يخصص بوصف القراءة بعض القراء آية سورة البقرة **وَلَا جَاءُوهُمْ كِتَابًا** من عند الله مصدقاً لما معهم **فِي** بحسب مصدقاً على الحالية، أو يخصص بإضافة مثل قوله تعالى : **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ** أي متساوية. وأيضاً من المسوغات لصاحب الحال مجئه نكرة أن يكون بعد نفي أو نهي أو استفهام مثل : «**مَا دَخَلَ أَحَدٌ شَاكِيًّا** - لا يقعد أحد خائفاً - **هَلْ دَخَلَ أَحَدٌ سَاخْطًا؟**». وإذا عرفنا أن سبيوبيه - كما في الهمم - جوز أن يأتى الحال نكرة بدون مسوغ وجعله قياسيا على ما سمع من العرب اتضحت لنا أن هذه العقدة الكبيرة في باب الحال حين يكون صاحبها نكرة قد انحلت ولم تعد لها ولا لمعرفة مسوغات النكرة المذكورة ضرورة.

٢ - أن لا يكون صاحب الحال مضافاً إليه مجروراً لأنه يقع كما يقول النحاة من المضاف موقع التنوين، وسوغ ابن مالك ذلك إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه مثل : **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلَّ إِخْرَانًا** - أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه **مَيِّتًا** لأن الصدور في الآية الأولى واللحم في الآية الثانية جزء مما أضيف إليه. وسوغه أيضاً ابن مالك إذا كان مثل جزء لمضاف نحو : **فَثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مَلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** لأن ملة الشخص كأنها جزء لا يتجزأ منه أو مثيله الجزء. وكذلك سوغه ابن مالك إذا كان المضاف مصدراً مثل : **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ومثل : «**عَرَفَ ذَهَابَ زَيْدَ مَسْرِعًا**». وإذا عرفنا أن بعض النحاة جوز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً اتضحت لنا أن هذه العقدة الثانية من عقد الحال وصاحبها جديرة بأن تمحى من كتب النحو التعليمي، وخاصة أن الحال جاءت في اللغة من المضاف إليه دون أي مسوغ من مسوغات ابن مالك في مثل قوله تعالى : **أَنَّ دَابَّ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُضَبِّحٌ** وقول زيد الخيل في بعض شعره : «**خَلْقُ الْحَدِيدِ مَضَاعِفًا يَتَلَهَّبُ**».

واذن فكل ما عقده النحاة من حديث عن مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة ومسوغاته إذا كان مضافاً إليه جدير بأن يمحى من النحو التعليمي إذ لا طائل وراءه ولا فائدة منه.

المراجع :

الهمم ٢١/٤ وما بعدها. الصبان على الأشموني ١٣٥/٢ وما بعدها.

(ب) شروط عمل إذن النصب

يشترط النحاة لعمل إذن النصب في المضارع ثلاثة شروط : الشرط الأول أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً مثل «إذن أكرمك» لمن قال لك : «سازورك» والشرط تحصيل حاصل لأن المضارع المنصوب دائمًا يكون زمنه مستقبلاً إذ النصب يخلص زمن المضارع للاستقبال. والشرط الثاني أن يليها المضارع فيجب الرفع لو قلت : «إذن أنا أكرمك» وسُوَّغ النحاة أن يفصل بينها وبين فعلها بالقسم مثل : «إذن - والله - نرميهم بحرب» وبلا النافية مثل : «إذن لا ترسب». وسُوَّغ بعض النحاة الفصل بالنداء مثل : «إذن - يا زيد - أحسن إليك» وبالدعاء مثل : «إذن - عفا الله عنك - أسامحك» وبالظرف مثل : «إذن - غداً - أكرمك» وبعمول الفعل مثل : «إذن - صاحبك - أكرم». وقال أبو حيان بحق : إنه ينبغي أن لا يقدم أحد على ذلك إلا بسماع من العرب. والشرط الثالث : أن تكون في صدر الكلام فلا تنصب متأخرة مثل : «أستقبلك إذن» وسُوَّغوا أن تنصب في وسط الكلام مثل : «إني إذن أكرمك».

وبعد كل هذه الشروط والمسوغات لإذن في عملها النصب في المضارع يحكي عيسى بن عمر الثقفي وسيبوه أن بعض العرب الغي عملها النصب في المضارع مع استيفاء كل الشروط. ويقول السيوطي في الهمم إن البصريين تلقوا إلغاء عملها بالقبول، ووافقوه ثلث الإمام الكوفي المعروف. ولذلك أرى إلغاءها من نواصب المضارع في النحو التعليمي وخاصة أن المضارع بعدها في القرآن الكريم أرق مرفوغاً مع استيفائها لكل الشرط في مثل قراءة السبعة : «**﴿وإذن لا يلبيون خلافك إلاقليل﴾** فإذا ذكرت لا يؤتون الناس نقيراً». وإذا كانت قد ألغيت في قراءة السبعة، فينبغي عدم الإبقاء على تبعيتها في النحو التعليمي.

المراجع :

- سيبويه ٤١٠/١ . المقتصب للمبرد ٢/١٠ وما بعدها .
 الصبان على الأشمون ٣/٢١٦ . الهمع ٤/١٠٣ .

حذف تعقيدات عشرة

في النحو أبواب تكثر قواعدها كثرة من شأنها أن تحيلها إلى ما يشبه غابة ملتفة لا يستطيع السالك فيها النفوذ منها في سهولة، ونسوق من الأمثلة على ذلك باب التصغير والنسب مع تصور افتراضي وصيغ شديدة التعقيد.

(١) تعقيدات باب التصغير

الاسم المصغر هو المصوغ للتحقير مثل كُلَّيْب أو للتقليل مثل وَرَيْقَات أو للتقرير مثل قُبِيلَ المَغْرِب أو للتعطف مثل بُنْيَة. ولتصغير الاسم ثلاث صيغ : صيغة حُسَيْنٌ في الكلمات الثلاثية وتزداد عليها التاء في المؤنث المجازى الثالثى مثل دار تصغيرها دُوَيْرَة ونار تصغيرها نُوَيْرَة. والصيغة الثانية صيغة جُعَيْفَرٌ تصغيراً لجعفر في الكلمات الرباعية وما فوقها. والصيغة الثالثة صيغة مُسَيْكِينٌ تصغيراً لمسكين في الكلمات الخامسة وما فوقها. ويحذف في تصغيرها ما يحذف في جموعها. ومثل سفرجل تجمع على سفارج فتصغيرها إما سفِيرِج وإما سفِيرِيج .

وهذه هي صيغ التصغير، ويستثنى منها أسماء يظل ما بعد ياء التصغير كما كان قبل دخوها وهي :

- ١ - الاسم المؤنث بالباء مثل زَهْرَة - فإن الباء تبقى ولا يكسر الحرف الثالث في زَهْرَة بل يظل مفتوحا، فيقال : زُهْرَة.
- ٢ - الاسم المؤنث الحقيقى مثل زَيْنَب فتصغيرها زُيَّنْب.
- ٣ - الاسم المؤنث بـألف مقصورة مثل سَلَمَى فتصغيرها سُلَيْمَى.
- ٤ - الاسم المؤنث بـألف ممدودة مثل حَمَراء فتصغيرها حُمَيْرَاء، وتصغر سماء على سَمَيَّة.
- ٥ - الاسم المضاف إليه في مثل عبد الله فتصغيره عَبِيدَ الله.

- ٦ - الجزء الثاني من المركب تركيًّا مزجيًّا مثل «بعلبك» فتصغيرها بعيلبك.
- ٧ - الاسم الملحق به ألف ونون زائدتان بعد أربعة أحرف مثل زعفران فتصغيرها «زعَيْفَرَان».
- ٨ - الاسم الثاني مثل مسلمين فتصغيرها «مُسَيْلِمَيْن».
- ٩ - جمع المذكر السالم مثل مسلمين فتصغيرها «مُسَيْلِمَيْن».
- ١٠ - جمع المؤنث السالم مثل مسلمات فتصغيرها «مُسَيْلِمَات».
- ١١ - الاسم النسوب مثل عقرى فتصغيرها «عَيْقَرَى».

ويلاحظ أن هذه الأسماء لا يستعمل منها سوى رقم واحد في مثل زهرة فيقال «زُهْرَة» ورقم ٣ في مثل سلمى فيقال سُلَيْمَى ورقم ٤ في مثل حمراء فيقال «حُمَرَاء» إذ جاءت في حديث نبوى ورقم (٥) في مثل عبد الله فيقال عبيد الله. ففيما إذن حشد الستة الأخرى أو شيء منها في النحو التعليمي دون أي فائدة تعود على الناشئة؟. ويكتفى أن تذكر لهم تلك الأسماء المتداولة في أمثلة التصغير وتعرض عليهم دون وضع قاعدة لها.

وقاعدة ثانية هي رد المذكوف إلى الكلمات الثانية:

- ١ - في مثل أب وأصلها أبو تصغيرها أبٌ ومثلها أخ فيقال أخٍ وفي ابن يقال بُنْيَةً وفي بنت وابنة يقال بُنْيَةً وفي اخت يقال أخَيَّةً، وفي يد يقال يُدَيَّةً.
- ٢ - في مثل خُذْ وكل ترد إلى فعلها الماضي وتصغر فيقال أخِيدْ وَاكِيلْ.
- ٣ - في مثل عدة وصلة يقال في تصغيرهما «وَعِدَةٌ وَوُصِيلَةٌ»، ويقال في تصغير ستة سُنَيْةً أو سُنَيْهَةً، ويقال في تصغير شفة شُفَيْهَةً.
- ٤ - وفي مثل هل من الحروف الثانية إما أن يكمل بحرف علة أو يضعف فيقال «هُلَيْلْ أو هُلَّنْ».
- ٥ - وفي مثل يرى ترد إلى أصلها وهو «يرأى» في تقدير النهاة، فيقال في تصغيرها بُرَيْتَى.

والصور الأربع الأخيرة للتصغير من تخيلات النحاة، ولذلك يجب أن تهمل في تعليم الناشئة.

ويكتفى في الصورة الأولى بذكر أمثلتها المشهورة بين الأمثلة التي تعرض عليها. وقاعدة ثالثة تتصل بحروف العلة وانقلابها في التصغير واوًأ أو ياء أو حرفًا آخر كما في الأسماء الآتية :

- ١ - ما أصله واو مثل قيمة تصغيرها قوية.
- ٢ - ما أصله واو مثل باب تصغيره بويب.
- ٣ - ما أصله ياء مثل موقن تصغيره مُييّقن.
- ٤ - ما أصله ياء مثل ناب تصغيره نُيّب.
- ٥ - ما أصله همزة مثل ذيب تصغيره ذُؤيب.
- ٦ - ما أصله غير همزة مثل دينار تصغيره دُنِيَّنِير.
- ٧ - ما أصله همزة تلى همزة مثل آدم تصغيره أُؤيَّدِم.

ويضاف إلى ذلك :

- ٨ - ما ثانية ألف زائدة مثل شاعر تصغيره شُوَيْعَر.

وواضح أن الأسماء السبعة الأولى المشتملة على حروف العلة لا تجرى في لغتنا الأدبية ولا في لغتنا اليومية، وإن يُنْبَغِي حذف هذه القاعدة من تعليم الناشئة لأنها لا تفيدها أي فائدة في نطقها. أما مثل شاعر فتجرى في الألسنة، ولذلك يُنْبَغِي أن تذكر لها بعض أمثلة في التصغير.

وينبغي أن يهمل في تعليم الناشئة اختلاف النحاة في تصغير مثل متعد هل هي متَّيَّد أو مُوَيَّد ومثل فرزدق هل هي فُرَيْزَد أو فُرَيْزَق وفي مثل عيد هل هي عُيَّد أو عويد وفي مثل شيخ هل هي شُيَّخ أو شُوَيْخ وفي مثل معاوية هل هي مُعَيَّة أو مُعَيُّوية، لأن كل ذلك لا تجرى به الألسنة لا في أدب ولا في غيره. ومثله ما تصوروه من تصغير أسماء الإشارة في مثل ذاوتا فيقال ذَيَا وَتِيَا وفي مثل أولئك يقال أوليَّائِك ويقال في هؤلاء هؤلَّيَائِك. **ومما يُنْبَغِي أن يهمل أيضاً ما ذكره النحاة من تصغيرات شاذة غير قياسية**

مثل تصغير مغرب على **مُغَيْرِيَان** وعشاء على **عُشَيَّان** وإنسان على **أُنْيِسِيَان** وأصيل على **أُصَيْلَال**. وقد يكون من الطريف أن نذكر أنه جاءت عن العرب أسماء أعلام مصغرة مثل : **بُشَيْنة**، **قُرَيْظَة**، **جُهَيْنَة**، **هُذَيْل**، **سُلَيْمَ**، **سُمَيَّة**.

وواضح أن كل قواعد التصغير التي حشا بها النحو بابه لاتفيق في تصحيح نطق، وهي لذلك حرية بأن تمحى من النحو التعليمي دون تردد هي والأمثلة المتصلة بها، ويكتفى بطائفة من الأمثلة المستخدمة فعلاً في الكتابات الأدبية ولغتنا الدارجة.

المراجع :

سيبويه ١٠٦/٢ وما بعدها.

المقتضب ٢٣٦/٢ وما بعدها.

ابن يعيش على المفصل ١١٦/٥ .

الهمع ١٣٠/٦ .

الصبان على الأشموني ١١٤/٤ .

(ب) تعقيدات باب النسب

النسب إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم مع كسر ما قبلها لتدل على النسب إليه. وتحذف لتلك الياء كل ياء تماثلها في آخر الاسم مثل شافعى إذ تجعل ياء النسب مكانها فيقال في النسب إلى الشافعى «شافعى» أيضاً. وتحذف من آخر الاسم كذلك تاء التائית، فينسب إلى مكة وفاطمة : «مكى - فاطمى». وينسب إلى الجزء الأول في مثل «عبد الله» فيقال «عبدى» وإلى الجزء الثاني في مثل عبد المطلب فيقال «مطلي» وكذلك في كل مبدوء بآبى أو ابن مثل آبى بكر وابن عمر فيقال بكرى - عمرى. ويزيد النحو أنه يحذف من المثنى علامة التثنية ومن جمع المذكر السالم علامة الجمع فيقال في النسبة إلى «زيدان - زيدون» : «زيدى». ويحذف من المركب تركيب جملة أو مزج أو عدد العجز أو الجزء الثاني في مثل «تأبط شرًّا - بعلبك - خمسة عشر» فيقال : «تأبطى - بعلٌّ - خمسىّ». ويعود النحو فيختلفون في النسب إلى

المركب إذ يحيز بعض النهاة أن ينسب إلى الجزء الثاني فيقال «شري - بكى - عشرى» أو إليها جمِيعاً فيقال : «تأبطي شري - بعل بكى - خمسى عشرى». وأجاز بعض النهاة في المركب المزجي أن ينسب إلى مجموعه فيقال «بعلبكى». وهاتانزياداتان ينبغي أن يحذفها من كتاب النحو التعليمى حتى لا يتعلم الناشئة شيئاً لا طائل وراءه لا في نطق ولا في استعمال، وهل ينسب أحد إلى المثنى أو المجموع جمع مذكر سالم، أو المركب تركيب جملة أو تركيب عدد. والمركب المزجي هو المستعمل فقط في كلمتين مشهورتين إحداهما اسم بلدة والثانية اسم إقليم وهما بعلبك وحضرموت وينسبون إليها «بعلبكى - حضرمى» ويكتفى أن يذكرا كمثالين بين أمثلة النسب، ومثلهما النسب إلى مثل أبي بكر وابن عمر وعبد المطلب، فكل ذلك يكتفى فيه التمثيل وإدراج أمثلة له بين أمثلة النسب.

والقواعد تكثر في باب النسب كثرة مفرطة، وأكثرها لأمثلة لاتجحى في اللغة الأدبية ولا في اللغة اليومية. ونقف أولاً عند قواعد القلب في المقصور والمنقوص والمددود، ثم نلم بقواعد الحذف المتصلة بالياء قبل الطرف والياء المشددة في الطرف ورد المحدود فيها بقى منه حرفان.

١ - قواعد القلب في النسب

(١) الاسم المقصور

إذا كانت ألفه ثلاثة قلبت واواً مثل عصا - فتى يقال «عصوى - فتوى». وإذا كانت ألفه رابعة وثانیه ساكن حذفت أو قلبت واواً مثل معنى يقال «معنى أو معنى». وإن كانت ألفه للثانية كثر زيادة ألف قبل الواو فيقال في دنيا دنياوي. وإذا كانت رابعة وثانیه متحرك فليس فيها إلا الحذف مثل جَزَى (ضرب من السير) فيقال «جزى».

وإذا كانت خامسة حذفت مثل : مصلى - مصطفى يقال : «مصلى - مصطفى». وأوضح من ذلك في عصرنا أسماء الدول الغربية مثل «إيطاليا - تركيا - فرنسا» إلى غير ذلك يقال : إيطالي - تركى - فرنسي

(ب) الاسم المنقوص

إذا كانت ياءه ثالثة مثل : شجِّ وُعْمِ رُدَّت إِلَيْهِ ياءه وقلب واوًّا فيقال «شَجَوَى - عمُوَى» .

وإذا كانت ياءه رابعة مثل : قاضِ جاز قلبها أو حذفها فيقال «قاضِي - قاضُوي» .
وإذا كانت ياءه خامسة أو أكثر مثل : مستدعِ حذفت فيقال : مستدعيّ .

(ج) الاسم الممدود

إذا كان المدّ بعد حرف واحد مثل ماء جاز فيه الإثبات والقلب واوًّا يقال : «مائِي
- ماوى» .

وإذا كانت الألف للثانية مثل بيضاء قلبت واوًّا يقال «بيضاوى» .
وإذا كانت الألف أصلية مثل قراء لم تقلب وسلمت يقال قرائي .
وإذا كانت الألف للإلحاق مثل سماء جاز القلب والحذف يقال سمائي أو سماوى .

ويلاحظ أن هذه القواعد المعقدة لداعي لأن تذكر في النحو التعليمي لأنها تجلب أمثلة لا يمكن أن ترد على الخاطر إذ هي غير مستعملة . ويمكن أن يبقى في المقصور بعض أسماء الدول الغربية ومثال واحد هو «معنوي» ، ومع ذلك ينبغي أن لا يذكر أنه يجوز فيها معنى لأنها لا تستعمل أبداً . وكل أمثلة الاسم المنقوص غير مستعملة . أما الممدود فيمكن أن نُبقي منه على بيضاوى وسماوى ونحذف سمائي . ولكن ألهذه الأمثلة الثلاثة نضع كل شعب هذه القواعد ، أو ليس من الخير إذن أن نعرضها في النحو التعليمي دون قواعدها الصعبة المعقدة ؟ بل إنه لينبغى ذلك دون أى تردد ونترك قواعد القلب في النسب إلى قواعد الحذف .

٢ - قواعد الحذف في النسب

(١) حذف الياء قبل الطرف

ما توسط فيه ياء مشددة مكسورة مثل طِيب تحذف منه ياؤه الثانية فيقال طَيِّبٌ . وجاء عن العرب طائى في النسبة إلى طَيِّبٌ بقلب الياء الأولى ألفاً . فُعَيْلٌ : مثل : قَرِيشٌ - هُذَيْلٌ - سُلَيْمٌ يقال فيه : قَرَشَىٰ - هُذَلٰى - سُلَمَىٰ . وذهب المبرد إلى جواز الحذف والإثبات في هذه الصيغة فيقال : قُرَشِىٰ - هُذَيْلِىٰ - سُلَيمِىٰ .

فَعِيلٌ : مثل : ثَقِيفٌ يقال فيه : ثَقَفٌ . والأكثر إثبات الياء فيقال في تميم تميِّمٍ . والمبرد يجُوز هنا أيضًا الحذف والإثبات . فُعَيْلَةٌ : مثل : جَهِينَةٌ - قَرِيظَةٌ - مزينة يقال فيها : جَهَنَّىٰ - قَرَظَنَّىٰ - مُزَنَّىٰ . وجاء من هذه الصيغة مثالان بإثبات الياء هما : رُدْيَةٌ . حرية فيند . زَدِينَىٰ . خَرِيمَىٰ .

فَعِيلَةٌ : مثل : حَنِيفَةٌ - بَجِيلَةٌ - صَحِيفَةٌ يقال فيها : حَنَفَىٰ - بَجَلَىٰ - صَحْفَىٰ . وجاءت من هذه الصيغة أمثلة بإثبات الياء مثل : سَلِيقَةٌ - طَبِيعَةٌ - عَمِيرَةٌ فقالوا : سَلِيقِىٰ - طَبِيعِىٰ - عَمِيرِىٰ .

فَعُولَةٌ مثل شُنُوعَةٌ : قال سيبويه تحذف الواو في النسبة فيقال شَنَئَىٰ . وخالفه المبرد فقال : كُلٌ ما كان على هذا الوزن يجب فيه الإثبات فيقال في فروقة : فَرُوقَىٰ .

و واضح أن هذه الصيغ جميعاً إما جاء فيها عن العرب الحذف أو الإثبات أو القلب وإما جاء فيها ذلك عن بعض أئمة النحو . وإذا فقير وضع تلك القواعد وحشدتها في باب النسب وهي منقوضة . ويتحتم لذلك أن لا تذكر في النحو التعليمي إنما تذكر بعض أمثلتها المستعملة فقط بين أمثلة النسب مثل قَرَشَىٰ - صَحْفَىٰ .

(ب) حذف ياء من الياءين في الطرف وقلب الثانية واواً

مرّ بنا أن الياء المشددة في آخر الاسم تحذف في النسب لتحول محلها ياؤه، غير أن ذلك إنما يحدث إذا كان قبلها أكثر من حرفين مثل قرشى - هاشمى.

وإذا كان قبلها حرفان حُذفت الياء الأولى وقلببت الثانية واواً وفتح ما قبلها مثل غنى - أميّة، فيقال : غَنْوِي - أَمْوَى [وجاء فيها فتح المهمزة].

وإذا كان قبلها حرف فُتحت الياء الأولى وقلببت الثانية واواً مثل حَىٰ ، فيقال : حَيَوِى .

(ج) رد المذوق فيما بقى منه حرفان

الاسم الثنائى المذوق منه فاؤه أو عينه مثل : عدة (أصلها وعد) - مُذْ (أصلها منذ) لا يُرَدُ إِلَيْه شَيْءٌ .

والاسم الثنائى المذوق منه لامه أو آخره مثل : أب أصلها أبوُ - أخ أصلها أخوُ - ابن أصلها بنو - سنة أصلها سنوُ - دم أصلها دموُ - يد أصلها يدُى . كل ذلك ترد إليه لامه المذوقة، فيقال : أبوى - أخوى - بنوى - سنوى - دموى - يدوى . وهذا الاسم الثنائى المذوق اللام يدور كثيراً في اللغة، وهو لذلك لا يحتاج إلى قاعدة؛ لأن جميع كلماته تدور في اللغة الدارجة كما تدور في اللغة الأدبية ويكتفى منها بعض أمثلة توضع مع أمثلة النسب، وتضم إليها كلمتا أموى وحيوى.

ويضيف النحاة إلى القواعد السالفة أن ما يختتم بواو أو ياء يظل في النسب كما هو بدون تغيير مثل غزوٍ وظبيٍ ، فيقال غزوئٌ وظبيئٌ إلا إذا لحقته تاء التأنيث فعينه أو وسطه تُفتح وتقلب الياء واواً مثل قرية فيقال قروئٌ ، وهي اللفظة الوحيدة المستعملة - في اللغة الأدبية والدارجة - وبقية ما يذكرونها من ألفاظ لا ينطق بها أحد.

ورأى بعض النحاة في مثل نهر ودُئل أن يفتح الحرف المتوسط فيقول نهري ودؤلي ، ورأى آخرون أن يظل الكسر فيقال نهري ودُئل ، وإذا لا داعي للقاعدة. وذهبوا في جمع التكسير إلى النسب لمفرده مثل أنهار وينسب إلى مفرده نهر فيقال نهري ثم نظروا

فوجدوا النسب إلى الجمع المكسر يكثر في اللغة مثل : أنصار - كلاب (قبيلة) ومثلها أنمار فيقال : أنصارى - كلابى - أنمارى ، ولذلك عادوا فأجازوا النسب في الجمع المكسر إليه وإلى مفرده مثل فرائضي وفرضى لعالم الميراث نسبة إلى فريضة وهي الميراث ومن النسب إلى الجمع كتبى وملائكي .

وبعد هذه الجولة في غابة النسب المختلفة يتضح أنه لا ضرورة لقواعده في النحو التعليمي وأنه ينبغي أن يكتفى فيه بأمثلته الطبيعية التي تداولها الألسنة والتي سمعت فعلًا عن العرب أو قيست على ما سمع منهم ، إذ النحو إنما يوضع على الظواهر الطبيعية اللغوية لا على افتراضات محضة لا صلة لها بالاستعمال اللغوي ، حتى لينسبون إلى مثل عدة ومد ومصطفى وشج وقاض ومستعل . وكأن جميع الألفاظ يمكن النسب إليها ، دون ملاحظة أن النسب إنما يكون غالباً إلى أب أو جد أو أسرة أو عشيرة أو قبيلة أو بلد أو قرية أو دولة أو شعب . لذلك كله ينبغي أن تلغى من النحو التعليمي قواعد النسب ، ويكتفى فيه بعرض طائفة كبيرة من أمثلته المستعملة المألوفة وبعض أمثلته الشاذة الدائرة على الألسنة مثل النسبة إلى رب ربانى وإلى روح روحانى وإلى ناصرة (بلد المسيح) نصرانى وإلى صناع صناعانى وإلى بادية بدوى وإلى البحرين بحرانى وإلى الرى (بلدة بإيران) رازى وإلى الشتاء شتوى .

المراجع :

المقتضب ١٣٣/٣ وما بعدها .

الهمم ١٥٤/٦ وما بعدها .

التصريح على التوضيح ٣٢٧/٢ .

الصياغ على الأسمون ١٣١/٤ وما بعدها .

(ج) تصور افتراضي وصيغ شديدة التعقيد

مع أن النحاة - وخاصة نحاة البصرة - استطاعوا أن يوجدوا للنحو قواعد مطردة كقواعد العلوم كانوا ما يزالون يُذلون بافتراضات باختين لها عن أمثلة وربما صنعوا لها مثلاً ليردوا استعمالاً فصيحاً أو ليضيفوا بجانب الاستعمال اللغوي الشائع استعمالات قد تفسده أو ليردّوا الصيغة بين نطقين، مما قد يحدث تشويشاً على وضع القواعد النحوية العامة، ونضرب لذلك بعض الأمثلة.

١ - ترك استعمال قرآن لتصور افتراضي

لابيحيى البصريون نصب اسم الفاعل للمفعول به إذا كان زمنه ماضياً، فلا يقال: «زيد ضارب عمراً أمس» بل يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى فيقال «زيد ضارب عمرو أمس» وينقض قاعدهم قوله جَلَّ شأنه في سورة الكهف: ﴿وَكُلُّهُمْ بِاسْطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ أي عتبة الغار الذي أماتهم الله فيه ثم أحياهم منذ مئات السنين. (واسط) هنا اسم فاعل بمعنى الماضي (ذراعيه) مفعوله. ولكن النحاة - وأقصد نحاة البصرة - تأولوا استخدام اسم الفاعل في الآية على أنه لحكاية الحال، لما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل ينبغي أن يضاف إلى مفعوله إذا كان بمعنى الماضي ولا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال مثل المضارع أو بعبارة أخرى: لا يليه مفعول به إلا إذا أشبه المضارع في زمنه، أما إذا أشبه الماضي في زمنه كما في الآية الكريمة فإنه يضاف إلى مفعوله. وكان ينبغي أن يبطلوا قاعدهم ويجعلوا من حق اسم الفاعل بمعنى الماضي أن يليه مفعول منصوب له كما في هذه الآية وفي آية سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُتْلَتُمْ نَفْسًا فَادْأَرْأُتُمْ فِيهَا وَاللهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ بت扭ين مخرج وزمنها ماض بدليل ما قبلها في الآية وما حكت عن بنى إسرائيل من قتلهم شخصاً أخذ كل منهم يتهم صاحبه بقتله. ومن أجل ذلك أبطل الأخفش البصري تلميذ سيبويه والكسائي إمام مدرسة النحو الكوفية هذه القاعدة، وقالا: إن اسم الفاعل يعمل مطلقاً، فيليه مفعول به، وقد يضاف إليه كما في قوله عز شأنه: ﴿وَهُدْيَا بِالغَّ الْكَعْبَةَ -

إنك جامعُ الناس). وهذه القاعدة من قواعد النحو التي وضعتها المدرسة البصرية ينبغي أن تلغى في النحو التعليمي ويوضع مكانها أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً به سواء كان زمنه ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، وقد يضاف إليه.

المراجع :

- سيبويه ٨٢/١ المقتصب ١٤٨/٤ وما بعدها. المغني ص ٧٧٠.
الهمع ٨١/٥. الصبان على الأشموني ٢١٨/٢.

٢ - إعمال المصدر منكراً ومعرفاً بالألف واللام

يكثُر في الاستعمال اللغوي أن يضاف المصدر إلى فاعله ويليهما مفعول به منصوب مثل قوله تعالى : ﴿كَذِكْرِكُمْ أَبَاءَكُم﴾ ومثل : «أعجبني إكرامك خالدا» وقد يضاف إلى المفعول مع حذف الفاعل مثل : (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) أي من دعائه الخير، وقد يذكر الفاعل مثل : ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ جُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فحج مضاف إلى البيت وفاعله «من» وأنكر ذلك المبرد وقال : إن «من» في موضع خفض بدل من (الناس) قبلها. وإذاً يكون الشائع في الاستعمال اللغوي أن المصدر قد يضاف إلى فاعله ويليهما مفعوله منصوباً أو يحذف فاعله ويضاف إلى مفعوله كما في المثالين القرآنيين الأولين .

ولم يقف النحاة عند هذه القاعدة العامة بل أضافوا إليها أن المصدر يعمل أيضاً منكراً ومعرفاً بالألف واللام ، أما عمله منكراً فلم يجدوا البصريون له إلا شاهداً واحداً في تقديرهم هو قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ بإعراب (يتيم) مفعول به لإطعام . وأنكر الكوفيون هذا الإعراب وأعربوا (يتيم) مفعول به لفعل مخدوف ، وكأنما تسأله - في رأيهم - من سمع الجزء الأول من الآية : ﴿أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ فقال : مَنْ يَطْعَمُ الْإِنْسَانُ مَوْضِعُ الْحَدِيثِ فِي الْآيَاتِ ، فأجيب : (يتيم ذا مقربة) أي يطعم . وعادة لا يقال مثلاً «أعجبتني كتابة زيدٌ مقالاً» برفع «زيد» على الفاعلية ونصب «مقالات» على المفعولية ، بل يقال قياساً على القاعدة

وأما المصدر المعرف بالألف واللام فلم يجد له النحاة إلا شاهدين هما : «لحقت فلم أنكل عن الضرب مِسْمَعاً» و«ضعيف النكایة أعداءه». ومسمعا في الشاهد الأول منصوبة بالضرب وهو موضع الشاهد، وردد ذلك بعض النحاة وقال إنها منصوبة بلحقت، وإذاً لا تكون شاهدا لعمل المصدر المعرف بالألف واللام في مفعول به. ويمكن في الشاهد الثاني أن تكون «أعداءه» منصوبة بنزع الخافض، أي لأعدائه . وبذلك يسقط هذا الشاهد مثل سابقه ولا يعود هناك وجوب للقاعدة . ومن قدימ أنكرها كثيرون من النحاة والبغداديون من أمثال أبي علي الفارسي وقوم من البصريين أمثال المبرد، فقد كان يأبى عمل المصدر المعرف بالألف واللام المفعولية فما وراءه لاستفحال الاسمية فيه كما يقول الرضي إذ التعريف بـأى من خصائص الأسماء . وإن تسقط هذه القاعدة، ولا تبقى سوى قاعدة واحدة هي القاعدة العامة الأولى التي تجري في الاستعمال وتشيع في الألسنة.

المراجع :

سيبويه ٩٩/١.

راجع المقتضب ١٤/١ وما بعدها وتعليق المحقق.

الرضي على الكافية ١٨٣/٢

الهمع ٧١/٥.

الصبان على الأشموني ٢١٢/٢.

٣ - إعراب التواضع حسب المحل

يقول المبرد في المقتضب : إن التواضع يراعى فيها إما الإعراب على اللفظ وإما الإعراب على المحل ، فمثل «ما جاءنى من أحد عاقلٍ» أنت في «عالٌ» بالخيار إن شئت جعلتها نعتاً مجروراً مثل «أحد» منعوتها، وإن شئت جعلتها نعتاً مرفوعاً لأن لفظة أحد مجرورة بين الزائدة و محلها الرفع في المعنى؛ لأنها فاعل جاء . وطبق ذلك النحاة في الموضع الآتية :

(١) توابع اسم إنَّ

يجوز النصب في توابع اسم إن حسب اللفظ والرفع إتباعاً ل محلها مع اسمها فإنه رفع، إذ حلاً معاً محل مبتدأ مرفوع. وقد جاءت في القرآن الكريم آياتان يظن فيها أنَّ عطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر، وهما آية سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وآية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُوُنَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ في قراءة من رفع الكلمة: (وملائكته). ويرى سيبويه أن المعطوف في الآية الأولى منوى التأخير، وبذلك يجعله مبتدأ جملة مستقلة والخبر محذوف بدلاله خبر إن عليه. ورأى آخرون قياساً على رأى سيبويه أن المحذوف في الآية الثانية هو خبر إن المدلول عليه بقوله عزَّ شأنه: ﴿وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُوُنَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ وهو تقديرها يصلى أى أن الله تعالى يصلى وملائكته يصلون على النبي. وبذلك يخلص سيبويه وبعض النحاة في الآيتين الكريمتين من فكرة العطف على محل إن واسمها بالرفع لأنهم لا يسيغون فكرة الإتباع على المحل التي رأيناها عند المبرد. وكان يرى - كما ذكرنا - أن الكلمتين المعطوفتين في الآيتين معطوفتان على محل إن واسمها أو على اسمها وحده لأنه في الأصل كان مبتدأ، ورجح الرأى الأول. وجمهور النحاة يأخذون برأى سيبويه ومن تابعه في الآيتين غير أنهم يعودون فيجوزون - مع المبرد - العطف على محل إن واسمها بالرفع بشرط استكمالها للخبر في مثل: «إن زيداً قائم وعمرو» بينما سيبويه - كما قلنا - لا يجيز في ذلك العطف بالرفع ويحتم دائمًا العطف بالنصب. وكذلك الحكم مع بقية التوابع لاسم إن عند المبرد، إذ يأخذ الحكم نفسه عنده «أنَّ ولكنَّ» من أخوات إن، أما سيبويه فلا يجيز في كل التوابع مع اسم إن وأخواتها إلا النصب تبعًا للفظ، وهو الرأى السليم الذي ينبغي أن لا يقرر سواه في النحو التعليمي.

المراجع :

سيبويه ٢٨٥/١ .

المقتضب للمبرد ٢٨١/٣ و ١١١/٤ وما بعدها.

المغني ص ٥٢٧ .

الهمم ٢٨٩/٥ وما بعدها.

الصبان على الأشموني ٢٢٦/١ وما بعدها.

(ب) توابع اسم «لا» النافية للجنس

يقول سيبويه : «اعلم أنك إذا وصفت المنفي [بلا] فإن شئت نوّنت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنوّن، وذلك قوله لا غلامٌ ظريفاً لك ولا غلامٌ ظريف لك. فأما الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم و«لا» بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة الموصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا : «لا غلامٌ ظريف لك» دون تنوين فإنهم «جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد». ومعنى ذلك أن سيبويه يحيز في نعت اسم «لا» أن يكون مبنياً مثله على الفتح وكأنه رُكِّب معه تركيب خمسة عشر أو أن يكون منصوباً منوناً، وقال : إن ذلك هو الأكثر. والإعرابان جيئاً يراعيان اللفظ فاسم لا مبني على الفتح فإذاً أن يفتح الوصف مثله وكأنه أصبح مركباً معه وإما أن ينصب مثل : «دعوته الرءوف الرحيم» بنصب الرءوف الرحيم نعتين للضمير المبني. والنصب مطرد في غير اسم لا؛ ولذلك كان هو الأكثر في الاستعمال مع اسم لا بحسن سيبويه الدقيق. وتبعه البرد يحيز الوجهين في نعت لا النافية للجنس، ولم يلبث أن أجاز في النعت وجهاً ثالثاً هو الرفع مراءعاً ل محل «لا» مع اسمها لأن محلهما الابتداء، فتقول : «لا غلامٌ ظريف لك» وعقب على ذلك بأن النعت على اللفظ أحسن. ونص على أنه إذا عطف على اسم لا النافية للجنس في مثل : «لا رجلٌ وغلاماً عندك» لم يحيز في المعطوف البناء على الفتح؛ لأنه لم يعد مركباً مع موصوفه إذ انفصل عنه بالواو. ومعنى ذلك أنه يجوز في المعطوف على اسم لا النصب والرفع في مثل : «لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار» بنصب امرأة أو رفعها مع

التنوين. وبالمثل لا يجوز البناء على الفتح للمؤكّد اللفظي في مثل : «لا ماء ماء في الإناء» بنصب ماء الثانية أو رفعها مع التنوين . ومثل المؤكّد اللفظي والمعطوف البدل في نحو : «لا أحد رجلاً وامرأة في الدار» بنصب لفظي «رجلاً وامرأة» أو رفعهما على البدلية .

ونخلص من ذلك إلى أن نعت اسم «لا» النافية للجنس يجوز فيه البناء على الفتح والنصب والتنوين في رأى سيبويه ، ويحُوز معهما الرفع باعتبار محل لا مع اسمها في رأى المبرد . أما بقية التوابع فلا يجوز فيها البناء على الفتح ، ويحُوز فيها النحاة مع المبرد الرفع على محل لا مع اسمها مثل : «لا غلاماً وزيداً في الدار» و«لا أحد زيداً في الدار» وهما صيغتان جلبهما النحاة للاستقصاء في الأمثلة ولم ينطق العرب بهما ولا بكثير من أمثلة هذه التوابع .

وسيبويه لا يحُوز في التوابع جميعاً اعتبار محل المتبع في الإعراب مع لا فكل ما جوزه النحاة في توابع اسم لا النافية للجنس من الرفع حين يكون معطوفاً أو مؤكّداً لفظياً أو بدلاً يمنعه سيبويه ولا يحيز مذهبها فيها حينئذ سوى النصب مع التنوين ، وهو مانرى تعميمه في نعت اسم لا النافية للجنس ، لأن بناءه وتركيبه مع موصوفه تركيب خمسة عشر يعد شذوذًا في اللغة .

المراجع :

سيبويه ٣٤٩/١ وما بعدها .

المقتضب ٣٦٧/٤ وما بعدها .

ابن يعيش على المفصل ١٠٨/٢ .

الهمع ٢٨٦/٥ وما بعدها .

الصبان على الأشموني ٩/٢ .

(ج) توابع المضاف إليه المصدر

إذا كان المضاف إليه المصدر فاعلا في المعنى مثل : «نَظَمُ زِيدٍ الشاعر جيد» كان لك في كلمة الشاعر، وهي نعت لزيد المضاف إلى المصدر أن تجبرها مراعاة للفظ المنعوت زيد، ولك أن ترفعها مراعاة ل محله لأنه فاعل في المعنى . وإذا كان المضاف إليه المصدر مفعولا به في المعنى مثل : «إطعام البائس والمسكين واجب على كل مسلم مقتدر» كان لك في المسكين أن تعطفها على البائس بالجر مراعاة للفظها، ولك أن تنصبها مراعاة ل محلها لأنها مفعول به في المعنى . ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة أن ليس لك في المثالين السابقين وما يشبههما إلا الجر مراعاة للفظ المنعوت سواء مع النعت والعلف كما في المثالين أو مع التوكيد في مثل : «قراءة المقالات جميعها متتبعة» أو مع البدل في مثل «عمل صديقك زيد مرضى» بينما يحيز بعض النحاة نصب التوكيد في المثال الأول لأن المقالات مفعول به في المعنى ورفع البدل في المثال الثاني لأن لفظة صديقك فاعل في المعنى ، وهو تكلف واضح . ولذلك كان ينبغي أن نعمم في النحو مذهب سيبويه وأن ننطق النعت والعلف والتوكيد والبدل في جميع التوابع لما يضاف إليه المصدر مجرورةً .

المراجع :

- . ٩٨/١ . سيبويه
- . ٥٢٨ . المغني ص
- . ٢٩٣/٥ . الهمم
- . ٢١٦/٢ . الصبان على الأشموني

(د) توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول

إذا أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله مثل : «هل أنت مرسلٌ زيدٌ وعمرو إلى خالد» جاز في المعطوف وهو «عمرو» الجر على اللفظ أو مراعاة للفظ زيد، وجاز النصب في قال «وعمراً» مراعاة ل محل زيد لأنه مفعول به في المعنى . يقول المبرد : والجر عربى

جيد مثل النصب. ومنع سيبويه النصب لأنَّه يأبى في التوابع جميعاً النظر في نطقها أو بعبارة أخرى في إعرابها إلى المحل كما مرَّ بنا. وإذا أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه أو كما يسمى نائب الفاعل مثل «زيد محمود المقاصد الحسنة» جاز في النعت وهو الحسنة أن يكون مجروراً مراعاة للفظ المقاصد المضاف إليها اسم المفعول «محمود»، وجاز أن ترفع فيقال : «زيد محمود المقاصد الطيبة» مراعاة ل محل المقاصد لأنَّها نائب فاعل مرفوع في المعنى لاسم المفعول «محمود»، كأنك قلت «زيد مقاصده الطيبة محمودة». ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة إلغاء إعراب توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول حسب محل المتبوع أو مراعاة له ، فلا يجوز نصب المعطوف في المثال الأول ولا رفع النعت في المثال الثاني ، بل يُحرَّان ، وكذلك الشأن مع التوكيد والبدل .

المراجع :

- . ٨٧/١ . سيبويه
- . ١٥١/٤ . المقتضب
- . ٥٢٨ . المغني ص
- . ٢٩٥/٥ . الهمع
- . ٢٢٣/٢ . الصبان على الأشموني

(هـ) توابع المنادى

المنادى هو الاسم المستدعي بيا أو إحدى أخواتها است ، وهي الهمزة واوآى وأى وأيا وهيا مثل «يا زيد - أزيد - أيا زيد». والمنادى إما مفرد أو غير مفرد. والإفراد في باب النداء يعني أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، أما الثنى والجمع فيعدان مفردين في هذا الباب. والمضاف مثل : عبد الله وشبيهه الاسم العامل فيما بعده سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة مثل : «يا معلماً تلاميذ الحى - يا محموداً أعماله - يا جميلاً خلقه». والنكرة في هذا الباب قسمان : قسم مقصود أو متعين لأنَّه مخاطب مثل : «يا رجلُ» لمن تخاطبه ، وقسم غير مقصود أو متعين يراد به أي شخص

مثل : «يا متکاسلا ذائز - يا جاهلا تعلم - يا لا هیا فگر في مستقبلك». والمنادى إذا كان علماً أو نكرة متعينة مقصودة ضم آخره أو رفع دون تنوين مثل : يا زيد - يا خائف.

والمنادى إذا كان معروفاً بالألف واللام سبقته أية أو اسم إشارى وضم آخره مثل : «أيتها الرجل - يا هذا الرجل».

وإذا كان المنادى لفظ الحاللة تذكر معه «يا» وقد تمحض ويعوض عنها بعim مشددة مفتوحة مثل : «يا الله - اللهم».

والمنادى إذا لم يكن علماً ولا نكرة مقصودة نصب آخره، وذلك إذا كان :

(ا) مضافاً مثل : «يا عبد الله».

(ب) نكرة غير مقصودة ولا متعينة مثل : «يا محسنا وال إحسانك» لا تقصد شخصاً بعينه ومثل «ياغافلا الموت يطلبه».

(ج) شبيهاً بالمضاف مثل : «يا مجیداً عملك - يا مرموقاً جهڈك - يا حسناً تصرفاًك».

وبعد أن اتضحت لنا صور المنادى نسوق أحكام توابعه، وهل يراعى فيها لفظه إذا كان علماً أو نكرة مقصودة فيرفع التابع مثلهما أو ينصب لأن مثل : «يا زيد» في مقام أدعوا زيداً، فكان المنادى مفعول به في المعنى، وتلك هي الأحكام :

النعت : إذا كان التابع نعتاً مفرداً لمنادى مفرد مضموم : علم أو نكرة مقصودة جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى وجاز فيه النصب مراعاة ل محل المنادى إذ هو في معنى المفعول به، فنقول : «يا زيد الطويل أو الطويل - يا رجل الظريف أو الظريف». واختار سيبويه في إعراب هذا النعت وما يائله الرفع مراعاة للفظ المنادى وأنه مضموم.

وإذا كان النعت لمنادى مفرد مضافاً فليس فيه إلا النصب مثل : «يا زيد صديق عمرو» لأن النعت إذا حل محل المنعوت نصب فقلت : «يا صديق عمرو».

وإذا كان النعت لمنادى مضاف فليس فيه إلا النصب سواء أكان مفرداً أو مضافاً

مثل : «يا عبد الله العاقل - يا عبد الله صاحب خالد».

وإذا كان النعت لمنادى شبيهاً بالمضاف فحكمه حكم سابقه ليس فيه إلا النصب مثل : «يا مرموقاً جهداً صاحب خالد».

التوكيد : حكمه حكم النعت، فتقول في التوكيد للمنادى المفرد : «يا زيد نفسك أو نفسك - ويا طلاب أجمعون أو أجمعين» بالرفع والنصب، وتقول للمنادى المضاف : «يا عبد الله نفسك» نصباً لا غير.

للعطف : يحل المعطوف على الشيء محله، لذلك رأى بعض النحاة أن يعامل معاملة منادى مستقل، فتقول : «يا زيد وعمرو» رفعاً لعمرو فقط. وجوز الكوفيون فيه النصب مع المنادى المفرد المضموم كما في المثال السابق، فيكون حكمه حكم النعت والتوكيد فتقول : «يا زيد وعمراً» كما في الآية الكريمة : ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جباراً أوربي معه والطير﴾ بنصب الطير عطفاً على النكرة المقصودة جباراً. وأغرب ما قيل في نصب الطير أن الطير معطوفة على لفظة «فضلاً» في الآية أو إنها مفعول معه. ويقول البصريون في المعطوف : «يا زيد وعبد الله أقبلاً»، و«يا عبد الله وزيد أقبلاً» فالمعطوف عندهم دائماً كأنه منادى مستقل.

البدل : يحل البدل محل المبدل منه، فيعامل معاملة المنادى المستقل يُضم إذا كان مفرداً وينصب إذا كان مضافاً مثل : «يا أبا حسن على - ياعليًّا أبا حسن».

ونحن إنما ذكرنا في توابع المنادى أهم الآراء، وخاصة للمدرسة البصرية، وقد أوجب جمهور الكوفيين النصب مطلقاً لثلاث من توابع المنادى هي النعت والتوكيد والعطف، وجوز قوم في البدل النصب مطلقاً أيضاً. وإن يكن أن تكون للباب قاعدة مطردة هي النصب لتابع المنادى نعتاً وعطفاً وتوكيداً وبدلًا. غير أنه ليست هناك حاجة حقيقة لعرض هذا الباب على الناشئة لسبب مهم، وهو أنه لا يجري في الاستعمال اللغوى العصرى الأدب وبالمثل اليومى. ونفس الأمثلة التى جاءت منه فى الشعر القديم قليلة جداً ولم يأت منها في القرآن الكريم إلا مثال واحد هو المثال السابق، ولا يأس من أن يقال للناشئة: إن المعطوف على المنادى قد ينصب إذا كان

معرفاً بالألف واللام كما في الآية الكريمة، دون إعانت لهم بعرض صور هذا الباب التي صاغها النحاة بوحى من افتراضاتهم والتي لا تجرى في الاستعمال اللغوى الأدبى الحديث.

المراجع :

- سيبويه ٣٠٣/١ وما بعدها.
- المقتضب ٢٠٧/٤ وما بعدها.
- شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ وما بعدها.
- الرضى على الكافية ١١٩/١ وما بعدها.
- الهمع ٢٨١/٥ وما بعدها.
- التصریح على التوضیح ١٧٣/٢ .
- الصبان على الأشمونی ١١٢/٣ وما بعدها.

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

القسم الثالث
في استكمال النحو التعليمي لنواقص ضرورية

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

القواعد الأساسية للنطق السليم

أول نقص نلاحظه في النحو التعليمي هو أن كتب الناشئة تخلو من قواعد النطق الصحيح لخارج الحروف في العربية وصفاتها في الحركات والتشديد والتنوين، ومن بيان الفروق بين حروف اللين وحروف المد، وبين همز القطع والوصل ومواضعها في الكلمات أسماء وأفعالاً، والفرق بين أَل القمرية والشمسية، وإدغام الحروف المتماثلة وما قد يدخلها من إبدال. وكان النحاة السابقون لا يعرضون لذلك لأن الناشئة كانت تتعلم مع حفظها للقرآن الكريم وأخذها بقواعد تلاوته وتجويده، بل لقد وضع علماء القراءات لها في ذلك علم التجويد المعروف، مما جعل النحاة السابقين يستغنون عن بيان قواعد النطق السديد لكلم العربية وحروفها وحركاتها اكتفاء بوقف الناشئة على ذلك خلال حفظها للقرآن الكريم. غير أن الناشئة الآن لا تبدأ حياتها العلمية بحفظ الذكر الحكيم كما كان شأن في القديم، وبالتالي لا يوضع تحت أبصارها شيء مما يتصل بالنطق القويم للعربية، فلا هي تميّز بدقة بين مخارج الحروف المتقاربة مثل الطاء المجهورة والتاء المهموسة ومثل القاف المجهورة والكاف المهموسة ومثل الغين والذال مما له دوىٌ واللام والراء والميم مما لا دوىٌ له، ولا هي تميّز بين حروف اللين في مثل : «دور - دين» وحروف المد أو حروف العلة المدودة في مثل : «قال - يقول - يميل».

والطامة الكبرى أن الناشئة أصبحت لا تعرف الفرق بين همز الوصل والقطع في الأسماء والأفعال، فمثل : «ابن - اثنان» تُنطقها بهمز قطع وهمزة وصل، ومثل : «أكتب - اكتب اكتتاباً - انتصر انتصاراً» كل ذلك تُنطقه الناشئة بهمة قطع وهمزة وصل. وأصبح من الصعب أن تميّز الناشئة بين أَل القمرية وأَل الشمسية وكيف أنها يقتسمان الحروف الهجائية التالية، فإن لم تدغم لام أَل في الحرف التالي لها كانت القمرية مثل : «الأهل - الجمل - الحجر - العلم» وإن أدغمت أَل فيها بعدها

كانت الشمسية مثل : «الدنيا - الزهر - الصبر - الظل». ويُشيع على ألسنة كثيرون من المتناسفين خاصّة إظهار ألل الشمسية في مثل : «السوق - النغمة» وهو خطأ نشأ من أنهم لم ينبهوا في تعليمهم إلى أن الأسماء حين تعرّف بالآلف واللام تتوزّعها ألل الشمسية والقمرية.

وما ينبغي وقوف الناشئة عليه إدغام الحروف المتماثلة والمتقاربة مثل إدغام الدال في آخرها في قوله : «قد دعاه» وإدغام الدال في التاء لاتحاد مخرجها كقولك : «قد ترقى» وإدغام الدال في الطاء مثل : «قد ظلم». وأيضاً ينبغي أن تقف الناشئة على صور الإبدال في النطق أو بعضها على الأقل كإبدال النون ميمًا في مثل : «منبر - من بعد» وإبدال الضاد طاء في مثل «نهضت».

وكل ما ذكرت حتى الآن أشياء قد تبدو يسيرة، ولكنها بعيدة الأثر في النطق بالعربية نظراً صحيحاً قويمًا. ولا أرتاب في أن عدم تعليمها للناشئة هو السبب الحقيقي في أنها حين نستمع إلى شاب لا نكاد نفهم كلامه ولا ما يريد أن يقول، لأنّه يمضغ الكلام وحرفوه مضغاً، وكأن عوامل التعرية التي تصيب الطبيعة بما تحدث فيها من تحاتٌ ومن تساقطٌ حدثَ ما يماثله في الكلام على ألسنة الشباب، فسقطت بعض حروف الكلام وأجزائه بحيث أصبح لا يكاد يفهم المراد منه حين سماعه من بعض الشباب. ولا علاج لذلك إلا بجلب بعض قواعد النطق السليم من علم التجويد كما صنعت في مقدمة القسم الصرف الأول في كتاب «تجديد النحو» رجاء الانتفاع بتلك القواعد في تقويم ألسنة الناشئة حتى تحسن أداء انكلام في العربية. وحتى تختفي من ألسنتها ظاهرة مضغ الكلام وما يدخله في بعض جوانبه من تحات.

جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد

المعروف أن ضمائر الرفع المتصلة قسمان : مستترة وبارزة، والمستترة قسمان : جائزة الاستثار مع الماضي والمضارع في حالة الغيبة للمفرد والمفردة في مثل : « غاب - غابت - يغيب - تغيب » وواجبة الاستثار مع المضارع للمتكلم أو المتكلمة أو المتكلمين أو المتكلمات مثل : « أغيب - نغيب » وكذلك للمخاطب المفرد مثل : « تكتب ». والبارزة من ضمائر الرفع المتصلة ستة : « التاء » مع الماضي مرفوعة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و « نا » مع الماضي للمتكلم المعظم نفسه وللمثنى وللجمع ذكورا وإناثا و « الياء » للمخاطبة في المضارع والأمر. والألف للمثنى مثل : « قاما - يقمان - قوما » و « الواو » لجمع الذكور مثل : « قاموا - يقومون - قوموا » والنون المفتوحة لجمع الإناث مثل : « قُمنَ - يقمن - قُمنَ ». ويختلف الفعل الثلاثي باختلاف بنائه في تصريفه مع الضمائر، إذ هو إما سالم جميع حروفه صحيحة وليس بينها حرف من حروف العلة مثل « كتب » وإما ممهوز في أوله أو في ثانية أو في ثالثه مثل : « أمر - دأب - ملأ ». والمهموز كالسالم في اتصاله بالضمائر إلا أن يكون ممهوز الوسط مثل : « سأل » فقد تسهل الهمزة وتقلب ألفا ويكون حكمه حينئذ حكم الأجوف. وإنما مضعن وهو كالسالم إلا ما يحدث فيه من فك الإدغام وعدم فكه تارة أخرى. وإنما مثال وهو ما أوله حرف علة مثل : « وعد ». وإنما أجوف وهو ما ثانية حرف علة مثل : « قال ». وإنما ناقص وهو ما ثالثه حرف علة مثل : « رمى ».

وتصريف الفعل الثلاثي بصورة السالفة مع ضمائر الرفع المتصلة بالغ التعقيد إذ يختلف من صورة إلى أخرى، فالفعل الثلاثي السالم إذا كان ماضياً بُنى على الفتح مع الغائب والغائبة إفراداً وثنية وضمًّا مع واو الجماعة وبيني على السكون مع المتكلم

والتكلمة والمخاطبة إفراداً وثنية وجمعًا وكذلك مع جمع الغائبة. وإذا كان مضارعاً بُني على السكون مع نون النسوة في حالي الجمع للمخاطبات والغائبات وأعرب في بقية الصيغ إما بالضمة في مثل : «أكتب» وبثبوت النون في الأفعال الخمسة في مثل : «تكتبان». وإذا كان أمراً بُني على ما يجزم به مضارعه. والفعل المهموز حكمه في ذلك حكم السالم، وكذلك المضعف إلا أن حرفيه الثاني والثالث المدغمان في مثل : «رَدَّ» قد يظل إدغامهما وقد يفَكَّ. والإدغام واجب إذا كان الضمير مسترًا جوازاً أو وجوباً أو كان بارزاً ساكناً سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً. ويُفَكَّ الإدغام إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك، ويجوز الإدغام وفكه في المضارع المجزوم بالسكون وكذلك في مثيله من الأمر مثل : «لم ترَدْ - لم تَرُدْ - رُدْ - أرُدْ». والفعل المثال تصريفه مماثل لتصريف الفعل السالم إلا أن حرفه الأول يحذف في المضارع والأمر مثل : «وهب - يهب - هب».

وتصريف الفعل الأجوف مع ضمائر الرفع المتصلة مختلف باختلاف صوره، وهي ثلاثة : «قال» ومضارعها يقول، و«خاف» ومضارعها يخاف، و«مال» ومضارعها يملي. والفعل الأجوف الأول : «قال» يظل محافظاً على ضمته في جميع تصارييفه مضارعاً أو أمراً مع بقاء الواو أو حذفها، وكذلك حين تجذف ألفه في الماضي مع المتكلم والممخاطب إفراداً وثنية وجمعها ذكوراً وإناثاً وكذلك مع جمع الغائبة. والفعل الأجوف الثاني : «خاف» يحافظ على الفتحة في تصارييف المضارع والأمر سواء بقيت مع الألف أو حُذفت، وإذا اتصل الماضي بضمير رفع متتحرك قلبت الفتحة كسرة. وأما الفعل الأجوف الثالث : «مال» فإنه يحافظ على كسر أوله مع المضارع والأمر، وكذلك في الماضي إذا اتصل بضمير رفع متتحرك.

وتصريف الفعل الناقص مع ضمائر الرفع المتصلة قد يكون أكثر تعقيداً من كل ما سبق، لأن له أربع صور، فقد يُضم حرفه الثاني في المضارع وتتحول ألفه واواً مثل : «دعا يدعو». وقد يكسر حرفه الثاني في المضارع وتقلب ألفه ياء مثل : «رمى يرمى». وقد تبقى فتحته وألفه في الماضي مثل : «رَعَى يَرْعَى». وقد يكون في الماضي يائياً وتتحول ياؤه في المضارع ألفاً مثل : «بَقَى يَبْقَى». ويلاحظ في تصارييف

هذه الصور الأربع أن حرف العلة يحذف في أكثر صيغها الماضية ما عدا رضي فإنه يبقى بها مع تاء التأنيث. وتظل في هذه الصيغ حركة الحرف السابق لحرف العلة مفتوحة في «دعا - رمى - رعى» وتضم مع «بَقِيَ» في صيغة الغائبين فيقال : «بَقَوا» وتحتفظ «دعا» بالواو في تصارييفها مع الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك وكذلك مع المضارع وتحذف فيه مع ياء المخاطبة وجماعة الذكور. ومثل دعا في ذلك كله : «رمى». أما رَعَى فتقلب ألفها ياء مع الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك ومع المضارع المثنى. وفي كل صيغ المضارع يظل الحرف السابق للألف في مثل «أَسْعَى» و«أَرْضَى» مفتوحاً إشارة إليها. والأمر في كل الصور يُبنَى على ما يجذم به مضارعه.

إنما وضعت كل هذه القواعد لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة لأدلّ بوضوح على أنها تبلغ من العسر والتعقيد ما يجعلها تستعصى على الناشئة فهما واستيعاباً إلّا أن تُصنَع لها جداول تطبيقية تجسّمها لهم، وتجعل فهمها والبصر بها مذللاً ميسراً. وأكثر اللغات شبهاً بعربتنا في صعوبة تصريف الفعل مع الضمائر اللغة الفرنسية، ونحوها لا يعرض هذا التصريف على الناشئة في قواعد نظرية إنما يعرضه في جداول واضحة، تيسّر لهم استخدامه وتجعل إدراكهم له قريب المنال، وسرعان ما يدركونه ويستخدمونه استخداماً سليماً صحيحاً. وهو ما يجعلني ألحّ بقوّة على وضع جداول لتصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة حتى تستوعب الناشئة صوره؛ وصيغه وتمثلها تمثلاً دقِيقاً. وبالمثل ينبغي أن توضع جداول مماثلة لتصريف الفعل المضارع و فعل الأمر مع نون التوكيد، حتى تستعين للناشئة قواعدها وأمثلتها. وقد ضمنت كتاب «تجديد النحو» هذه الجداول جميعاً.

في أقسام الاسم وتصاريفه

لا يعني في تعليم الناشئة العناية الكافية بالحديث عن التأنيث للاسم وعلاماته واستعمالاتها المختلفة الكثيرة، ولا بالحديث عن نون المثنى والجمع وعلاقتها بالتنوين في المفرد ومقارنتها بنون الأفعال الخمسة في المضارع، ولا ببيان الاتساع في استخدام جمع المؤنث السالم وكذلك استعمال المصدر الصناعي، والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. وظل المضاف كما ظلت التوابع تدرس في باب الجملة وهما حريان بأن يعرضا في باب الاسم المفرد لا الجملة. ونوضح ذلك في السطور التالية

(١) علامات التأنيث في الاسم - تاء التأنيث اللفظي

المعروف أن علامات التأنيث في الاسم ثلاث، هي التاء والألف المقصورة والألف الممدودة، وهي تميز المؤنث من المذكر، وأكثرها استخداماً لذلك التاء كما في : «أمرؤ امرأة - فتى فتاة» وخاصية في الصفات مثل : «طالب طالبة - شاعر شاعرة». غير أن اللغة استخدمت هذه التاء أحياناً في غير المؤنث، وفيها يسمى بالمؤنث اللفظي ويحسن أن تعرف الناشئة ذلك وأن له مواضع واستعمالات معينة على هذا النمط.

أولاً : مع بعض الأسماء المذكورة مثل : «حمزة - طلحة» وتأخذ حكم المؤنث في جمعه وإعرابه.

ثانياً : للدلالة على الذم الشديد مثل «إمّعة» أي تافه لا رأى له، ويجمع على إمعات ويوصف به الرجل والمرأة.

ثالثاً : للدلالة على المبالغة في المدح مثل : «علامة - نسبة - راوية» ويوصف بكل ذلك الرجل والمرأة.

رابعاً : للدلالة على الوحدة مثل : «حمامه» وهي تعطلق على الذكر والأنثى .
 خامساً : للدلالة على الكثرة أو الطائفة مثل : «شافعية - مالكية - صوفية - معتزلة - شاذلة - سنّية » .

سادساً : عوض عن مخذوف في الكلمة مثل «شفة» فالباء فيها عوض عن واو، بدليل أنها تظهر في النسب إليها فيقال شفوی، ومثلها «سنة» يقال في نسبها «سنوي» وتجتمع على سنوات . ويكثر ذلك في المصادر مثل : «عدة» أصلها وعد، حذفت منها الواو وعوضت عنها الباء ومثل «إقامة» أصلها إقامة حذفت منها الواو وعوضت عنها الباء، ومثلها تنمية ولذلك ينسب إليها تنموي وعلى شاكلتها تربية وتربوى .

سابعاً : تلحق بعض الجموع مثل : «فتية - أودية - حجارة - أساتذة - طلبة » .

وكل ذلك ضروري أن يعرض في النحو التعليمي حتى تتضح استعمالات الباء في غير التأنيث الحقيقى .

وعادة أمثلة الألف المقصورة لا تتعدي غالباً نحو : «كُبَرَى - فُضْلَى» وينبغى أن يتواضع لها في التمثيل بالأسماء مثل : بَرَدَى نهر دمشق والمصادر مثل : «نَجَوَى - ذَكْرَى» وبالجملة مثل : «جرحى - سَكَارِى». وبالمثل أمثلة المدود ينبغي الاتساع في التمثيل لها وخاصة مثل : «رُحْماء - كُرَماء - ظُرَفَاء» ومثل : «أَنْبِيَاء - أَذْكِيَاء - أَرْبَاعَاء» .

ويحسن أن يشار إلى الأسماء التي لم تفرق اللغة فيها بين الذكورة والأنوثة، ومن أهمها : أرنب - صقر - عقاب - نسر - ضبع - فرس - أفعى - حية - عنكبوت ». وينبغى أن تذكر بعض المؤنثات المعنوية الدائرة في الألسنة مثل : «شمس - نار - بئر - عصا - دار - فأس - كأس - جهنم - حرب» كما يذكر أن المتعدد في جوارح الإنسان وأعضائه من المؤنث المعنوي مثل : «عين - أذن - يد - قدم - ساق» .

(ب) نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة

المعروف أن نون المثنى المكسورة ونون جمع المذكر السالم المفتوحة بدل من التنوين في

الفرد، ويدلّ على ذلك دليلاً بيّناً أن المفرد ينون في مثل : «مؤرخ» وإذا أضيفت الكلمة مؤرخ إلى مصر مثلاً فقيل «مؤرخ مصر» حذف التنوين في الإضافة، وبالتالي نون المثنى والجمع حين يضافان كقولك : «مؤرخاً مصر - مؤرخو مصر». وتختلف هاتان النونان عن نون الأفعال المضارعة الخمسة، وهي : تعلمان للمخاطبين والمخاطبتي - تعلمان للغائبين - تعلمون للمخاطبين - يعلمون للغائبين - تعلمين للمخاطبة» فالنون في كل هذه الأفعال ليست كنون المثنى وجمع المذكر السالم بدلاً من تنوين، إذ الفعل لا ينون وإنما هي علامة رفعه؛ ولذلك نقول في إعراب مثل : «يعلمون» إنها فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل. والدليل القاطع على أن هذه النون علامة رفع المضارع أنها تُحذف حين ينصب أو يجزم في مثل : «لن يعلما - لم يعلموا».

ويُنبعى أن يشار في النحو التعليمى إلى أنه توضع ألف حين حذف النون في الأفعال الخمسة لناصب أو جازم مثل : «لم يعلموا - لم تعلموا». تفرقة بين هذه النون ونون جمع المذكر السالم حين تُحذف في مثل : «محرو الصحيفة - منظمو الحفل». وقايسوا على واو المضارع في زيادة ألف بعدها في حالى النصب والجزم الفعل الماضي في مثل : «كتبوا» وفعل الأمر في مثل : «اكتبا».

(ج) استخدام جمع المؤنث السالم

الأصل في جمع المؤنث السالم أنه جمع للكلمة المؤنثة بالباء اسمًا أو صفة بإضافة ألف وباء مرفوعة في حالة الرفع ومكسورة في حالى النصب والجرّ مثل : «زينبات - مؤمنات». ويدخل في ذلك المؤنث اللفظى مثل حمزة، إمعة، نسابة، حمام، سنة، فيقال : حمزات - إمعات - نسّابات - حمامات - سنوات - وكذلك ما ختم بـألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل : «نجوى - صحراء». ويتسع جمع المؤنث السالم فيشمل :

المصدر من الفعل الرباعى وما زاد عليه مثل : إعلام وإعلامات - احتفال واحتفالات - استغفار واستغفارات.

كل خماسى مذكر سالم لم يرد فيه جمع تكسير مثل : «حمام وحمامات - إصطبل

وإصطبات - سجل وسجلات».

الأسماء المعربة المتصلة بالحضارات الأجنبية مثل : «تليفون وتليفونات - تليفزيون وتليفزيونات».

الأسماء المعربة المتصلة بالاصطلاحات العلمية مثل : «الفلز والفلزات - الكربون والكرbones».

وقد يجمع عليه جمع التكثير للتعظيم مثل : رجال ورجالات - بيوت وبيوتات . وكل ذلك ينبغي أن يتضمنه النحو التعليمي ، كما ينبغي أن يعرف أن لفظة أم تجمع على أمهات .

(د) اسم الجمع - اسم الجنس الجماعي

اسم الجمع ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه مثل : «قوم - أمة - شعب - جيل».

وهو يتأثر الجمع في دلالته على الجماعة ، ويتأثر المفرد في أنه يثنى ويجمع فيقال : «قومان أقوام - أمتان أمم - شعبان شعوب - جيلان أجيال».

واسم الجنس الجماعي له مفرد يميز منه إما بالباء مثل : «شجرة شجر - ورقة ورق» وإما بالياء مثل : «تركي ترك - ألماني ألمان - رومي روم». ويجمع اسم الجنس الجماعي فتقول : «أشجار - أوراق - أتراك - أروام». وينبغي أن يذكر هذان النوعان الدالان على الجماعة بجانب جمع التكثير في تعليم الناشئة.

(هـ) المصدر الصناعي

يتكون المصدر الصناعي بإضافة باء النسبة المشددة إلى الكلمة مع تاء التأنيث مثل : «حرية - ديمقراطية - اشتراكية - رأسمالية - إباحية - إنسانية». ويكثر استخدامه في المصطلحات العلمية مثل : «الجاذبية - التذبذبة - العنكبوتية - المغناطيسية - الحيوية - القطبية». ولذلك ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي .

(و) المضاف - غير المضاف

الاسم إما مضاف وإما غير مضاف وهو الأكثر مثل : « زيد - عمرو - جامعة - مدرسة - كتاب ». والمضاف يتلوه دائئراً اسم مجرور يسمى مضاف إليه مثل : « دار زيد - ثوب صوف - صلاة الفجر » والإضافة إما على معنى اللام كما في المثال الأول أي « دار لزيد » وإما على معنى من كما في المثال الثاني أي « ثوب من صوف » وإما على معنى في كما في المثال الثالث أي « صلاة في الفجر ». والمعنى الأول هو الأصل وهو أكثر من المعنين. الثاني والثالث دوراناً في باب المضاف مثل : « محاضرة أستاذ - كتاب طالب ».

و واضح أن المضاف يحتاج دائئراً إلى مضاف إليه، فهو كلمة غير مستقلة إذ لا بد أن تتبعها كلمة توضح معناها والمراد منها تتمة لها وإنكماً . وهو مع تتمته أو تكميلته لا يزال مفرداً، غير أن كتب النحو التعليمي لا تضعه بين المفردات بل تضعه بين الجمل كما صنع ابن مالك ومن تبعه من النحاة، مما يحدث ضرباً من التشوش على الناشئة، إذ يظنون أنه مع المضاف إليه تركيب تام، وهو في الواقع لا يزال مفرداً رغم إضافته، ويحتاج إلى ما يكمل جملته من خبر أو فعل مثل : « كتاب عمرو نافع - كتاب عمرو ينفع الطلاب ». ولذلك يحسن أن يوضع هذا الباب : باب المضاف أو الإضافة بين أبواب الاسم المفرد وتصارييفه وأقسامه حتى لا تضطرب الناشئة إزاءه وحتى لا يظن بعضهم أنه يكون مع المضاف إليه جملة أو شبه جملة.

وي ينبغي بجانب ذلك أن يعرض في باب المضاف بال نحو الميسر الكلمات التي تداول مضافة دائئراً، أو على الأقل أشهرها مثل : « كل - بعض - جميع - قصاري - مثل - غير - أي - نحو - حسب - آل - كلا وكلتا مضافين إلى معرفة مثل : « كلا الآخرين - كلتا الجنتين ». وبجانب هذه الأسماء ظروف تضاف دائئراً مثل : عند وظروف الجهات الست مثل : « فوق - تحت - أمام - وراء - يمين - شمال » وكذلك مفعولات مطلقة مثل : « لبيك - سبحانه الله ». ويعرض ذلك كله تتضح استعمالات المضاف في اللغة. وكل ما تقدم في المضاف أخذ به كتاب تجديد النحو.

(ذ) المتبوع - التابع

المعروف أن الاسم ينقسم إلى متبوع وتابع يصفه أو يعيّنه أو يوضحه، والتتابع أربعة : النعت والعلف والتوكيد والبدل. والنعت وصف للمنعوت يتّممه أو يكمله بحيث لا يتضح معناه بدونه مثل : «عمرٌ الشاعر» فعمرو لا يتضح في ذهن سامِعٍ شخصُه بدون وصفه بالشاعر، وكان كلمة الشاعر لا تتجزأ من مدلول عمرو ومعناه ؛ ولذلك كان النعت يتبع منعوته في جميع صفاتِه تعريفاً وتنكيراً، وتذكيراً وتأنيتاً، وإفراداً وثنية وجمعها وإنعاباً أيضاً فإن رفع المنعوت رفع معه النعت، وبالمثل في حالي النصب والجر. والنعت بذلك كله لا يخرج منعوته عن حالة إفراده، بل إنه يشخص هذا الإفراد ويتممه إذ بدونه - كما قلنا - لا يتضح المنعوت ولا يتبيّن السامِع صورته وشخصه، فهو لا يزال مفرداً، وكل ما هناك أن فرديته اكتملت للسامِع. وبالمثل بقية التتابع فالمعطوف في مثل : « جاءَ زيدٌ وعمرٌ » متمم لزيد؛ ولذلك يأخذ حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً، ومثله التوكيد اللفظي في قولك : « أنت أنت قلت » والتوكيد المعنى في قولك : « أنت نفسُك قلت » فالتابع هنا إنما هو توكيد للمتبوع وأنه هو هو. وبينما الشاكلة البدل في مثل : « المحاضر زيد في المكتبة - الدكتور عمرو في المحاضرة - نعم الشاعر خالد ». فزيد هو المحاضر وعمرو هو الدكتور وخالد هو الشاعر.

ويتضح من ذلك أن التتابع جمِيعاً أجزاء متممة لمجموعاتها وأن مجموعاتها لا تزال مفردة أو كالمفردة. غير أن كتب النحو التعليمي لا ت تعرض التتابع بين أبواب الاسم المفرد بل تضعها بين أبواب الجمل تبعاً لابن مالك ومن تبعه من النحاة، وفي رأينا أن ذلك يُحدث في نفوس الناشئة ضرباً من التشويش إذ يظن بعضهم أن المتبوع وتابعه يكونان جملة، والمتبوع في الحقيقة لا يزال مفرداً رغم إلحاقه بتابع، إذ هو متمم له. ولذلك أرى أن يوضع هذا الباب أو هذا البحث بين مباحث الاسم المفرد وأقسامه وتصاريفه. وبذلك أخذ كتاب « تجديد النحو ».

هذا النعت دائمًا مفرد مؤنث مثل : «سحاب متراكمة - أشجار متراكمة - رياض ناضرة - كراسى مصفوفة - خيام منصوبة - أسود مت الوحشة - غنم راعية - مياه سائغة - كتب مفيدة - شوارع فسيحة - دور واسعة». ومعروف أن ما لا يعقل إنما يجمع جمع تكسير كهذه الجموع. وأمثلة القاعدة تدور كثيرا في الكتب، وينبغي أن يعرف بها تعرِيفاً بيّناً.

وينبغي أيضاً أن يذكر في عَرْض باب التوكيد المعنى أن «كلا وكلتا» إنما يكونان مؤكدين إذا ولها كلمة سابقة تأكيداً لها مثل : «نفع الطالبان كلامها - قطفت الزهرتين كلتيهما». أما إذا تصدرا جملة أو بعبارة أخرى جاءا في أو لها فإن ألفها تلزمها كما تلزم المقصور، ولا يضافان حينئذ إلى ضمير بل يضافان إلى اسم ظاهر مثل : «كلا الكتابين قيمة أو قيم - كلتا الزهرتين جميلتان أو جميلة» فالخبر إنما أن يفرد مراعاة للفظ كلا وكلتا وإنما أن يثنى مراعاة لما أضيفا إليه.

استكمال القواعد في المرفوعات

(١) المبتدأ والخبر

١ - حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت

ينبغي أن تذكر في باب المبتدأ والخبر قواعد ضرورية، منها: أن الخبر لجمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء حكمه حكم النعت، كما مر آنفا وهو أنه دائمًا يكون مثله مفرداً مؤنثاً، مثل: «النجوم ساطعة» - الشمار ناضجة - المياه غزيرة - الشوارع ضيقة - الكتب كثيرة». وبالمثل الفعل حين يكون خبرًا يحمل ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، فيقال: «النجوم سطعت» - الشمار نضجت - المياه غزرت - الشوارع ضاقت - الكتب كثرت». ومثل الفعل الماضي في ذلك كله المضارع مثل: «النجوم تسطع» - الشمار تنضج» إلى غير ذلك مما يماثله.

٢ - معاملة خبر جمع التكسير لما لا يعقل نفس معاملته مع ما لا يعقل

ومن هذه القواعد الضرورية في باب المبتدأ والخبر أن الأصل في خبر جمع التكسير لمن يعقل أن يجمع مثله، فيقال: «الطلاب موجودون» - القضاة عدول - الفواطم حاضرات». ويحوز أن يعامل خبر جمع التكسير لمن يعقل معاملة خبر جمع التكسير لما لا يعقل فيكون مثله مفرداً مؤنثاً فيقال: «الطلاب موجودة» - القضاة عادلة - الفواطم حاضرة».

٣ - الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم وجملته الخبرية

ومن هذه القواعد أيضاً أن المبتدأ إذا كان اسمًا مفيداً للعموم مثل: «الذى - كل من» وكان خبره جملة جاز أن تكون الفاء رابطة بينها وبين المبتدأ مثل: «الذى يتقن عمله فجزاؤه مؤكدة» فالذى مبتدأ وجملة يتقن عمله صلته، والخبر جملة «جزاؤه

مؤكدة» والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ. ومثل «كل مجتهد فله نصيحة» فكل مبتدأ وجلة «له نصيحة» الخبر، والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ. ونجد واوا بمعنى مع تسمى واو المصاحبة عاطفة اسما على مبتدأ في مثل : «كل عامل وعمله - كل رجل وجهده» وعاميتنا تكثر من هذه الصيغة مثل : «كل فولة ولها كيال - كل شخص ولهم يوم». واضح أن ما بعد الواو في الجملتين الأوليين مفرد، ويقول النحاة إن الخبر فيها محدود وتقديره مقتضان. أما ما بعد الواو في العبارتين العاميتين فجملة، والعامة بذلك تحل الواو في صيغتها محل الفاء في الربط بين المبتدأ المفید للعلوم والجملة الخبرية .

(ب) قاعدة لا النافية للوحدة والمكررة

ينبغى أن نذكر بجانب لا النافية للجنس «لا النافية للوحدة» في مثل : «لا عمل عندي بل أعمال» فأنت قد نفيت العمل الواحد دون الأعمال مجموعة، و«عمل» في المثال مبتدأ مرفوع و«عندى» ظرف خبر، و«بل» حرف عطف وأعمال معطوفة على عمل. وتكرر لا وتسمى «لا المؤكدة» مع الجملة الاسمية في مثل : «لا زيد عندي ولا عمرو - ولا زيد قائم ولا قاعد» وأيضاً مع الفعل الماضي في مثل : «زيد لا قام ولا قعد». ولا المكررة دائمة - كما في الأمثلة - يكون بعدها في الجملة الاسمية وقبلها في الجملة الفعلية اسم معرفة وهو مبتدأ بعده الخبر، بينما التالي للا النافية للوحدة اسم مرفوع وهو أيضاً مبتدأ كما مرّ.

(ج) استكمال قواعد الفاعل

١ - تأنيث الفعل وإفراده مع جمع غير العاقل

ينبغى أن يذكر في النحو التعليمي أنَّ الفعل يفرد ويؤثر إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً جمعاً لما لا يعقل وكذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على جمع ما لا يعقل مثل : «تفتحت الأزهار - أزهار تفتحت».

٢ - حذف الفاعل

وينبغى أن يذكر أن الفاعل قد يمحى إذا دل عليه السياق كما في الآية القرآنية :

﴿فقال إن أحببت حُبَّ الخير عن ذكر رب حتى توارت بالحِجَاب﴾. أى توارت الشمس، والسياق يدل عليها.

٣ - بُحْرَة الفاعل جملة

وأيضاً ينبغي أن يذكر أن الفاعل قد يأتى جملة كما في الآيات الكريمة : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لِيَسْجُنُنَّهُ - وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ - أَفْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ﴾ ففاعـل بدا في الآية الأولى : جملة (ليـسـجـنـنـهـ) وفاعـل تـبـيـنـهـ في الآية الثانية : جملة (كـيـفـ فـعـلـنـاـ بـهـمـ) وفاعـل (يـهـدـ) : (كم أـهـلـكـنـاـ قـبـلـهـمـ مـنـ الـقـرـونـ).

٤ - فواعـلـ مجرـورـةـ لـفـظـاـ وـمـحـلـهـ الرـفـعـ

وينبغـىـ أنـ يـذـكـرـ أنـ الفـاعـلـ قدـ يـكـوـنـ مجرـورـاـ لـفـظـاـ بـحـرـفـ جـرـ زـائـدـ وـمـحـلـهـ الرـفـعـ،ـ وـذـلـكـ معـ الـيـاءـ فـمـثـلـ : ﴿وَكفى بـالـلـهـ شـهـيدـاـ﴾ فـلـفـظـ الـجـلـالـةـ مجرـورـ بـالـيـاءـ الزـائـدـةـ لـفـظـاـ وـمـحـلـهـ الرـفـعـ لـأـنـهـ فـاعـلـ،ـ وـأـيـضـاـ مـعـ مـنـ الـجـارـةـ إـذـاـ كـانـ نـكـرـةـ وـوـقـعـ بـعـدـ اـسـتـفـهـامـ أوـ نـفـيـ فـيـ مـثـلـ : «ـهـلـ جـاءـ مـنـ أـحـدـ -ـ ماـ جـاءـ مـنـ أـحـدـ»ـ فـأـحـدـ فـأـعـلـ فـاعـلـ مجرـورـ بـمـنـ الـزـائـدـةـ،ـ وـمـحـلـهـ الرـفـعـ.

(د) نـائـبـ الفـاعـلـ

١ - بُحـرـةـ نـائـبـ الفـاعـلـ جـمـلـةـ

ينـبغـىـ أنـ يـذـكـرـ أنـ نـائـبـ الفـاعـلـ قدـ يـكـوـنـ جـمـلـةـ،ـ وـيـكـثـرـ ذـلـكـ مـعـ «ـقـيـلـ»ـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ مـثـلـ : ﴿وـإـذـاـ قـيـلـ لـهـمـ لـاتـقـسـدـواـ فـيـ الـأـرـضـ -ـ وـإـذـاـ قـيـلـ إـنـ وـعـدـ اللـهـ حـقـ﴾ـ.ـ وـتـكـرـرـتـ هـذـهـ الصـيـغـةـ :ـ (ـقـيـلـ)ـ فـيـ الذـكـرـ الـحـكـيمـ حـوـالـيـ خـمـسـيـنـ مـرـةـ،ـ وـدـائـهاـ نـائـبـ الفـاعـلـ بـعـدـهـاـ جـمـلـةـ كـماـ فـيـ الـمـثـالـيـنـ.ـ وـمـنـ مـثـلـ ذـلـكـ :ـ عـلـمـ كـيـفـ أـصـابـ زـيـدـ،ـ -ـ عـرـفـ كـمـ أـخـطـأـ عـمـرـوـ.ـ فـالـجـمـلـاتـ بـعـدـ عـلـمـ وـعـرـفـ نـائـبـاـ فـاعـلـ.

٢ - أفعال بصيغة المبني للمجهول

ويحسن أن يذكر أيضاً في كتاب النحو التعليمي أن في اللغة أفعالاً مبنية للمجهول وليس لها صيغة مبنية للمعلوم، منها : «جُنَّ - زُكْم - بُهْت - اسْتَهْتَر - امْتُقْعَدْ لونه - زُهْى - فُلْج - أَغْمَى عَلَيْه». .

استكمال القواعد في المتصوبات

(١) المفعول به

١ - تحول الأفعال اللاحمة إلى أفعال متعدية

ما ينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي بوضوح تحول الأفعال الثلاثية اللاحمة إلى أفعال متعدية بإحدى وسائل أربع هي : همزة التعديـة، وتضعيف الحرف الثاني، وزيادة ألف المفعـلة، وزيادة الألف والسين والتاء لإـفادـة الطلب فـمـثـلـ «نزل» فعل ثلاثي لازم ويتحول متـعـدـيـاـ بإـحدـىـ الوـسـائـلـ المـذـكـورـةـ فيـقـالـ : «أنـزلـ - نـزـلـ - نـازـلـ - استـنـزلـ». ويـطـرـدـ ذـلـكـ دـائـئـاـ فـيـ كـلـ فـعـلـ لـازـمـ يـرـادـ تعـديـتـهـ.

٢ - مفعولات منصوبة حقها الجر

وجاءت في اللغة بعد أفعال لازمة مفعولات منصوبة أحياناً وكان حقها الجر، ويجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض أو حرف الجر، ويتـوـسـعـ بعضـ النـحـاةـ فيـعـرـبـهـ مـفـعـولاـًـ بـهـ،ـ مـنـ ذـلـكـ «أـعـجـلـتـمـ أـمـرـ رـبـكـمـ»ـ أـىـ عـنـ أـمـرـهـ وـ «أـلـقـدـنـ لـهـ صـرـاطـكـ الـمـسـتـقـيمـ»ـ أـىـ عـلـىـ صـرـاطـكـ.ـ وـ يـطـرـدـ ذـلـكـ وـ يـكـثـرـ فـيـ الذـكـرـ الـحـكـيمـ مـعـ آـنـ مـثـلـ :ـ «يـنـونـ عـلـيـكـ أـنـ أـسـلـمـواـ»ـ أـىـ بـأـنـ أـسـلـمـواـ وـ مـثـلـ :ـ «وـنـطـمـعـ أـنـ يـدـخـلـنـاـ رـبـنـاـ مـعـ الـقـوـمـ الصـالـحـينـ»ـ أـىـ بـأـنـ يـدـخـلـنـاـ أـوـ فـيـ أـنـ يـدـخـلـنـاـ.

٣ - مفعولات مجرورة لفظاً و محلها النصب

وينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي أن المفعولات كالفاعل قد تسبقها الباء الجارة أو من الجارة الزائدة بعد استفهام أو نفي ف تكون مجرورة لفظاً و محلها النصب مثل : «هل رأيت من أحد - ما رأيت من أحد - كفى بزيد تعلمـهـ»ـ أـىـ كـفـاهـ تـعـلـمـهـ.

(ب) المفعول المطلق أهم ما ينوب عن المصدر

ما ينبغي أن يُعرَف في النحو التعليمي بوضوح أهم ما ينوب عن المصدر في المفعول المطلق مما يتَرَدَّد في قراءات الناشئة وكتاباتها، من ذلك الصفة مثل: «ذاكر كثيراً» وعده مثل: «لعب أربع لِعْبات» وآلته مثل: «ضربه عصاً» ولفظ كل وبعض مضافين إلى المصدر مثل: «وَدَّ كل الود - وَدَّ بعض الود» واسم الإشارة سابقاً للمصدر ويُعرَب المصدر بدلاً منه مثل: «ظن هذا الظنّ» وأى الاستفهامية والشرطية مضافة إلى المصدر مثل أى عملٍ عملت؟ - أى عملٍ تعملْ أعملْ».

(ج) المفعول فيه أهم ما ينوب عن ظرف الزمان والمكان

ينبغي أن يذكر للناشئة أهم ما ينوب عن ظرف الزمان والمكان مما يتَرَدَّد في قراءاتها وكتاباتها. من ذلك ما يشتَرِكَان فيه مع ما ينوب عن المفعول المطلق، ونقصد العدد في مثل «ذاكرت ثلاثة أيام» - سرت ثلاثة أميال» ولفظتي كل وبعض مضافين إليها مثل: «ذاكرت كلَّ اليوم - سرت بعض الشوارع» واسم الإشارة مبدلاً منها مثل: «اجتهد هذا اليوم - سار هذا الشارع». وينوب عن الظرفين المشتق منها مثل: «موعد - مقعد» والمصدر مثل: «شروق الصباح - غروب الشمس - صلاة العصر - غمضة عين - قرب القاهرة - مدَّ اليد - طَيُّ الخطاب».

وينوب عن ظرف المكان خاصة اسم الفاعل مثل: «داخل القاهرة - خارج مصر» وكلمة «حولَّ» بمعنى حول، وكلمة وسط ساكنة السين بمعنى بين مثل: «وَسْطُ أصحابه».

وقد يأتى الظرفان مركبين مبنيين على فتح الجزاين مثل: «لَيلَ نَهَارَ - صبَاحَ مسَاءَ - بَيْنَ بَيْنَ (للتوسط بين شيئاً).

تكلمات مهمة

(ا) دلالة المضارع على الزمن الماضي لا استحضار الصورة

ما ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي أن المضارع الموضوع للزمن الحاضر والمستقبل قد يستخدم في الزمن الماضي باطراد مع «لم» الجازمة في مثل : «لم يكتب» ومع كان وكاد وأخواتهما في مثل : «كان يكتب - كاد يتفوق». وليس ذلك وحده ما نرى ذكره للناشئة بل نرى أيضاً أن يذكر لها أنه يستخدم في القرآن الكريم والشعر والنثر دالاً على الزمن الماضي أو بدلاً من الفعل الماضي إذا أريد استحضار الصورة مثل : (والله الذي أرسل الرياح فُثِير سحابا) بدلاً من «فأثارت سحابا» لاستحضار صورة الرياح الدالة على القدرة الإلهية في إثارة السحاب إذ يبدأ قطعاً ثم تتضام ثم تراكم، ومثل : (ومن يُشرك بالله فكأنما خَرَّ من السماء فتختطفه الطير أو تَهُوِي به الريح في مكان سَحِيق) بدلاً من «فاختطفته الطير أو هوت به الريح» لاستحضار صورة الطير وهي تختطف المشرك والريح وهي تهوي به. ومثل قوله تعالى في تصوير ما حدث لأهل الكهف قديماً : (وَنَقْلَبُهُمْ ذَاتَ اليمينِ وَذَاتَ الشَّمَاءِ وَكَلِّبُهُمْ بَاسِطُ ذرَاعيهِ بِالْوَصِيدِ). وكثيراً ما يستخدم المؤرخون والقصاصون المضارع في حكاية الزمن الماضي لاستحضار صور الأحداث والأشخاص الماضية. وأكثر قصص الأطفال تكتب لهم، بهذه الصيغة، حتى يتمثلوا القصة وتتراءى لهم وكأنهم يشاهدونها بأبصارهم.

(ب) صيغ في المنوع من الصرف ١ - صيغتا : فعلاء وأفعالاء

يُذكر في هذا الباب أن كل ما يختتم من الصفات بـألف التأنيث المقصورة أو المدودة ينبع من الصرف، وعادة لا تتجاوز أمثلة القاعدة نحو : «فُضْلَى - عَطْشَى - غَضْبَى» ونحو «صحراء - عذراء - بيضاء». وتهمل أمثلة صيغتين قياسيتين للصفات

الممدودة، وهما : صيغة فُعلاء وما يماثلها نحو : كُرماء - شعراء - أدباء - سُعداء - حُمقاء - أمراء - فضلاء - جُبناء - ظَرَفاء - فقهاء - علماء - حِكَماء - بُخَلَاء - خُلفاء - عَقْلَاء». وصيغة أفعلاء وما يماثلها نحو «أَنْبِياء - أَوْفِياء - أَوْصِياء - أَقْوِياء - أَصْفِياء - أَثْرِياء - أَذْكِياء - أَغْنِياء - أَدْعِياء - أَشْقِياء - أَصْدِقَاء - أَوْلِياء - أَتْقِياء -». وأمثلة هاتين الصيغتين القياسيتين تدور في الكتابات الأدبية ومقالات الصحف وفي اللغة اليومية فينبغي أن يُعرف أنها منوّعتان من الصرف بوضوح.

٢ - صيغة أَحَاد وآخواتها

وينبغي أن يُعرف أن صيغة أَحَاد وموحد التي تأتي وصفاً للعدد من واحد إلى عشرة منوّعة من الصرف كما جاء في الذكر الحكيم : «جَاعَلَ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةَ مَئْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ».

(ج) عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل

ينبغي أن يتضمن النحو التعليمي عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، ويوضع بعضها بجوار بعض حتى تتأكد صور صياغاتها في نفوس الناشئة، ويحسن أن تفرد بباب مستقل تتعاقب فيه تعاقباً يوضحها بالمقارنة.

(د) أنواع الحروف

حروف الزيادة جارة - غير جارة

ينبغي أن تُعرض أنواع الحروف في باب مستقل عرضاً مفصلاً وهي كثيرة فمنها حروف جر وحروف عطف وحروف نفي وحروف استفهام وحروف جواب وحروف شرط وحروف تنفيس وحروف تفسير وحروف نداء وحروف جر وحروف تنبيه وحروف تحضيض إلى غير ذلك. وينبغي أن تعرض جميعاً في باب عرضاً مفصلاً، لأنها جميعاً مفاتيح لغوية دقيقة. ويحسن أن تعرف الناشئة استخدامها كما يحسن أن تعرف حروف الزيادة ويفرد لها باب، يوضح أن منها الجار مثل الباء ورب ومن، وغير الجار مثل ما وإنْ كقولك : «إذا ما اجتهدت نجحت» فما زائدة، وقولك «ما إنْ

أبواب إضافية

(ا) باب الذكر والمحذف

تتميز العربية بأن عناصر الجملة فيها قد تذكر، وقد يمحى بعضها دون أي تفرقة بين عنصر وعنصر، اكتفاءً بدلالة السياق، حتى الكلمة المرتبطة مع أخت لها كالمضاف نجدها محذف كما في قوله جَلَّ شأنه : (وجاء ربك) أي أمر ربك، والمضاف إليه يمحى في مثل (الله الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك. وبالمثل المنعوت قد يمحى في مثل : (وَذَلِكَ دِينُ القيمة) أي الملة القيمة. وكذلك النعت في مثل : «وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينةٍ غَصْبًا» أي كل سفينة صالحة. وترتبط النعت بالمنعوت لا يقل عن ترابط المضاف والمضاف إليه، مما جعلنا نقترح أن يُعرض على الناشئة في باب الاسم المفرد، كما مرّنا. وبالمثل بقية العناصر المستقلة في الجملة من مبتدأ وخبر و فعل وفاعل ومفعول به وحروف جرٌ يشملها المحذف في صور أكثر سعة. وفي يقيننا أنه هيأ لهذا المحذف الكثير من عناصر الجملة العربية أنها بدأت لغة شعرية، والشاعر في أبياته وجملتها يرتبط بأنعام الوزن الذي اختاره، وقد يضطره هذا الارتباط إلى أن يمحى جزءاً أو عنصراً من الجملة هنا أو هناك، مما عرّض جميع عناصرها وأجزائها للمحذف. وعادة يذكر النحاة ذلك مفرقاً على أبواب النحو، وأرى أن يُجمع ما فرقوه في تلك الأبواب بباب واحد، حتى تُرى صور المحذف في عناصر الجملة العربية مقرونة بعضها إلى بعض وترتسم في ذهان الناشئة رسماً بيّناً.

(ب) باب التقديم والتأخير

رأينا آنفاً أن النشأة الشعرية للغة فتحت فيها الأبواب واسعةً للمحذف في عناصر الجملة، وأيضاً فإنها فتحت فيها الأبواب واسعة للتقديم والتأخير في تلك العناصر، تلبية حاجة النغم في الأبيات، مما يضطر الشاعر في كثير من الأحيان لمخالفة الترتيب

النحوى للعبارة، إذ المهم عنده الترتيب النغمى أو قل النسق النغمى، حتى لا يختل هذا النسق وحتى لا يصيّه أى اضطراب. وإذا استثنينا الترتيب الحتمى بين المضاف والمضاف إليه وبين المتبع والتتابع نعٌتاً وغير نعٌتاً وجدنا كل الكلمات بعد ذلك تتقدم وتتأخر. وحاول النحاة أن يضبطوا صوراً من ذلك ويضعوا لها قواعد دقيقة، غير أنهم فرقواها على الأبواب الأساسية من مبتدأ وخبر ومن فعل وفاعل ومفعولات، ونرى أن تجمُع وتنسق في باب خاص بها حتى تتضح صور التقديم والتأخير في العناصر الأساسية للجملة العربية اتضاحاً تماماً وتوسيعاً دقيقاً.

(ج) الجملة الأساسية : الاسمية والفعلية

دأبت كثرة كتب النحو عند الأسلام أن لا تخصَّ الجملة الأساسية في العربية الاسمية والفعلية بدراسة لها تفصيلية، وبالمثل أنواع الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل. وينبغى أن تعرض الجملة الاسمية والفعلية بوضوح على الناشئة بحيث يتبيّنون صور الجملة الاسمية المصدرة أو المفتتحة بمبتدأ وحين تدخل عليها إن واخواتها أو بعض الحروف الأخرى الكثيرة، وكذلك صور الجملة الفعلية المصدرة أو المفتتحة بفعل أو بعض معمولاته. وليس ذلك فحسب، بل لابد أن توضَّح لهم الفروق بين الجملتين : الاسمية والفعلية في الزمان وفي اللواحق التابعة لها وما قد يفيده تقدم الاسم مع الجمل الفعلية الخبرية من أهمية وكذلك ما قد يفيده تقدم الفعل في الجملة الفعلية.

أنواع الجمل

تقسيم النحوة للجمل

قسم النحوة الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل مقابلة لها محل من الإعراب. وهم يقصدون بالأخرية الجمل التي تخل محل مفرد مثل جملة الخبر في قولنا: «زيد أخوه شاعر - زيد يشعر أخوه» فزيد مبتدأ وأخوه مبتدأ ثان وهو مضاف إلى الماء وشاعر خبره، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول: «زيد» وهي في محل رفع، إذ المبتدأ عادة يليه خبر مفرد مرفوع دائمًا في مثل: «زيد مسافر». ومن هنا كان يقال لجملة الخبر، إذا كانت جملة اسمية كما في هذا المثال، إنها في محل رفع. وبالمثل الجملة الفعلية إذا وقعت خبراً، كما في المثال الثاني: «زيد يشعر أخوه» فزيد فيه مبتدأ و«يُشعر» فعل مضارع مرفوع، و«أخوه» فاعل مضاف، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر للمبتدأ: «زيد». وقل ذلك نفسه في جملة النعت، إذ تكون في محل رفع في مثل: «أقبل أخ لعل يحمل كتاباً» فجملة «يحمل كتاباً» نعت لآخر في محل رفع. وفي مثل: «علمت أخا لعل يكتب على دروسه» جملة «يكتب على دروسه» نعت لآخر في محل نصب. وفي مثل: «اهتممت بأخ لعل يكتب على دروسه» جملة «يكتب على دروسه» نعت لآخر في محل جر. وعلى هذه الشاكلة الجمل التي لها محل من الإعراب دائمًا تخل محل مفرد وتأخذ حكمه في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، بخلاف أختها التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تخل محل مفرد كالجملة المستأنفة في صدر الكلام، وكالجملة الاعتراضية، وقد أحصى النحوة جمل المجموعتين على هذا النط:

(١) الجمل التي لا محل لها

- ١ - الجملة المستأنفة أو الابتدائية، وتشمل الجملة التي يفتتح بها الكلام والجملة المنقطعة عنها قبلها مثل قوله تعالى: «ولَا يحزنك قوله إن

العزة لله جمِيعاً فاجملة الثانية مستأنفة.

- ٢ - الجملة المعرضة مثل : ﴿فَلَا أَقْسُمُ بِمَوْقِعِ النَّجُومِ وَإِنَّهُ لِقُسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لِقُرْآنٍ كَرِيمٍ﴾ وواضح أن الجملة الثانية معرضة بين القسم والمقسم عليه.
- ٣ - الجملة التفسيرية و المفسرة مثل : ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ لأن الجملة الثانية هي نفس ما أوحى إليه.
- ٤ - جملة صلة الموصول مثل : « جاءَ الَّذِي حَدَثْتُكَ عَنْهُ » فجملة حدثتك عنه صلة الموصول لا محل لها - مثل أخواتها - من الإعراب.
- ٥ - الجملة الواقعية جواباً لشرط جازم ولم تقرن بالفاء أو إذا مثل : « إِنْ تَجْتَهَدْ تَنْجُحْ » وكذلك لو وقعت جواباً لشرط غير جازم مثل لو وإذا نحو : « لو صبرت لفْزَتْ - إِذَا قَمْتَ قَمْتَ مَعَكَ ».
- ٦ - الجملة الواقعية جواباً لقسم مثل : (والقرآن الحكيم إنك من المرسلين).
- ٧ - الجملة التابعة لإحدى الجمل السابقة مثل « قام زيد ولم يقم عمرو » فجملة « قام زيد » مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وكذلك « لم يقم عمرو » المعطوفة عليها لا محل لها من الإعراب مثلها.

(ب) الجمل التي لها محل

- ١ - الجملة الواقعية خبراً مثل : « زيد شعره رائع » فزيد مبتدأ أول وشعره مبتدأ ثان ورائع خبر وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول : « زيد ». ومثلها الواقعية خبراً لأن مثل : « إِنْ زَيْدًا شَعْرُهُ رَاءِعٌ ».
- ٢ - الجملة الواقعية مفعولاً به مثل : (قال إني عبد الله) فجملة إني عبد الله مفعول به لقال في محل نصب.

- ٣ - الجملة الواقعية حالاً مثل : ﴿لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ فجملة (وأنتم سكارى) حال في محل النصب.

٤ - الجملة التابعة لمفرد نعتاً أو بدلًا مثل : «**خُذْ من أموالهم صدقةً تُطهِّرُهُم**» فجملة (تطهيرهم) نعت لصدقة في محل نصب ، ومثل : «**وأسروا النَّجْوَى الَّذِينَ ظلموا هؤلئك إِلَّا بَشَرٌ مُّثْلُكُمْ**» فجملة : (هل هذا إلا بشر مثلكم) بدل من النجوى المفعول به لأسروا في محل نصب .

٥ - الجملة الواقعية بعد الفاء وإذا جوابا لشرط جازم في مثل : «**وَمَنْ يُضْلِلُ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ**» ومثل : «**وَإِنْ تَصِّبُهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدِمُتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**» .

٦ - الجملة المضاف إليها و محلها الجر مثل : «**وَالسَّلَامُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلُودِتُ**» في يوم ظرف زمان منصوب ، وهو مضارف إلى جملة (ولدت) وهي في محل جر بالإضافة .

٧ - الجملة التابعة لجملة لها محل ، عطفاً أو بدلًا ، مثل : «**زَيْدٌ جَاءَ وَجَلَسَ قَلِيلًا**» فجملة جاء وفاعلها الضمير المستتر في محل رفع خبر زيد ، وجملة : «**وَجَلَسَ قَلِيلًا**» معطوفة عليها في محل رفع مثلها ، وكقول بعض الشعراء : «**أَقُولُ لَهُ ارْحُلْ لَا تَقِيمَنَّ عَنْدَنَا**» فجملة ارحل مفعول به لأقول في محل نصب ، وجملة لا تقيم عندنا بدل منها في محل نصب مثلها .

(ج) ملحوظات

١ - وضعت جملة الصلة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهو وضع غير دقيق منطقيا لأن الاسم الموصول في مثل : «**أَقْبَلَ الَّذِي حَاضَرْنَا أَمْسَ**» لا يفهم معناه ولا يتم إلا مع ذكر صلته ، فهي تلزم لزوم الخبر للمبتدأ والنعت للمنعوت . وكان لذلك ينبغي أن توضع في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب وأن يكون محلها هو نفس محل الاسم الموصول .

٢ - ووضع أيضا في طائفة الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة الواقعية جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا في مثل : «**إِنْ تَقْمِ أَقْمَ مَعَكَ**» بحجة أن الفعل مجزوم في جواب الشرط ، وأن لا داعي لتقدير محل لجملته . ووضع مقابل لذلك في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب جواب الشرط الجازم إذا اقترن بالفاء

أو إذا؛ لأنه ليس في الجملة حينئذ فعل مجزوم، وبالمثل جواب الشرط غير الجازم مطلقاً وهي تفرقة لا تتضح ولا مبرر لها.

٣ - وأهم مما قدمت أن هذا التقسيم للجمل في العربية لم يعد له مكان في النحو التعليمي بعد أن ألغى فيه الإعراب المُحل - كما مرّ بنا في حديثنا عن إلغاء الإعرابين : التقديرى والمُحل - بحيث يقال للجملة مثلاً إنها ابتدائية أو مستأنفة ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب، وأيضاً بحيث يقال للجملة مثلاً إنها خبر ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب. وهكذا بقية الجمل في الطائفتين أو المجموعتين.

تقسيم جديد للجمل

مع إلغائنا لتقسيم النحاة الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب وجمل لها محل ينبغي أن يوضع للجمل في العربية تقسيم يوضح الجمل الأساسية فيها والجمل الفرعية والعلاقات بينها لتبين الوحدات أو اللينات التي يتكون منها بناء الفقر في النثر وبناء الأبيات في الشعر، ولعل خير تقسيم يصور ذلك تقسيم الجمل إلى جمل مستقلة قائمة بنفسها وجمل خاضعة غير مستقلة تعتمد على جملة سابقة أو مفرد سابق، وفيما يلى بيان الطائفتين أو المجموعتين :

(١) جمل مستقلة

١ - الجملة المستأنفة

الجملة المستأنفة هي الجملة التي تتصدر الكلام سواء سبقها كلام وانتهى أو لم يسبقها أي كلام مثل : «**الحمد لله** - هل جزء الإحسان إلا الإحسان - **لله الأمر من قبل ومن بعد**» «**كل إنسان وعمله** - **من معك؟**» «**قول معرف ومحفظ خير من صدقة يتبعها أذى** - **ودوا لو تذهبون فيذهبون** - **سبع اسم ربكم الأعلى** - **لم نشرح لك صدرك**» إلى غير ذلك من جمل فعلية واسمية يفتح بها الكلام.

٢ - الجملة الحوارية

الجملة الحوارية هي ما كانت في حوار قصصي أو إجابة لسؤال، مثل : «ولقد

جاءتْ رسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرِيَّ قَالُوا سَلَامٌ قَالَ سَلَامٌ» والجملتان الأخيرتان جملتان حواريتان، وتكثر هذه الجمل في القرآن الكريم وخاصة في سورة يوسف.

٣ - الجملة المعرضة

الجملة المعرضة هي التي ت تعرض كلاماً تسديداً له أو تحسيناً مثل : «زيد - رحمه الله - كان محبوباً» ومثل : «نحن - معاشر العرب - كرام» ومثل : «ليتنى - والمنى لا تنفع - أعود شاباً».

٤ - الجملة المفسرة

الجملة المفسرة هي التي تفسر جملة سابقة أو مفرد سابق في جملة مثل : «حتى إذا جاءوك يُجادلونك يقول الذين كفروا» فجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لجملة (يُجادلونك) ومثل : «هل أدلّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله» فجملة (تؤمنون بالله ورسوله) تفسير للفظة تجارة.

٥ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة تأخذ الجملة المعطوفة حكم الجملة المستقلة المعطوفة عليها فتصبح مثيلتها في الاستقلال مثل : «ذهب زيد وحضر عمرو» ومثل : «زيد - أعانه الله ووفقه - محبوب» ومثل : «وصى ابنه يجد في العمل ويجهد» فجملة يجد في العمل تفسير للوصية، ويجهد معطوفة عليها مفسرة مثلها.

(ب) جمل خاضعة غير مستقلة

١ - جملة الخبر

جملة الخبر هي الجملة المتممة للمبتدأ في الجملة الاسمية مثل : «زيد ابنه متوفى - زيد تفوق على أقرانه - «وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين» - إلى غير ذلك».

٢ - جملة الفاعل ونائب الفاعل

قد يأتي الفاعل جملة - كما مر في ص ١٨٣ - ويكثر ذلك بعد «أن» و«ما» المصدريتين وكذلك بعد «أن» وتوؤل الجملة معها جميعاً بمصدر مثل : «يسرق أن تتفوق - سرني أنك تتفوق» أي تفوقك، ومثل «سرق ما عملت» أي عملك.

والمثل يأقِنُ نائب الفاعل جملة بعد قيل وكيف- كما مرّ في ص ١٨٣ - مثل : « قيل قد نجح - عُرف كيف نجح » والجملتان : قد نجح وكيف نجح نائباً فاعل لقول وعُرف على التوالي .

٣ - جملة المفعول به

تدور هذه الجملة كثيراً في اللغة مثل : « كاد زيد ينجح - أخذ عمرو يقرأ - ظنت زيداً يلعب - أعلمت عمراً زيداً شفاه الله » إلى غير ذلك .

٤ - الجملة الواقعية حالاً

يكثر بجزء المضارع وكذلك الجملة الاسمية حالاً مثل : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ يَكُبُّ عَلَى عَمَلِهِ » ومثل : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنْ رَبِّهِمْ مُّحْدَثٌ إِلَّا اسْتَمْعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ فجملتا « يَكُبُّ عَلَى عَمَلِهِ »، (وهم يلعبون) حاليتان . ويأقِنُ الماضي وجملته حالاً مثل : ﴿ هَذِهِ بَضَاعُتَنَا رُدَدْتُ إِلَيْنَا ﴾ ويكثر أن تسبقه حينئذ قد مثل : ﴿ وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقْاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ﴾ .

٥ - الجملة التابعة : نعتاً أو عطفاً أو بدلاً

يأقِنُ النعت جملة بعد النكرات مثل : « هَبَنِي كِتَابًا أَقْرَؤُهُ » ومثل : ﴿ لَمْ تَعْظُّوْنَ قَوْمًا اللَّهُ مَهْلِكُهُمْ ﴾ فجملة أَقْرَؤُهُ نعت لكتاب النكرة وكذلك جملة (اللهُ مَهْلِكُهُمْ) نعت للفظة (قَوْمًا) النكرة . ومن أمثلة الجملة المعطوفة : « زَيْدٌ يَسْتِيقْطُ مُبَكِّرًا وَيَذْهَبُ إِلَى عَمَلِهِ » ومن أمثلة البدل : « زَيْدٌ أَسْرَ إِلَى خَالِدٍ : كَلْمَهُ » .

٦ - جملة الصلة

تبعد دائماً جملة الصلة الاسم الموصول فهي تابعة له لا تستقل عنه أبداً ، وهي بذلك جملة خاضعة مثل التي سبقتها نحو « جاء الذي سافر أبوه » - ﴿ رَبَّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَصْلَانَا ﴾ . واضح أن صلتها بما قبلها أقوى من صلة الجملة التابعة والحالية والمفعولية ، مما يؤكِّد أنها جزء لا يتجزأ من الاسم الموصول السابق لها .

٧ - الجملة مضاد إليها

هي الجملة التي يضاف إليها ظرف مثل « إذا - حيث - حين » مثل : « إذا

اجتهدت نجحت - اجلس حيث جلس صديقك - ألقاك حين أعود».

٨ - جملة جواب الشرط

واضح أن هذا التقسيم الجديد للجمل في العربية يريحنا من توزيع جواب الشرط مع شرط جازم وشرط غير جازم ومن أن يكون الشرط مضارعاً أو جملة اسمية؛ إذ المنطق يقضي بأن يأخذ جواب الشرط الذي يأتى تابعاً لفعل الشرط حكمًا واحداً وهو أن جملته جملة خاضعة غير مستقلة كجملة الصلة مثل: «إن تقم أقم معك - إن تتصدق فثوابك عظيم - من يفعل الخير فالله يجزيه».

٩ - جملة جواب القسم

جواب القسم كجواب الشرط متعلق بالجملة السابقة له خاضع لها غير مستقل مثل: «والله لأخلصنَّ في عملي - (وتالله لاكيدينَ أصنامكم - فوربك لمحشرنَّه والشياطين)».

١٠ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة

تدخل هذه الجملة في رقم (٥) إذ هي جملة تابعة بالعطف، وإنما كررناها لنوضح أنها تأتي مع الجمل السابقة معطوفةً على الجملة الخبرية في مثل: «زيد يكذّ ويكذح» وعلى جملة الفاعل في مثل: «يسرنى أنك نجحت وأنك تفوقت» وعلى جملة نائب الفاعل في مثل: «قيل إنه كاذب وإنه لم يصدق أبداً» وعلى جملة المفعول به في مثل: «ظننت زيداً يكتب ويحيد» وعلى جملة الحال في مثل: « جاء زيد يتندر ويضحك» وعلى جملة النعت في مثل: «أقبل طالب يسأل ويستفهم» وعلى جملة البدل في مثل: آيات سورة الشعراة ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمْدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمْدَكُمْ بِأَنَّعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ وعلى جملة الصلة مثل: « جاء الذي يعلم قليلاً ويتكلم كثيراً» وعلى الجملة المضاف إليها مثل: «أحسنت حين أديتْ عملك وأتقنته» وعلى جملة جواب الشرط مثل: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهُ يَنْصُرُكُمْ وَيُثْبِتُ أَقْدَامَكُمْ﴾ وعلى جملة جواب القسم مثل قوله: والله إن الرشاد رشاد الله - إن أهدى هدى الله.

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

فهرس الموضوعات

صفحة

٦ -	٣	مقدمة
٧٥ -	٧	القسم الأول : في تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً
	٩	تمهيد عن : كتاب سيبويه ومطولات كتب النحو ..
٢٥ -	١٣	تيسير النحو التعليمي قديماً ..
	١٣	١ - وضع المتون والاختصارات ..
	١٨	٢ - ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة ..
٧٥ -	٢٦	تيسير النحو التعليمي حديثاً ..
	٢٦	١ - محاولات حديثة ..
	٢٧	٢ - كتاب إحياء النحو ..
	٣٢	٣ - مقترنات لجنة وزارة المعارف ..
	٣٩	٤ - قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٤٥ ..
٦٤ -	٤٩	٥ - أساس لتسهيل النحو وتسيطيه ..
	٤٩	(أ) إعادة تنسيق أبواب النحو ..
	٥٦	(ب) إلغاء الإعرابين : التقديرى والمحل ..
	٥٦	١ - لا تقدير لمتعلق الظرف والجار وال مجرور ..
	٥٧	٢ - لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع ..
	٥٨	٣ - لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب ..
	٥٨	٤ - ألقاب الإعراب والبناء ..
	٥٨	(ج) الإعراب لصحة النطق ..
	٦٠	(د) وضع تعريفات وضوابط دقيقة ..
	٦١	(هـ) حذف زوائد وعقد كثيرة ..
	٦٣	(و) إستكمالات لنواقص ضرورية ..
٧٥ -	٦٥	٦ - كتاب تجديد النحو ..

القسم الثاني : في تخلص النحو التعليمي من قواعده وأبوابه الفرعية وزوايده	
الضارة وتعقيداته العسراة	٧٧ - ١٦٠
١ - إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى	٧٩ - ٨٢
(أ) إلغاء متعلق الظرف والجار والجرور	٨١
(ب) إلغاء نصب المضارع بأن مضمرة أو مقدرة	٨١
٢ - إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية في الإعراب	٨٣
٣ - الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء	٨٦
٤ - إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر	٨٨
٥ - إلغاء باب كان الناسخة وأخواتها	٩٠
٦ - إلغاء باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس	٩٧
(أ) صيغة ما (ب) صيغة لا. (ج) صيغة لات.	
٧ - إلغاء باب كاد وأخواتها	١٠٠
٨ - إلغاءات في باب إن وأخواتها	١٠٣ - ١٠٥
(أ) إلغاء إعراب أن المخففة من أنَّ الثقيلة	١٠٣
(ب) إلغاء إعراب كأن المخففة من كأنَّ الثقيلة	١٠٤
(ج) إلغاء إعراب لكن المخففة	١٠٤
(د) إلغاء عمل ليت مع ما الكافية	١٠٤
٩ - إلغاءان في باب لا النافية للجنس	١٠٦ - ١٠٨
(أ) «لا حول ولا قوة إلا بالله»	١٠٦
(ب) «لا سيما»	١٠٧
١٠ - إلغاء باب ظنَّ وأخواتها وباب أعلم وأخواتها	١٠٩ - ١١٠
(أ) إلغاء باب ظنَّ وأخواتها	١٠٩
(ب) إلغاء باب أعلم وأخواتها	١١٠
١١ - إلغاء باب التنازع	١١١
١٢ - إلغاء باب الاشتغال	١١٥
١٣ - إلغاء ضوابط قديمة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال ووضع ضوابط جديدة	١١٨ - ١٢٣
(أ) ضابط المفعول المطلق	١١٨
(ب) ضابط المفعول معه	١١٩

(ج) ضابط الحال	١٢١
١٤ - إبقاء وإلغاء وإخراج في باب الاستثناء	١٢٦-١٢٤
(أ) إبقاء صورة البدلة	١٢٤
(ب) إلغاء الإعراب القديم للأدوات : «ما خلا-ما عدا-ما حاشا»	١٢٥
(ج) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء	١٢٥
(د) إخراج صورة القصر	١٢٦
١٥ - التمييز وصيغه وإلغاء ستة أبواب فرعية :	١٣٠-١٢٧
الصفة المشبهة - اسم التفضيل - فعل التعجب -	
نعم وبئس - كم الاستفهامية - الاختصاص.	
١٦ - إلغاء إعراب كنایات العدد :	١٣٣-١٣١
(أ) كم الاستفهامية والخبرية	١٣١
(ب) كأين	١٣٢
(ج) كذا وكذا	١٣٢
١٧ - إلغاء خمسة أبواب :	١٣٦-١٣٤
(أ) باب التحذير. (ب) باب الإغراء. (ج) باب الترخيص	١٣٤
(د) باب الاستغاثة. (هـ) باب الندبة	١٣٥
١٨ - إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية	١٣٩-١٣٧
(أ) أدوات الشرط	١٣٧
(ب) أما	١٣٧
(ج) إلغاء الجازم لجواب الشرط	١٣٨
(د) إلغاء إعراب أدوات الشرط الإسمية	١٣٨
١٩ - حذف زوائد ضارة	١٤٥-١٤٠
(أ) شروط صيغت التعجب واسم التفضيل	١٤٠
(ب) شروط صاحب الحال	١٤٢
(ج) شروط عمل إذن النصب	١٤٤
٢٠ - حذف تعقيدات عسرا	١٦٥-١٤٦
(أ) تعقيدات باب التصغير	١٤٦
(ب) تعقيدات باب النسب	١٥٤-١٤٩

صفحة

(أ) الاسم المقصور	١٥٠
(ب) الاسم المنقوص	١٥١
(ج) الاسم المدود	١٥١
٢ - قواعد الحذف في النسب	١٥٢
(أ) حذف الياء قبل الطرف	١٥٢
(ب) حذف الياء مع القلب	١٥٣
(ج) رد المذوف	١٥٣
(ج) تصور افتراضي وصيغ شديدة التعقيد	١٦٥-١٥٥
١ - ترك استعمال قرآنى لتصور افتراضي	١٥٥
٢ - إعمال المصدر منكرا ومعرفا بالألف واللام	١٥٦
٣ - إعراب التوابع حسب محل :	١٥٧
(أ) توابع اسم إن	١٥٨
(ب) توابع اسم لا النافية للجنس	١٥٩
(ج) توابع المضاف إليه المصدر	١٦١
(د) توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول	١٦١
(هـ) توابع المنادى	١٦٢
القسم الثالث : في استكمال النحو التعليمي لواقع ضرورة	١٩٧-١٦٧
١ - القواعد الأساسية للنطق السليم	١٦٩
٢ - جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد ..	١٧١
٣ - في أقسام الاسم وتصارييفه	١٨٠-١٧٤
(أ) علامات التأنيث في الاسم - تاء التأنيث اللفظي	١٧٤
(ب) نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة	١٧٥
(ج) استخدام جمع المؤنث السالم	١٧٦
(د) اسم الجموع - اسم الجنس الجموعي	١٧٧
(هـ) المصدر الصناعي	١٧٧
(و) المضاف - غير المضاف	١٧٨
(ز) المتبوع - التابع	١٧٩
٤ - استكمال القواعد في المرفوعات	١٨٤-١٨١
(أ) المبدأ والخبر: www.lisanarb.com lisanerab.com رابط بديل مكتبة لسان العرب	١٨١

صفحة

١ - حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت ١٨٩	
٢ - معاملة خبر جمع التكسير لما لا يعقل نفس معاملته مع ما لا يعقل ١٨١	
٣ - الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم وجلته الخبرية ١٨١	
(ب) قاعدة لا النافية للوحدة والمكررة ١٨٢	
(ج) استكمال قواعد الفاعل ١٨٢-١٨٣	
١ - تأثير الفعل وإفراده مع جمع غير العاقل ١٨٢	
٢ - حذف الفاعل ١٨٢	
٣ - بحث الفاعل جملة ١٨٣	
٤ - فواعد مجرورة لفظاً ومحلها الرفع ١٨٣	
(د) نائب الفاعل ١٨٣-١٨٤	
١ - بحث نائب الفاعل جملة ١٨٣	
٢ - أفعال بتصيغة المبني للمجهول ١٨٤	
٥ - استكمال القواعد في المتصوبات ١٨٥-١٨٦	
(أ) المفعول به : ١٨٥	
١ - تحول الأفعال اللاحزة إلى أفعال متعددة ١٨٥	
٢ - مفعولات منصوبة حقها الجر ١٨٥	
٣ - مفعولات مجرورة لفظاً ومحلها النصب ١٨٥	
(ب) المفعول المطلق : أهم ما ينوب عن المصدر ١٨٦	
(ج) المفعول فيه : أهم ما ينوب عن ظرف الزمان والمكان ١٨٦	
٦ - تكملات مهمة ١٨٧-١٩٧	
(أ) دلالة المضارع على الزمن الماضي لاستحضار الصورة ١٨٧	
(ب) صيغ في الممنوع من الصرف : ١٨٧-١٨٨	
١ - صيغنا فعلاء وأفعالاء ١٨٧	
٢ - صيغة أحاد وأخواتها ١٨٨	
(ج) عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل ١٨٨	
(د) أنواع الحروف - حروف الزيادة جارة - وغير جارة ١٨٨	

صفحة

٧ - أبواب إضافية ١٨٩	١٩٧-١٨٩
(أ) باب الذكر والمحذف ١٨٩	١٨٩
(ب) باب التقديم والتأخير ١٨٩	١٩٤-١٩١
(ج) الجملة الأساسية : الاسمية والفعلية ١٩٠	١٩٧-١٩١
٨ - أنواع الجمل ١٩١	١٩٧-١٩١
تقسيم النحوة للجمل ١٩١	١٩٤-١٩١
(أ) الجمل التي لا محل لها ١٩١	١٩١
(ب) الجمل التي لها محل ١٩٢	١٩٢
(ج) ملحوظات ١٩٣	١٩٣
تقسيم جديد للجمل ١٩٤	١٩٧-١٩٤
(أ) جمل مستقلة ١٩٤	١٩٥-١٩٤
١ - الجملة المستأنفة ١٩٤	
٢ - الجملة الحوارية ١٩٤	
٣ - الجملة المعترضة ١٩٥	
٤ - الجملة المفسّرة ١٩٥	
٥ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة ١٩٥	
(ب) جمل خاضعة غير مستقلة ١٩٥	١٩٧-١٩٥
١ - جملة الخبر ١٩٥	
٢ - جملة الفاعل ونائبه ١٩٥	
٣ - جملة المفعول به ١٩٦	
٤ - الجملة الواقعية حالا ١٩٦	
٥ - الجملة التابعة : نعتا أو عطفا أو بدلا ١٩٦	
٦ - جملة الصلة ١٩٦	
٧ - الجملة المضاف إليها ١٩٦	
٨ - جملة جواب الشرط ١٩٧	
٩ - جملة جواب القسم ١٩٧	
١٠ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة ١٩٧	

كتب للمؤلف مطبوعة بالدار

- التطور والتجدد في الشعر الأموى
الطبعة التاسعة ٣٢٠ صفحة
- دراسات في الشعر العربي المعاصر
الطبعة الثامنة ٢٩٢ صفحة
- شوقي شاعر العصر الحديث
الطبعة الثالثة عشرة ٢٨٦ صفحة
- الأدب العربي المعاصر في مصر
الطبعة التاسعة ٣٠٨ صفحات
- البارودى رائد الشعر الحديث
الطبعة الخامسة ٢٣٢ صفحة
- الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر
بني أمية
الطبعة الرابعة ٣٣٦ صفحة
- البحث الأدبي:
طبيعته- مناهجه-أصوله-مصادره
الطبعة السادسة ٢٧٨ صفحة
- الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور
الطبعة الثانية ٢٥٦ صفحة
- في التراث والشعر واللغة
الطبعة الأولى ٢٧٦ صفحة
- في الدراسات النقدية
- في النقد الأدبي
الطبعة السابعة ٢٥٠ صفحة
- فصول في الشعر ونقده
الطبعة الثالثة ٣٦٨ صفحة
- في الدراسات البلاغية واللغوية
- البلاغة: تطور وتاريخ
الطبعة الثامنة ٣٨٠ صفحة
- المدارس النحوية
الطبعة السادسة ٣٧٦ صفحة

- في الدراسات القرآنية
- سورة الرحمن وسور قصار
عرض ودراسة
الطبعة الثالثة ٤٠٤ صفحات
- في تاريخ الأدب العربي
- العصر الجاهلي
الطبعة الرابعة عشرة ٤٣٦ صفحة
- العصر الإسلامي
الطبعة الثانية عشرة ٤٦١ صفحة
- العصر العباسي الأول
الطبعة الحادية عشرة ٥٧٦ صفحة
- العصر العباسي الثاني
الطبعة السابعة ٦٥٧ صفحة
- عصر الدول والإمارات
المجزية العربية-العراق-إيران
الطبعة الثالثة ٦٨٨ صفحة
- عصر الدول والإمارات
الشام
الطبعة الثانية ٣٥٦ صفحة
- عصر الدول والإمارات
مصر
الطبعة الثانية ٥٠٠ صفحة
- عصر الدول والإمارات
الأندلس
الطبعة الأولى ٥٥٢ صفحة
- في مكتبة الدراسات الأدبية
- الفن ومذاهب في الشعر العربي
الطبعة الحادية عشرة ٥٢٤ صفحة
- الفن ومذاهب في النثر العربي
الطبعة الحادية عشرة ٤٠٠ صفحة

● تجديد النحو

الطبعة الرابعة ١٢٨ صفحة

● الرحلات

الطبعة الرابعة ١٢٨ صفحة

في التراث المحقق

● المغرب في حل المغرب لابن سعيد

الجزء الأول - الطبعة الثالثة ٤٦٨ صفحة

الجزء الثاني - الطبعة الثالثة ٥٧٢ صفحة

● كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد

الطبعة الثالثة ٧٨٨ صفحة

● كتاب الرد على النعامة

الطبعة الثالثة ١٥٢ صفحة

● الدرر في اختصار المغازي والسير

لابن عبد البر

الطبعة الثالثة ٣٥٦ صفحة

الطبعة الثالثة ٢٨٢ صفحة

● تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً

مع نهج تجديده

الطبعة الأولى ٢٠٨ صفحات

● تيسيرات لغوية

الطبعة الأولى ٢٠٠ صفحة

في مجموعة نوابغ الفكر العربي

● ابن زيدون

الطبعة الثانية عشرة ١٢٤ صفحة

في مجموعة فنون الأدب العربي

● الرثاء

الطبعة الرابعة ١١٢ صفحة

● المقامة

الطبعة الخامسة ١٠٨ صفحات

● النقد

الطبعة الخامسة ١١٢ صفحة

في سلسلة «اقرأ»

الطبعة الثانية

● معنى (١)

الطبعة الخامسة

● العقاد

الطبعة الأولى

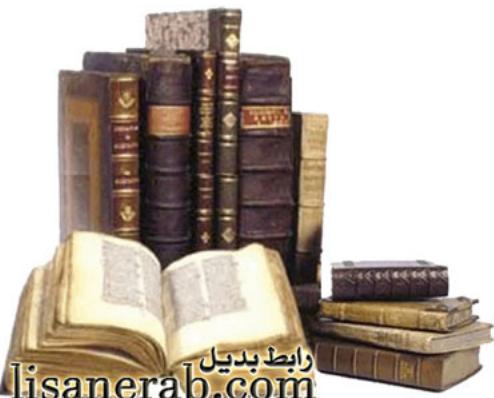
● معنى (٢)

● البطولة في الشعر العربي

الطبعة الثالثة

● الفكاهة في مصر

الطبعة الثانية



رابط بديل
lisnerab.com



أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



twitter



facebook



مكتبة لسان العرب Instagram



مكتبة



١٩٩٣ / ٤٨٢٣	رقم الإيداع
ISBN 977-02-4095-8	الترقيم الدولي

مكتبة لسان العرب **طبع بمطباع دار المعرف (ج. م. ع.)** www.lisanarb.com ١٩٩٣ / ٥٧

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل